الأخبار
al-akhbar

الإثنين 30 تشرين الثاني 2026
العدد 5939 السنة الحادية والعشرون
Lundi 30 Novembre 2026 no 5939 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة



فلسطين 12

استهداف العيادات وأبناء القيادات حُمّى اغتيالات في غزة



مُسوَّدة رسمية فرنسية لقرار دولي: استبدال 1701 بـ«اتفاق الإطار»

تحالف عسكري متعدد الجنسيات لكل لبنان 4

هل قرّر عون وسلام إحراق البلاد؟ 4

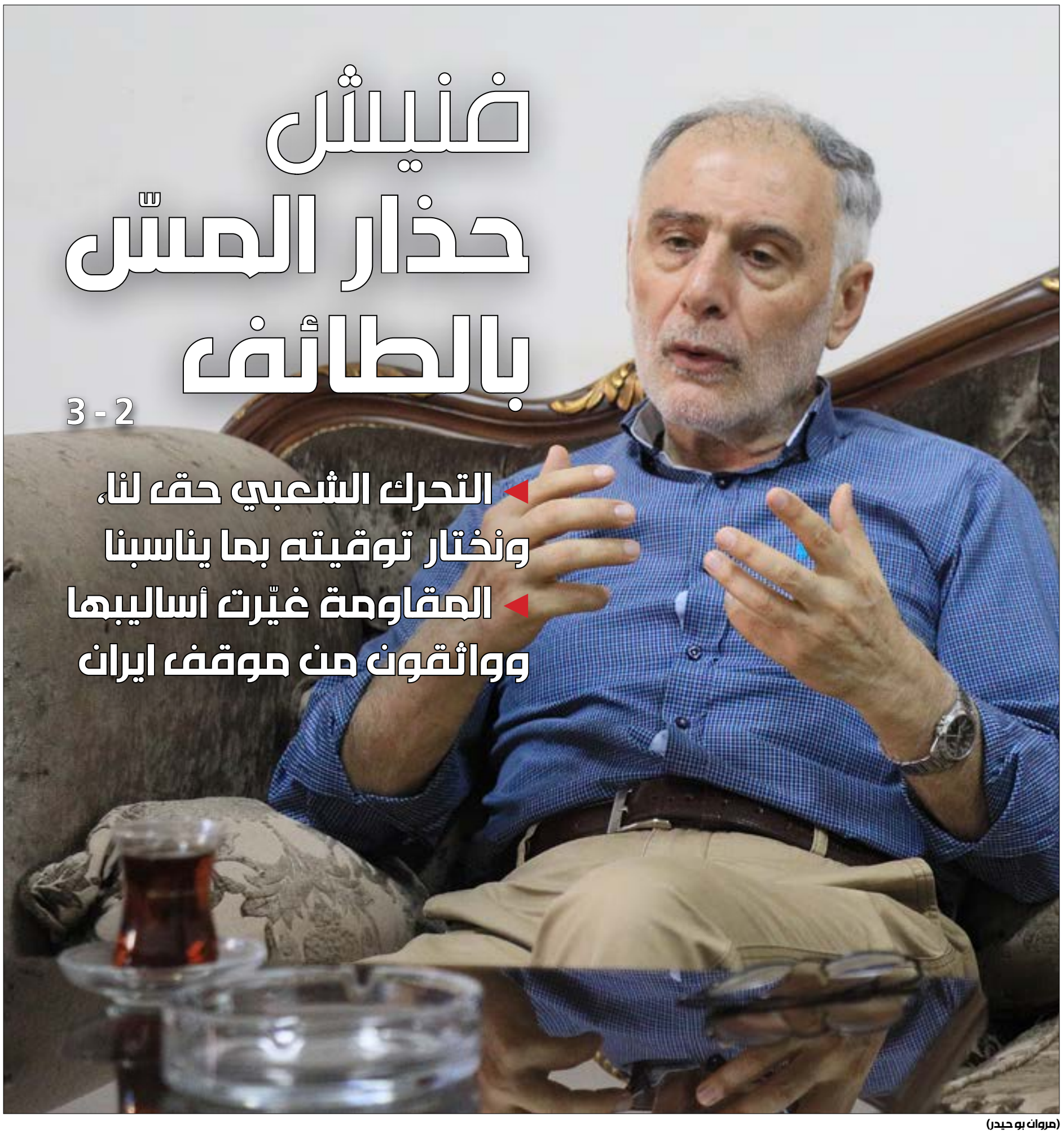

غنيشل حذار المسّ بالطائف

3 - 2

◄ التحرك الشعبي حق لنا، ونختار توقيته بما يناسبنا

◄ المقاومة غيّرت أساليبها وواثقون من موقف ايران

(مروان بو حيدر)

مقابلة | اجرتها **ميسم رزق**

اكّد عضو شورى القرار في حزب الله الوزير محمد فنيش ان الخسائر التي تكبّدتها المقاومة لم تنجح في إنهاء مشروعها او كسر بيئتها وان الحزب تجاوز تداعيات استشهاد قياداته وحافظ على استمرارية بيئته ودوره. وفي قراءة شاملة لمرحلة ما بعد الحرب، شدّد فنيش على ان المقاومة ستتعامل مع احتمال تجدّد الحرب «وفق قراءتها للواقع ومتغيّراته، وبما ينسجم مع التزاماتها وخطّها ونهجها ومع تقديرها للمصلحة اللبنانية». وحذّر من محاولات لزعزعة الاستقرار الداخلي ودفع البلاد نحو مواجهات وانقسامات جديدة. تُراهن على الصدام بين الجيش والمقاومة». اسفا لان «من يتولّى المسؤولية في البلاد لم يُثبت امتلاكه هامشاً كافياً من الاستقلالية في اتخاذ القرار بل يبدو انه مُدين، الى حدّ كبير، للقوى الخارجية التي اسهمت في وصوله الى موقعه، ولا سيما الولايات المتحدة والسعودية».

وشدّد على «انا نعتبر اتفاق الطائف إطاراً ميثاقياً جامعاً يحقق مصلحة لبنان، من الخطورة بمكان ان يسعى البعض الى إعادة البلاد الى ماقبل هذا الاتفاق واحياء الانقسامات التي عمل على احتوائها. وفي مواجهة هذا المسار، سنواصل اعتماد سياسة الصبر والتنبيه والحوار، ولن نتخلى عن حقنا في الدفاع عن التفاهمات الوطنية، وسنستخدم الوسائل القانونية والسياسية المُتاحة للتعبير عن موقفنا ومواجهة أي إخلال بالتوازنات الميثاقية. مع التأكيد على حقنا في اللجوء إلى التعبير الشعبي والتحرك الجماهيري في الوقت المناسب، وفقاً لتقديرنا للظروف والمصلحة الوطنية».

محمد فنيش
حذار إعادة البلاد إلى ما قبل الطائف

■ بعد كل ما مرّ، منذ بدء الحرب قبل ثلاث سنوات، كيف يمكن تقديم صورة مُقارنة لوضع حزب الله قبل عام 2023 وحاله اليوم؟

بعد أشهر من معركة الإسناد، أظهرت المواجهة التي بلغها حزب الله في مسار الصراع مع العدو، أن ما جرى لم يكن وليد اللحظة، بل جاء في سياق مخطط إسرائيلي مُسبق، كان ينتظر التوقيت المناسب لتنفيذه. وهو ما أقرّ به مسؤولون إسرائيليون، بينهم قادة في الجيش والأمن أكّدوا أن القرار كان مُتخذاً سلفاً. وكان العدو يمتلك معلومات استخبارية مكّنته من تنفيذ سلسلة عمليات، بدأت بتفجير أجهزة «البيجر»، وصولاً إلى اغتيال السيد حسن نصرالله والسيد هاشم صفي الدين، بما يمثّله كلّ منهما من مكانة ورمزية.

حزب الله تكبّد خسائر كبيرة، لكن قراءة متأنّية لمعركة «أولي البأس»، تُظهر أن المقاومة، بحافظ على مستوى عالٍ من الجهوزية والثبات والقدرة على المواجهة، وتمكّنت من منع العدو الإسرائيلي من تحقيق أي تقدّم جغرافي. ومن أبرز نتائج هذه المواجهة التوصل إلى اتفاق 27 تشرين الثاني، الذي نعتبره اتفاقاً سليماً في مضمونه.

لكنّ المشهد شهد تحوّلات كبيرة في المرحلة اللاحقة، سواء على مستوى التطورات في سوريا، أو تبدّل الإدارة الأميركية، أو تنامي قدرة القوى الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة والسعودية، على التأثير في مسار تشكيل السلطة في بيروت، وصولاً إلى إيصال سلطة تتوافق مع مصالحهم وتوجهاتهم. وفي ظل هذه المتغيّرات، التزم حزب الله بالاتفاق، فيما واصل العدو الإسرائيلي خرقه وتجاوز بنوده.

اغتيال السيد القائد في إيران، كان حدثا مفصليا. لأنه لا يستهدف شخصاً أو دولة فحسب، بل يطاول كل القوى المُلتزمة بخيار المواجهة. وقد وجد حزب الله أنه أمام فرصة جديدة تمثّلت في نشوء ترابط أوضح بين الجبهتين الإيرانية واللبنانية، بحيث لم تعد المواجهة محصورة في الإطار اللبناني، بل باتت جزءاً من مشهد إقليمي أوسع. وتكمن أهمية هذا التحوّل في أن القوى التي تواجه الشروعين الأميركي والإسرائيلي، والتي لم تكن تعمل سابقاً بالمستوى نفسه من التنسيق والحضور المشترك، باتت اليوم أمام واقع مختلف.

وفي هذا السياق، استفاد الاتفاق من اتفاق إسلام آباد، بعدما أدرجت إيران لبنان ضمن النقاط الثلاث التي تناولها الاتفاق. لكن، للأسف، لم يأخذ فريق داخل الإدارة الأميركية في الحسبان الظروف التي أفضت إلى توقيعه، بل مارس ضغوطاً على لبنان، واتجه نحو فرض صيغة اتفاق ثنائي مع إسرائيل. وهو اتفاق نعتبره فاقداً للميثاقية والأساس القانوني، وقد وفّر، في الوقت نفسه، ذريعة لفصل المسار اللبناني عن المسار الإيراني.

وفي ظل هذا الواقع، وجد العدو الإسرائيلي مساحة أوسع للتحرك، وهو ما تجلّى بوضوح في المجزرة التي ارتكبها في بيروت. وفي المقابل، برزت سلطة لبنانية وضعت نفسها في موقع الشريك للعدو، وباتت حساباتها مرتبطة إلى حدّ كبير بالقوى التي أسهمت في إيصالها إلى السلطة، بدلاً من أن تنطلق من تقدير مستقل للمخاطر والأطماع الإسرائيلية. وهكذا، باتت الحسابات والمصالح الشخصية والسياسية تتقدّم على حساب المصلحة الوطنية.

أمام هذا المشهد المُعقّد، يواجه حزب الله واقعاً جديداً وتحديات كبيرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من خسارته قيادات تاريخية ذات مكانة ورمزية استثنائيتين، فقد أثبت قدرته على استيعاب الصدمة ومل، الفراغ بسرعة، وعلى مختلف المستويات، بما يؤكد امتلاكه بنية تنظيمية متماسكة وقدرة على الاستمرارية وتجاوز الخسائر.

■ إلى أي مدى انعكست نتائج الحرب على مسار نمو الحزب، مُقارنة بما شهده خلال العقود الأربعة الماضية؟

لم تعد تكتيكات المقاومة على حالها، كذلك حصلت تحولات في استراتيجية المواجهة وتغييرات في العمل وآلياته. لكن، مع اتساع إمكانية إستقطاب طاقات جديدة والاستفادة من قدرات تتجاوز الإطار التنظيمي التقليدي للحزب. وقد تجاوز حزب الله فكرة الارتكاز على مجموعة محددة من الأفراد أو القيادات، وأثبت أنه مسيرة تتخطى الأشخاص، وقادرة على استقطاب شرائح واسعة من الطاقات والكفاءات. وهذا يعني أن دائرة الانتماء والاستعداد للمشاركة باتت أوسع، بحيث بات في إمكان أفراد يمارسون أعمالهم وأنشطتهم الخاصة أن يكونوا جزءاً من هذه المسيرة، وأن يعبّروا عن التزامهم بها واستعدادهم لتحمّل المسؤولية والقتال عند الحاجة. من هنا، لا يمكن الحديث عن فراغ يعاني منه الحزب نتيجة الخسائر التي تعرّض لها. صحيح أن غياب القيادات والشخصيات التي خسرها ترك آثاراً واضحة، إلا أن الحزب استطاع خلال فترة وجيزة استيعاب هذه الخسائر وسدّ الفراغ على مختلف المستويات، بما يعكس طبيعة بنيته القائمة على استمرارية المسيرة وعدم ارتباطها بأشخاص محدّدين.

■ يتعامل كثيرون مع الحزب على أساس أنه لم يعد القوة القائدة في محور المقاومة. هل يعني ذلك أنه ابتعد عن دوره خارج الحدود اللبنانية؟

يُخطئ البعض في فهم طبيعة ما يُسمّى بمحور المقاومة. إذ يتعاملون معه كأنه تنظيم واحد، له قيادة موحّدة وبنية تنظيمية مشتركة، ويتحرك بقرار مركزي واحد. هذا التصوّر لا يعكس حقيقة المحور، الذي يشكّل إطاراً يضم مجموعة من القوى، لكل منها خصوصيتها وأهدافها ومساحاتها المستقلة، وإن كانت تلتقي عند مجموعة من المبادئ والأهداف المشتركة. وفي مقدّمها مواجهة المشروع التوسعي الأميركي والإسرائيلي. صحيح أن حزب الله احتلّ، في مرحلة من المراحل، موقعاً متقدّماً وشكّل قوة طليعية، ولا سيما بعد عام 2006، وأن قوى أخرى في المحور استفادت من تجربته وخبراته. والحزب لم يبخل يوماً في نقل هذه التجربة أو تقديم الدعم لكن من المهم التأكيد أن المقاومة لم تكن يوماً فعلاً يقتصر على حزب الله، فالشعوب هي التي قاومت، وكل قوة بنت قدراتها انطلاقاً من واقعها وإمكاناتها. ويمكن الاستشهاد بالتجربة اليمنية، التي استفادت من تجربة حزب الله، لكنها عملت على بناء قدراتها الخاصة، فيما ظلّ الشعب اليمني صاحب الدور الأساسي في مقاومته. وينطبق الأمر نفسه على العلاقة مع إيران. فالمقاومة في لبنان كانت قائمة قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ونحن من أعلن دعمنا لمبادئ الثورة وتوجّهاتها. وبالتالي، فإن إيران دعمت مقاومة موجودة ومتجذّرة، بعدما التقت معها في الرؤية والتطلّع إلى حرية الشعوب واستقلالها. أمّا القرار المتعلق بخيارات المقاومة في لبنان، فيبقى قراراً لبنانياً تتخذه المقاومة انطلاقاً من واقعها وحساباتها، فيما يأتي الدعم الإيراني في إطار العلاقة القائمة بين الطرفين.

أمّا في ما يتعلق بالخسائر، فلا شك في أن حزب الله تعرّض لضربات كبيرة، وكان غياب الشهيد السيد حسن نصرالله خسارة استثنائية، ليس على مستوى لبنان والمنطقة فحسب، بل على مستوى العالمين العربي والإسلامي أيضاً، نظراً إلى المكانة والاحترام الذين حظي بهما وتجاوزا حدود الجغرافيا والانتماءات السياسية. لكن تقييم ما جرى لا ينبغي أن يستند إلى الحسابات الآنية وحدها، وإنما إلى معايير أساسيين:

الأول يخص مجتمع المقاومة نفسه: فهل أدّت التضحيات والخسائر إلى تراجعه عن النهج الذي اختاره، أم زادت تمسّكه بأهدافه وقناعاته؟ ونحن لا نخفي مأجاتنا بمستوى الوعي والثبات الذي أظهره هذا المجتمع، رغم حجم الألم والتضحيات، والحملات السياسية والإعلامية الواسعة التي استهدفته. وما نلمسه اليوم هو أن جمهور المقاومة بات أكثر تمسّكاً برغم أن إيران أعلنت مراراً أنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، مستندةً في موقفها إلى الفتوى الصادرة عن قيادتها الدينية التي تحرّم إنتاج هذا السلاح واستخدامه. وجوهر الخلاف، لا يقتصر على منع إيران من امتلاك سلاح نووي، وإنما يتجاوز ذلك إلى رفض تمكينها من تطوير قدراتها النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما يعزّز استقلالها العلمي والتكنولوجي وقدرتها على النهوض.

ولو كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قادرتين على تحقيق الأهداف التي وضعتاها لإيران، لكانتا قد حققتاها خلال هذه المواجهة. فقد استخدمت إسرائيل مختلف الوسائل المُتاحة لديها، وذهبت في حربها إلى مستويات غير مسبوقة في حروبها السابقة، من دون أن تقيم وزناً للقوانين والضوابط الدولية. وقد كشفت هذه المواجهة بوضوح طبيعة التهديد الذي تمثّله إسرائيل، وأظهرت أنه لا يمكن التعامل معها باعتبارها طرفاً يمكن الاطمئنان إلى سلوكه أو التعويل على التزامه بالقواعد والقوانين.

ومع ذلك، فإن حجم التصعيد والضربات الإسرائيلية لم يؤدّ، وفق تقديرنا، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي سعت إليها إسرائيل. فإيران لم تتخلّ عن مشروعها وتوجّهاتها الأساسية، ولم يتحقق هدف إنهاء دورها الإقليمي أو تغيير خياراتها السياسية. ومن هنا، فإن تقييم نتائج المواجهة يرتبط بمدى تحقق الأهداف التي أُعلنت عند اندلاعها، وليس بحجم الدمار والخسائر التي خلّفتها.

■ يتردّد على نطاق واسع أن لبنان يشكّل بنداً أساسياً في المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة. إلى أي مدى يطمئن حزب الله إلى ثبات الموقف الإيراني، وكيف ينعكس ذلك على مسار المفاوضات وآليات تنفيذ أيّ تفاهمات مُحتملة؟

أودّ أن أكشف معلومة في هذا السياق. فعندما شاركنا في تشييع الشهيد السيد علي الخامنئي، حصل اجتماع مع رئيس البرلمان الايراني محمد باقر قاليباف، وسألته، من باب الاطمئنان، عمّا إذا كانت هناك اعتراضات داخل إيران على استمرار دعم لبنان والمقاومة، أو أصوات تتساءل عمّا تجنيه إيران من هذا الدعم. وكان جوابه أن اعتراضات من هذا النوع كانت موجودة في السابق، وأن البعض كان يتساءل عن جدوى دعم لبنان، لكنّ المشهد الشعبي اليوم مختلف. إذ إن الشعار الذي يتردّد في الشارع الإيراني هو دعم لبنان، وأي موقف أو تصرّف يناقض هذا التوجّه سيواجه بردود فعل شعبية واعتراضات واسعة علينا.

من هنا، فإننا نثق ثقةً مُطلقة بقيادة السيد مجتبى الخامنئي، وننظر إلى العلاقة معه على أساس أن جبهة لبنان تعنيه بالقدر نفسه الذي تعنيه جبهة إيران، وأن هناك ترابطاً في الرؤية إلى المواجهة وإلى مختلف التحديات التي تواجه المنطقة.

■ وسط حالة «اللايقين» حيال احتمال تجدّد الحرب على إيران، كيف يمكن تقدير موقف الحزب من أي مواجهة مقبلة؟

إذا كانت المقاومة، كما يقول البعض، قد فقدت جدواها، فلماذا لا تزال تستحوذ على هذا القدر من اهتمام خصومها؟ إن استمرار استهدافها والسعي إلى إنهاء، دورها يؤكدان أن موقعها لا يزال حاضراً في حسابات المواجهة.

أمّا في ما يتعلق بخيارات المرحلة المقبلة، فتستعامل قيادة المقاومة مع التطورات وفق قراءتها للواقع ومتغيّراته، وبما ينسجم مع التزاماتها وخطّها ونهجها، ومع تقديرها للمصلحة اللبنانية. فهي الجهة المعنية بتشخيص هذه المصلحة وتحديد الخيارات المناسبة على أساسها، ثم تقييم النتائج المترتّبة على كل خيار، بعيداً عن الأحكام المُسبقة والاستنتاجات المتسرّعة.

■ هل حقّقت المقاومة أهدافها من خلال انخراطها في الحرب الأخيرة؟

صحيح أن إسرائيل لا تزال تتصرف خارج الضوابط، إلا أن المشهد الحالي يختلف عمّا كان عليه في المراحل السابقة، ولا سيما في ظل المساعي القائمة للتوصل إلى حلول واحتواء التصعيد، والضغوط التي تمارسها إيران في هذا الاتجاه. لقد وقعت الخسائر، وأصبحت تداعيات المواجهة محصورة ضمن جغرافيا محددة، لكن ذلك لا يعني أن إسرائيل باتت قادرة على توسيع مكاسبها بلا حدود. فالحرب الأخيرة أفرزت معادلات جديدة باتت تحكم الواقع القائم، وتحدّ من قدرة إسرائيل على تحقيق أهداف إضافية تتجاوز ما بلغته حتى الآن.

التي التزم بها، وسيحاسبنا إذا تراجعنا عنها.

أمّا المعيار الثاني، فيرتبط بطبيعة القضية التي نحملها والمرجعية الفكرية التي ننطلق منها، وهي قضية كربلاء. فإذا قسنا الأمور بالمنطق المادي، فقد يُقال إن الإمام الحسين خسر في معركة كربلاء. لكن هذا المنطق يتجاهل جوهر ما تحقّق من تلك الواقعة، وما تركته من أثر في إظهار حقيقة الإسلام في مواجهة الانحراف والظلم، وترسيخ قيم الحق والكرامة ورفض الخضوع. لذلك، لا تُقاس النتائج بحجم الخسائر المباشرة وحده، بل بما تتركه التضحيات من أثر في الوعي والوجدان وفي مسار الصراع. واستناداً إلى هذين المعيارين، نرى أن حزب الله حقّق نتائج أساسية على مستوى تماسك بيئته واستمرار تمسّكها بالقضية التي يحملها.

ويُضاف إلى ذلك ما شهدته إسرائيل من تحوّلات على مستوى صورتها ومكانتها الدوليتين، إذ باتت تواجه موجة متصاعدة من الانتقادات والاعتراضات، حتى داخل الولايات المتحدة، حيث اتسعت دوائر النقاش والاحتجاج على السياسات الإسرائيلية. وبرزت تحركات شعبية وطالبيّة وحقوقية في الجامعات والمدن الأميركية، بالتوازي مع تصاعد الانتقادات في الأوساط السياسية والإعلامية، بما فيها داخل الحزبين الجمهوري والديموقراطي. وبات دعم إسرائيل موضع نقاش علني متزايد، بعدما ظلّ يحظى بهامش واسع من التوافق السياسي التقليدي. وعلى المستوى الدولي، تواجه إسرائيل حقيقة المحور، الذي يشكّل إطاراً يضم مجموعة من القوى، لكل منها خصوصيتها وأهدافها وإسرائيل في المنطقة. فالمطلوب هو إنهاء دور المقاومة وإزالة كل ما يعترض طريق المشروع الإسرائيلي. غير أن هذه المحاولات لم تحقق أهدافها، ولن تتمكن من تحقيق ما تسعى إليه.

■ كيف يقيّم حزب الله نتائج المواجهة الكبرى الدائرة في المنطقة، وهل لا يزال هناك خطر وجودي يتهدد إيران؟

لم يعد الخطر الوجودي الذي استهدف إيران قائماً بالصيغة التي طُرحت في بداية المواجهة، حتى تصريحات الرئيس الأميركي، عكست تحوّلاً في طبيعة الأهداف المُعلنة. لأننا كنا نرى أن الهدف، هو إسقاط النظام الإيراني وإخراج إيران من مشروع الثورة الإسلامية بأبعاده الرسالية والتحررية، ولا سيما دعم القضية الفلسطينية وحركات التحرر في المنطقة.

اليوم، بات التركيز الأميركي على الملف النووي، رغم أن إيران أعلنت مراراً أنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، مستندةً في موقفها إلى

لا نتدخل في الشأن السوري

بشكّل استقرار سوريا مصلحة أساسية بالنسبة إلينا، ويعنينا ألّا تنجح المشاريع الهادفة إلى تفتيتها أو إضعاف وحدتها. ففي المرحلة الراهنة، وسّعت إسرائيل نطاق احتلالها، وتعمل على تغذية الانقسامات وإثارة الفتن داخل سوريا، بما يهدد استقرارها ووحدتها. ومن هذا المنطلق، ندعم كل ما من شأنه المساهمة في استقرار سوريا والحفاظ على وحدتها، ونبدي انفتاحنا على أي حوار معها. وفي هذا السياق، يعمل وسطاء، من بينهم تركيا وقطر وغيرهما، على خط التواصل بين الجانبين، إلّا أن هذه الوساطات لم تفضِ حتى الآن إلى نتائج عملية أو خطوات ملموسة. وقد يكون هناك تنسيق ميداني محصور في بعض المسائل والظروف الطارئة، لكنني أؤكد بصورة قاطعة أننا لا نتدخل في الشأن السوري، وليست لنا أي علاقة بأي عمل يجري داخل الأراضي السورية.

لا نستعجل الرئيس بري

علاقتنا بالرئيس نبيه بري راسخة، ولا يمكن أن تهزّها التباينات أو الاختلافات في بعض المُقاربات. فنحن نلتقي معه عند ثوابت أساسية، في مقدّمها الموقف من إسرائيل، وتحرير الجنوب، والتمسّك باتفاق الطائف، ورفض الخضوع للمحاولات الرامية إلى دفع لبنان نحو التطبيع مع العدو الإسرائيلي. قد تظهر أحياناً اختلافات في وجهات النظر أو في تقدير بعض الملفات، لكن هذه المسائل تُعالج من خلال اللقاءات التشاورية والتنسيقية المستمرة، التي تُعقد بوتيرة متواصلة، انطلاقاً من الحرص المشترك على وحدة الموقف والتفاهم في القضايا الأساسية. الرئيس بري يمثّل رمزاً وطنياً كبيراً، ويحظى باعتراف واسع بدوره ومكانته على المستوى الوطني. ومن الطبيعي أن تكون لديه اجتهاداته وتقديراته الخاصة في بعض المسائل، كما قد تكون لنا مُقاربات مختلفة في ملفات أخرى، لكنّ هذه التباينات تبقى ضمن إطار الحرص على العلاقة ووحدة الموقف تجاه القضايا المصيرية. ونحن ندرك أنه غير راضٍ عن عدد من ممارسات السلطة الحالية، لكننا لا نريد استباق مواقفه أو استعجاله، بل نترك له تقدير التوقيت والظروف المناسبة. ونعرف أنه عندما تقتضي المصلحة الوطنية العليا اتخاذ موقف أو القيام بدور معيّن، فلن يتردّد في تحمّل مسؤوليته الوطنية ولن يقصّر.



■ ثمة سردية تقول إن إيران، بعد استشهاد السيد نصرالله، باتت تمارس وصاية كاملة على الحزب؟

من يقول إن إيران تمارس ضغوطاً على حزب الله أو تملي عليه قراراته، إمّا أنه لا يعرف حقيقة العلاقة بين الطرفين، أو أنه يقيسها انطلاقاً من تجاربه وحساباته الخاصة. لأن العلاقة بين الطرفين لم تنشأ على أساس التبعية أو فرض القرارات، وإنما قامت على التلاقي الفكري والعقائدي والسياسي، وعلى تقاطع الرؤى والمواقف من الولايات المتحدة وإسرائيل وقضايا المنطقة. وعليه، فإن وحدة الموقف والنهج في كثير من القضايا لا تعني أن طرفاً يملي قراراته على الطرف الآخر. يوجد التقاء في المبادئ والأهداف، لكن لكل طرف خصوصيته وقراره ومسؤوليته في تحديد خياراته، ولا سيما أن حزب الله يتطلع في قراراته من واقع لبنان وظروفه، ومن تقديره لمصلحته الوطنية.

■ هل شعرتم بالندم على قبول وقف الحرب والدخول في اتفاق 27 تشرين، وما رافق ذلك من تنازلات في ظل ما تشهده الساحة الداخلية؟

لم نشعر بالندم تجاه هذا القرار، إذ لم تكن هناك إمكانية لرفضه أو اتخاذ موقف مغاير في تلك الظروف. فلو رفضناه، لكنا نحن من سيتحمّل تبعات هذا الرفض وعواقبه، ولذلك فرض التعامل مع الواقع القائم اتخاذ هذا الموقف. ونعتبر أن اتفاق 27 تشرين كان اتفاقاً سليماً، وأن عدم التزام العدو الإسرائيلي به يشكّل دليلاً إضافياً على أحقية موقفنا وحقنا في المواجهة.

■ ما استراتيجية الحزب في التعامل مع عمليات الاستفزاز المباشرة التي يتعرّض لها، من توقيفات واعتقالات وملاحقات قضائية؟ وهل سيبقى في موقع المتلقّي؟

تتمثّل قراءة حزب الله للواقع اللبناني في وجود قوى تسعى إلى زعزعة الاستقرار الداخلي ودفع البلاد نحو مواجهات وانقسامات جديدة. ويتضح ذلك من خلال تحرّكات السفير الأميركي ميشال عيسى، والتي لم تعد خافية، بعدما باتت أهدافها وتوجّهاتها مُعلنة. كما أن بعض الأطراف تراودها أوهام إعادة لبنان إلى المسار الذي كان قائماً قبل اتفاق الطائف، وتراهن على بلوغ مرحلة من التصادم بين الجيش والمقاومة. نحن ندرك طبيعة هذه المشاريع وأهدافها، لكن المؤسف أن من يتولّى المسؤولية في البلاد لم يُثبت امتلاكه هامشاً كافياً من الاستقلالية في اتخاذ القرار، بل يبدو أنه مَدين، إلى حدّ كبير، للقوى الخارجية التي أسهمت في وصوله إلى موقعه، ولا سيما الولايات المتحدة والسعودية.

وفي كل الأحوال، لا تستمدّ المقاومة حقها في الوجود من مشروعية يمنحها إياها أحد، إذ إن من حق أي شعب، عندما تعجز سلطته عن حمايته أو تتقاعس عن أداء مسؤولياتها، أن يدافع عن نفسه ويقاوم الأخطار التي تهدده. ثم أن الخلاف القائم اليوم حول إسرائيل وهوية لبنان ليس جديداً، ثم جاء اتفاق الطائف ليحسم مجموعة من هذه الخلافات، ويرسي قواعد للتوافق بين مكوّنات المجتمع اللبناني، ويحدّد ضوابط لإدارة الحياة السياسية وتنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف.

من هنا، فإن أي ممارسة سياسية تتجاوز هذه الضوابط أو تتنكّر لما أقرّه اتفاق الطائف تشكّل إخلالاً بالتوافق الميثاقي الذي قام عليه النظام اللبناني، ومساساً بالتفاهمات التي ارتضتها مكوّنات المجتمع. وإذا كانت هناك أطراف لا تريد الالتزام بهذا الاتفاق أو تسعى إلى تجاوز مضمونه، فعليها أن تعلن بوضوح أنها لم تعد تقبل باتفاق الطائف، لأن ذلك يضع البلاد أمام واقع سياسي ودستوري مختلف. ويمنحنا بدوره الحق في إعادة النظر في كيفية التعامل مع هذا الواقع واتخاذ الموقف المناسب.

أمّا نحن، فما زلنا نعتبر اتفاق الطائف إطاراً ميثاقياً جامعاً يحقق مصلحة لبنان، وقد عالج الكثير من المسائل الخلافية التي كانت تهدد وحدته واستقراره. ولذلك، من الخطورة بمكان أن يسعى البعض إلى إعادة البلاد إلى ما قبل هذا الاتفاق وإحياء الانقسامات التي عمل على احتوائها. وفي مواجهة هذا المسار، سنواصل اعتماد سياسة الصبر والتنبيه والحوار، ولن نتخلى عن حقنا في الدفاع عن التفاهمات الوطنية، وسنستخدم الوسائل القانونية والسياسية المُتاحة للتعبير عن موقفنا ومواجهة أي إخلال بالتوازنات الميثاقية. مع التأكيد على حقنا في اللجوء إلى التعبير الشعبي والتحرك الجماهيري في الوقت المناسب، وفقاً لتقديرنا للظروف والمصلحة الوطنية.

■ هل أغلق باب الحوار بينكم وبين رئيس الجمهورية؟

كانت هناك إمكانية لفتح مسار حواري مع رئيس الجمهورية جوزيف عون، وظهرت مؤشرات توحي بإمكان إحراز تقدم في هذا الاتجاه، استناداً إلى رسائل متبادلة بين الجانبين. لكن تصريحاته ومواقفه، ولا سيما خطابه الأخير، أسهمت في تعكير الأجواء وإضعاف فرص الحوار. ويبدو أن المشكلة الأساسية تكمن في حجم الضغوط الخارجية التي تتعرض لها السلطة، والتي لا تبدو مكوّناتها مجتمعة قادرة على تحمّلها أو التعامل معها باستقلالية كافية.

■ شهدت المرحلة الأخيرة سقوط تحالفات كثيرة بفعل الحرب، كيف يتعامل الحزب مع تبدّل التحالفات والاصطفافات؟

حزب الله لا يُعزل، ومن يبتعد عنه هو من يخسر. فنحن نمتلك حضوراً سياسياً واجتماعياً وشعبياً لا يمكن تجاوزه أو إقصاؤه، وفي الوقت نفسه، ندرك أن العمل السياسي يقوم على مدارس ومقاربات مختلفة، ولذلك نحرص دائماً على البحث عن المساحات المشتركة مع الآخرين. نعرف أن لكل طرف حساباته وظروفه؛ فهناك من تهمّه قاعدته الشعبية، وهناك من يخشى العقوبات والضغوط الخارجية، في مقابل حلفاء، وأصدقاء ثابتين حافظوا على مواقفهم وعلاقاتهم. وفي مقدّمهم سليمان فرنجية، وجهاد الصمد، والحزب السوري القومي الاجتماعي، واللقاء الوطني بمختلف مكوّناته. نحن لسنا قبيلة تبحث عن مصالحها الخاصة، بل نحمل قضية وننطلق إلى المصلحة الوطنية العليا. لذلك، نتعامل مع التحالفات والعلاقات السياسية وفقاً لمقتضيات المرحلة والظروف التي تخدم هذه المصلحة. وأقول بوضوح: عندما يستعيد حزب الله حضوره وموقعه كما كانا، سيعود كثيرون ممن ابتعدوا عنه في هذه المرحلة إلى العلاقة معه.

أمّا في ما يتعلق بالاستحقاقات المقبلة، ولا سيما الانتخابات، فسندرس خياراتنا وتحالفاتنا وفقاً للمعطيات والظروف القائمة. لدينا حلفاء ثابتون تجمعنا بهم قواسم مشتركة راسخة، وهناك أطراف أخرى قد تقتضي المصلحة إقامة تحالفات ظرفية معها، بما يخدم خياراتنا السياسية ويحول دون تمكّن الخصوم من تحقيق أهدافهم.

> تغيّرت أساليب عمل المقاومة... وثقف بالتزام إيران تجاه لبنان في أي تسوية
>
> ستتعامل المقاومة مع التطورات بما ينسجم مع تقديرها للمصلحة اللبنانية
>
> من حقنا اللجوء إلى الشعب والتحرك الجماهيري في التوقيت الذي يناسبنا

المشهد السياسي

«القوات» تقود معركة إحالة ملف الشاحنة إلى المجلس العدلي

هل يفجّر عون وسلام البلاد إرضاء لعيسى وبن فرحان؟


(مروان بو حيدر)

«لم يسبق أن كان على هذا النحو من التوتر». بهذا الوصف لخّص أحد أركان السلطة في لبنان طبيعة النقاش الذي دار بينه وبين المندوب السامي السعودي يزيد بن فرحان. وبحسب ما نُقل عن هذا المسؤول، بدا بن فرحان خلال زيارته كأنه يخوض جولة من المعارك السعودية في اليمن. فقد هاجم حزب الله بحدّة غير مسبوقة، وأكد تطابق موقف بلاده مع الموقف الأميركي الداعي إلى «أن تمارس السلطة دورها التنفيذي كاملاً، سواء في ما خص ملف الجنوب أو على صعيد الداخل».

وإذا كان الجميع في أجواء موجة التصعيد التي تشنّ ضد المقاومة بطلبات أميركية وسعودية مباشرة، فإن الخطير في الأمر هو قرار الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام الخضوع لهذه الطلبات والمضي في خطوات عدة، استناداً إلى «قناعتهما بأن حزب الله غير قادر على القيام بأي رد فعل جدي في الداخل»، وإلى «وعد أميركي بالتدخل المباشر في حال لجأ حزب الله إلى أي خطوات على الأرض». وعلمت «الأخبار» أن تعليمات أعطيت للأجهزة الأمنية للاستعداد واتخاذ التدابير اللازمة تحسباً لأي تحرك في الشارع.

وتوقفت القوى المحلية ملياً عند مواقف بن فرحان، كونها لم تكن تحتاج إلى تفصيل حول طبيعة الموقف الأميركي. وبمعزل عن ملاحظات الرؤساء الثلاثة وغالبية القيادات السياسية، باستثناء سمير جعجع، على سلوك السفير الأميركي ميشال عيسى، فقد استوقف المسؤولين إصرار الجانب السعودي على عقد جلسة سريعة لمجلس الوزراء للبت في القرارات المتعلقة بحزب الله. وأبلغ بن فرحان كلاً من عون وسلام أنه يضمن حضور وزراء «القوات اللبنانية» الجلسة المقبلة، لطرح مشروع إحالة ملف شاحنة ضهر البيدر إلى المجلس العدلي، داعياً الجميع إلى السير بالقرار، ولو اقتضى الأمر طرحه على التصويت. كما شدد على أن الحكومة لا يمكنها الاستمرار في مراضاة الآخرين «بحجة الخوف من الحرب الأهلية»، وهي عبارة يرددها السفير عيسى باستمرار، ولا سيما في المدة الأخيرة، بالتزامن مع تصاعد الحملة على قيادة الجيش بذريعة عدم تنفيذها قرارات الحكومة. وهي حملة، تبيّن أن المصرفي الصهيوني أنطون الصحناوي تعهّد بتصعيدها عبر نواب وسياسيين وإعلاميين، إلى جانب «فرقة واشنطن» التي يقودها ناشطون على علاقة بإسرائيل.

ونقل مصدر متابع أن «القوات اللبنانية» أبلغت الجانب السعودي قرارها المشاركة في الجلسة، وأنها ستنفذ تهديدها بالاستقالة إذا لمست تقاعساً من جانب عون وسلام، مشيراً إلى أن «الاستجابة الأولى تمثلت في إدراج الملف على جدول الأعمال». إلا أن «القوات» لا تزال تخشى أن يعمد عون وسلام إلى «فتح النقاش حول الملف من دون إقراره».

وبالتوازي مع تصاعد الحملة الإعلامية على حزب الله من جانب أنصار الولايات المتحدة والسعودية، عادت التسريبات الأميركية عن احتمال فرض عقوبات على كل شخصية تعرقل تنفيذ قرارات الحكومة المتعلقة بنزع سلاح الحزب، فضلاً عن فرض عقوبات على أي شخصية رسمية أو سياسية أو قضائية لا تسارع إلى تنفيذ الخطوات الرامية، ليس إلى نزع سلاح الحزب فحسب، وإنما أيضاً إلى تفكيك مؤسساته. وفي هذا السياق، انطلقت حملة على المؤسسات التربوية التابعة لحزب الله، بذريعة أنها تنشر الكراهية بين الأطفال. وذهبت بعض الجهات إلى الإعلان عن دراسة التقدم بشكوى أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الطفل، على خلفية اتهام الحزب باستغلال المدارس لتجنيد الأطفال في معاركه.

> عادت الحملة ضد قيادة الجيش لعدم مواجهة حزب الله عسكرياً، وعاد التلويح بفرض عقوبات أميركية على معرقلي تفكيك حزب الله

أما الجديد في الملف، فهو انتقال الضغط إلى القوى الداخلية التي كانت تسعى إلى إيجاد مخرج للأزمة. وقد أُغلق هذا الباب بعدما قرر عون إطلاق مواقفه في خطاب الاستقلال، والإعلان عن فشل «محاولة» قادها وزراء بارزون لإطلاق «حوار حقيقي» بين سلام وحزب الله. وبحسب مصادر واسعة الاطلاع، تتركز الاتصالات الجارية حالياً على البحث عن مخرج لا يهدف إلى تفادي البتّ بالطلب، وإنما إلى إقناع حزب الله بعدم اتخاذ أي رد فعل على أي قرار يصدر عن الحكومة. وتشير المصادر إلى أن عون وسلام، بالتعاون مع جهات خارجية، يسعيان إلى الحصول على غطاء من الرئيس نبيه بري للخطوة، بحيث لا يعارض طرح الملف على التصويت، مع امتناع وزيري حركة أمل عن التصويت، علماً أن التشاور بين حزب الله وحركة أمل لم يتوقف، ولم يعرف بالضبط موقفهما النهائي، بحسب معلومات «الأخبار».

(الأخبار)

مسوَّدة رسمية فرنسية لقرار دولي: استبدال 1701 بـ«اتفاق الإطار»

تحالف عسكري متعدد الجنسيات لكل لبنان

إبراهيم الأمين

> النص الفرنسي يتجاهل الخلافات اللبنانية، ولا يهتم للوضع الدستوري لاتفاق الإطار، مبعوث أممي في طهران ومداولات مع روسيا والصين

خطت فرنسا خطوة جديدة إلى الأمام، في خطتها لنيل الرضى الكامل للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. وبعدما كانت تقاتل لأجل الإبقاء على قواتها عبر استمرار العمل بمندرجات القرار 1701، قررت الانتقال تماماً إلى الضفة الأخرى، مع أفكار جديدة، أبرزها السعي إلى أخذ موافقة السلطات في لبنان على إنشاء تحالف عسكري متعدد الجنسيات يعمل في كامل منطقة شمال نهر الليطاني، ويشمل الحدود الشرقية والشمالية للبنان. على أن يصار إلى حصر المهام داخل الجنوب بالتنسيق لتنفيذ بنود اتفاق الإطار الذي حل مكان القرار 1701.

علمت «الأخبار» أن فرنسا أعدّت مُسوَّدة رسمية لمشروع قرار جديد سيُعرض على مجلس الأمن الدولي لمناقشته وإقراره، ويتناول الوضع في جنوب لبنان في ضوء القرار القاضي بإنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية «اليونيفل» مع نهاية العام الجاري. وتأتي الخطوة الفرنسية انطلاقاً من كون باريس حاملة القلم في ملف لبنان، وقد وزّعت المُسوَدة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وكذلك على لبنان وإسرائيل، وتتضمن غالبية الأفكار التي سبق أن عرضها المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة، جيروم بونافون، في الجلسة الأخيرة للمجلس، في 19 تشرين الثاني الجاري، وشهدت تقديم إحاطة من القائم بأعمال مكتب المنسّق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، جان أرنو، بشأن تنفيذ القرار 1701 خلال المدة الممتدة بين حزيران وتشرين الأول 2026.

> النص الفرنسي يتجاهل الخلافات اللبنانية، ولا يهتم للوضع الدستوري لاتفاق الإطار، مبعوث أممي في طهران ومداولات مع روسيا والصين

وبحسب معلومات «الأخبار»، تتضمن المسوَّدة الفرنسية إقراراً بأن «اتفاق الإطار» الذي رعته الولايات المتحدة بين السلطة اللبنانية وكيان الاحتلال يشكّل مرجعية أساسية للتعامل مع الوضع في جنوب لبنان خلال المرحلة المقبلة. ويرى الجانب الفرنسي هذا التوجّه بأنه لم يسمع من مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة أو من رئاسة الجمهورية أي موقف يفيد بأن الاتفاق يفتقر إلى صفة دستورية في لبنان. كذلك، يرى الفرنسيون أن مجلس الأمن سيد نفسه، ولا يحتاج إلى موافقة الأطراف في كثير من قراراته.

وكانت جلسة مجلس الأمن قد تناولت الوضع بعد انتهاء ولاية «اليونيفل»، مع التشديد على ضرورة تفادي نشوء فراغ أمني، خصوصاً أن القوات الدولية مُكلّفة، بموجب القرار القاضي بإنهاء مهمتها، بمواصلة عملها حتى منتصف عام 2027، على أن تسلّم جميع مواقعها إلى السلطات اللبنانية وتغادر البلاد نهائياً. غير أن فرنسا ودولاً أخرى تطالب بتعديل هذه المهلة وتمديدها حتى نهاية عام 2027، نظراً إلى وجود عدد كبير من مواقع القوات الدولية داخل المناطق التي تحتلها إسرائيل، ما يجعل تسليمها إلى الجيش اللبناني متعذراً في الظروف الراهنة. كذلك، يفضّل الجانب الأميركي أن تسلّم القوات الدولية جزءاً من معداتها الموجودة في جنوب لبنان إلى الجيش، مع عدم ممانعة الإبقاء على فرق للتدريب.

وفي وقت لاحق، جرى التداول في أروقة الأمم المتحدة، بورقة قبل إنها أعدت من قبل الفرنسيين، وذلك في ضوء نقاشات مع دول أعضاء في مجلس الأمن، قبل أن يقرر الأمين العام أنطونيو غوتيريش إيفاد ممثله لبنان (أرنو) إلى إيران التي وصلها أمس، لإجراء محادثات مع القيادة الإيرانية بشأن النقاشات حول أي قرار جديد يصدر عن مجلس الأمن بشأن لبنان.

(أ ف ب)



وبحسب معلومات «الأخبار» فإن المسوَّدة الفرنسية وزّعت حسب الأصول على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، كما أرسلت منها نسختين إلى لبنان وإسرائيل. وفي بيروت، يبدو أن هناك من يعمل على «تعديل الصيغة الفرنسية بما يتناسب مع رؤية السلطة» لكن التعديل وإن أكد على مرجعية القرار 1701، وأنه يرحب باتفاق الإطار، إلا أن المندرجات التطبيقية كما وردت في التعديل اللبناني، تبقي على اتفاق الإطار كمرجعية لتنفيذ القرار 1701، وقد وردت في الورقة المعدلة (اللبنانية) أنه حتى الموعد الرسمي لانسحاب القوات الدولية، فإن عليها القيام بمهام منها «مراقبة تنفيذ الأطراف لالتزاماتها بموجب القرار 1701 (2006) والتزاماتها بموجب اتفاق الإطار الثلاثي المؤرخ في 26 حزيران/يونيو 2026 وأي ترتيبات أمنية ذات صلة، دعماً للتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). والقيام بمهام الارتباط والتنسيق بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي على المستويين التكتيكي والعملياتي، بما في ذلك خفض تصعيد التوترات وفض الاشتباك في تحركات الأطراف».

لكن اللافت أن باريس مضت في خطوتها، رغم النقاشات التي أُجريت معها في لبنان وخارجه، والتحذيرات من الانزلاق في الخطة الأميركية - الإسرائيلية الهادفة إلى تحويل «اتفاق الإطار» إلى قرار دولي، بما يجعله مُلزماً بمعزل عن موقف الدولة اللبنانية. وقد اتخذت هذه التحذيرات أشكالاً عدة، وصولاً إلى الموقف الذي أعلنه الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، قبل أيام، مؤكداً أن المقاومة ستتعامل مع أي قوة دولية لا تعمل تحت سقف القرار 1701 باعتبارها قوة احتلال.

وكان بونافون قد عرض خلال الجلسة نفسها الأفكار الرئيسية للمقترح الفرنسي، ما استدعى تعليقات من المندوبين الصيني والروسي. وعلمت «الأخبار» أن المندوب الصيني، فو تسونغ، قال لنظيره الفرنسي: «إنك تقدّم مجموعة من الأفكار غير المترابطة، وفيها تناقض كبير، ومن الأفضل أن تعيد صياغتها في مُسوَدة رسمية وتعرضها علينا في أسرع وقت». أمّا المندوب الروسي، فاسيلي نيبينزيا، فأكد أن موسكو تشدد على أهمية أخذ الوضع في لبنان في الاعتبار، وأن على المجتمع الدولي مساعدة اللبنانيين على الحوار بشأن ملف سلاح حزب الله، على أن ينطلق النقاش من تنفيذ القرار 1701.

وبحسب معلومات «الأخبار»، دخل الجانب الفرنسي في حوار مع روسيا والصين، بعدما تلقّى إشارات إلى أن إقرار المشروع قد لا يكون ممكناً ما لم يتضمن ضمانات لخطوات مباشرة وواضحة تقود إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وعدم فرض أي قوة على لبنان خلافاً لإرادة شعبه.

يشار إلى أن الأفكار التي أوردها المندوب الفرنسي وضعت تحت عنوان «إطار الأمن الدولي المستقبلي». وقال إنه «يهدف إلى استعادة سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها عبر تعزيز قوات الأمن، والمساهمة في تنفيذ اتفاق الإطار الثلاثي، وبالتالي التنفيذ الكامل للقرار 1701». لكن المقترح الفرنسي يصبح أكثر خطورة عندما ينتقل إلى الحديث عن «أن تحقيق الغاية، يفرض إنشاء التحالف العسكري المتعدد الجنسيات المخصص والذي يختلف من حيث تشكيله ومهمته، عن اليونيفل» ويشكل قوة تنتشر «خلال عام 2027، بالتنسيق مع انسحاب القوات الدولية» وذلك بناء على «دعوة من الحكومة اللبنانية وتأييد من مجلس الأمن الدولي ويكون مقر التحالف الرئيسي في بيروت».

لكن اللافت أيضاً، هو إعادة فتح موضوع بعثة دعم الاتحاد الأوروبي (EUSM Lebanon) التي من المقرّر نشرها في أوائل عام 2027، وعملها يكون في «تأمين الحدود السورية - اللبنانية، وتعزيز قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وتعزيز الأمن البحري» وبحسب المقترح الفرنسي فإن منطقة عمل هذه البعثة هي «شمال نهر الليطاني».

مقالة

ثلاث أو أربع عِبَر تعلّمتها من أزمة بلدنا

بول أشقر *

على أثر مقال الزميل والصديق إبراهيم الأمين، المعنون «لبنان بلا سياسة: جماعات تائهة بحثاً عن مصيرها، لا مصير البلد»، أثير على صفحات «الأخبار» جدل شارك فيه حتى الآن خمسة من قرّائها المميّزين: الرياشي وسعيد والشريف والأخوي ونحاس.

للوهلة الأولى، يبدو هذا الجدل مناقضاً لعنوان المقال، فهو في صلب السياسة وأدواتها وآلاعيبها وماهيتها. وكانت المداخلات، على الأقل بقدر ما هي السياسة، شاطرة وتقليدية، بمعنى التقليد الشيعي، وشكلية وتوفيقية وأتهامية وتبسيطية وعاملة.

اسمحوا لي بأن أنضم إلى هذا الجدل، من خلال مناقشة العنوان، ولو من موقع آخر.

«لبنان بلا سياسة»

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى: (كارل فون كلاوزفيتز، كتاب «عن الحرب»).

الحرب، بمفهوم كلاوزفيتز، هي الحرب بين الدول، أي إنها حرب خارجية. ومن هنا تختلط السياسة بالدبلوماسية، مع أن عدداً غير قليل من مسبّبات الحرب يعود، في كتابه، إلى ظروف ومعطيات داخلية.

أمّا الحرب الداخلية، أو الأهلية، فهي أمر آخر. إنها، بقوانينها التي تقطع مع الماضي، وانقلاباتها في التراتبيات، وإبرازها وجوهاً جديدة، نوع من القطيعة مع الوضع القائم قبل وقوعها، بل إنها، في أحيان كثيرة، نوع من البتر. بهذا المعنى، يؤرّخ 13 نيسان لنهاية لبنان الذي كان قائماً قبل الحرب؛ إنه نهاية السياسة السائدة قبله. أمّا 14 نيسان، وهو الأهم، فيعلن بداية حركتين تكتونيتين «tectonic» ما زلنا، بعد أكثر من نصف قرن، نعيش في ظلهما ونعاني من آثارهما، من دون أفق واضح للمخرج منهما. الحركة الأولى هي الكانتون، بوصفه رافعة جغرافية، ومنطقة نفوذ لقائد الميليشيا، وحدود طمأنينة للمواطن أو المواطنة العاديين. والحركة الثانية هي التصحّر، بما هو نقيض التنوع بكل أشكاله: الطائفي أو المذهبي، السياسي أو حتى الفكري والثقافي.

هاتان الحركتان، اللتان وُلدتا مع الحرب، لم تنتهيا بتوقّفها. وربما يعني ذلك أن الحرب نفسها لم تنتهِ بعد.

ويقف قائد الحزب/ الطائفة عند نقطة التقاطع بين هاتين الحركتين. وحتى لو تعدّد القادة، اثنان أو أكثر، فهذا ليس تنوعاً، بل تكاثر داخل القفص.

لقائد الحزب/ الطائفة كانتون أو أكثر، وهو يدّعي الدفاع عن مصالح طائفة، فيما يتحكم بما يُسمّى حصتها من المراكز والتمثيل. إنه ينطق باللاسياسة.

فمعركة السياسة تُخاض بالأفكار والمشاريع والبرامج. قل البرامج، ولماذا البرامج؟ «إنها من الماضي؛ المطلوب متي ضمان حصة الجماعة التي أمثّلها، ثم توسيعها». إن التجانس والتصحّر وجهان لعملة واحدة. وقد حوّلا التنوع النسبي الذي كان يميّز الحياة السياسية والمجتمع قبل الحرب إلى نقيضه: أرخبيل وقع وقبيح من الجزر المتوازية، المتباعدة والمتنافرة، طوابير مذهبية مرصوصة، يرتاب بعضها من بعض، ولا تعمل إلا عبر آليات التحاصص أو التعطيل. وهذه الآليات لا تنتج سوى مزيد من الهدر والفساد، والأخطر من ذلك أنها تُفقر البلد ذهنياً، وتعوق قدرته على تصوّر الحلول لمشكلاته.

إذاً، ليست المشكلة أن السياسة اللبنانية ضعفت أو تراجعت، بل إن الحرب انتجت نظاماً أزاح السياسة نفسها، واستبدل بها إدارة الجماعات ومصالح قادتها. ومن هنا، فإن الخروج من هذا الوضع لا يكون بإصلاح آليات التحاصص، بل بإعادة السياسة إلى مكانها، أي إلى الأفكار والمشاريع والبرامج، وإلى الدولة التي تمثّل مواطنيها، لا الطوائف التي يتقاسمها قادتها.

> الدولة التي نريدها لا تكون صيغة لتوزيع الحقوق بين الجماعات، بل الإطار الذي يتساوى فيه الأفراد، قاعدتها، حتى لو فُرض عليها أن تراعي هواجس الجماعات الطائفية التائهة

«جماعات تائهة بحثاً عن مصيرها»

قائد الحزب/ الطائفة، تمييزاً له عن الزعيم التقليدي، هو تجسيد لانتصار النيو- طائفية على الطائفية التقليدية التي كانت سائدة قبل الحرب.

بكلمات أخرى، هزم بشير الجميل، وسمير جعجع من بعده، دولة والده؛ وليد جنبلاط مشروع دولة كمال؛ ونبيه بري حلم دولة موسى الصدر. لقد تقمّصوا أسلافهم شكلاً، لكنهم صفّوهم في الواقع.

وأحد الأدلة الواضحة على أن النظام النيو- طائفي قضى بالضربة القاضية على النظام الطائفي التقليدي، وأن حركات سياسية نشأت متأخرة، مثل العونية والحريرية، وكانت عند انطلاقتها متنوعة طائفياً، وادّعت أنها أتت لمواجهة نظام الحرب، سرعان ما استسلمت لقانون اللعبة الجديد. فصارت «متجانسة» طائفياً، ولم يعد ممكناً تمييزها عن أحزاب الحرب، أو لنقل عمّا آلت إليه تلك الأحزاب.

أمّا حزب الله، فيستحق فصلاً مستقلاً، ولا يمكن احتواء خصوصيته ضمن الإطار المُتاح لهذا المقال. لذلك نكتفي هنا بما يشبهه فيه باقي الأحزاب والقيادات، وهو ليس بالقليل.

في إضاءة جديدة لعبارة «الحق ع الطليان»، أُريد لاتفاق الطائف أن ينتج بنياناً يمكن وصفه بأنه اقترب من الصيغة البرلمانية في الجمهورية الإيطالية. إذ أعاد وضع السلطة التنفيذية تحت رقابة سلطات مسؤولة. وربّما كان ذلك إصلاحاً مفيداً في البلد كما كان. لا في البلد كما صار.

مشكلتنا مع اتفاق الطائف أنه صيغ لديمقراطية إيطالية، بشعبها ومؤسساتها، لا لشعبنا ومؤسساتنا، وخصوصاً بعد انتصار النظام النيو- طائفي. فكان نتاج هذا التلاقح الفاشل بين إصلاحات «برلمانية» وطبقة القيادات النيو- طائفية المؤكلة تطبيقها. وتحوّل، إذاً، إلى مسخ جعل من رؤوس أحزاب الطوائف نوعاً من مجلس شيوخ، لكل عضو فيه حق النقض، فيما يأمر هذا المجلس، من بعيد، مجلس النواب، بعدما حوّله إلى مجرد غرفة تصديق.

إلا إذا كانت مشكلتنا مع اتفاق الطائف أنه لم يتجرّأ على إنهاء، ما بدأه. واللائحة هنا تطول وتفيض، وتجبرنا على العودة إلى ما سُمّي في البداية «روح اتفاق الطائف».

فما الذي كان ينبغي ان يستكمله الطائف؟

أولاً، إلغاء مذهبية الرئاسات (مع أنه لم يكرّسها كما يُتداول عادة). وكذلك إلغاء مذهبية كل مراكز الدولة، من أكبرها إلى أصغرها، كأنّ الناس بحاجة إلى حاكم مصرف لبنان «ماروني». لا إلى استعادة ودائعهم.

وثانياً، عدم تحاشي طرح مسألة الإحصاء الدوري للسكان، من دون تعداد الطوائف، كل خمس سنوات مثلاً؛ إذ لا دولة من دون معرفة عدد سكانها وتوزعهم الجغرافي. وهي مسألة أثارها رياض الصلح في خطاب «الطائفية البغيضة»، لنيل ثقة أول حكومة بعد الاستقلال. ويركز عليها دائماً شربل نحاس.

وثالثاً، توضيح أن قانون الانتخاب، إذا كنا حريصين على حسن تمثيل الحاضر، فلا بد أن يُبنى على مكان الإقامة الحقيقي، لا على هرطقة القيد الماضوية والمعتمة، التي تعيق أي تغيير.

وغيرها وغيرها.... باختصار، لم يقل الطائف صراحة إن الدولة العتيدة إمّا أن تكون أقوى من الطوائف، وتستمد شرعيتها وسيادتها من الأفراد، وإمّا أن تبقى، عبثاً، على الصورة التي آلت إليها بعد الحرب: «لا دولة».

وهنا أصل المسألة: لم يستكمل الطائف الانتقال من نظام الطوائف إلى دولة المواطنين. فالدولة التي نريدها لا يمكن أن تكون مجرد صيغة لتوزيع الحقوق بين الجماعات، بل يجب أن تكون الإطار الذي يتساوى فيه الأفراد، وتُصان فيه حقوقهم، وتُبنى فيه مصالحهم المشتركة.

قاعدتها، إذاً، مدنية، حتى لو فُرض عليها أن تراعي هواجس الجماعات التائهة، كما يسمّيها مقال الأمين.

ربّما نعود هنا إلى عنوان كتاب كمال صليبي «بيت بمنازل كثيرة»، لكن هذه المرة مع بنى تحتية، ولجنة بناية، وعدد ليس بقليل من الشقق المدنية إلى جانب شقق الطوائف، مع حفظ حقوق الجميع.

أمّا الجماعات، أي الطوائف، فهي تائهة بعدما فشلت الواحدة تلو الأخرى في تحقيق هيمنة طاب لها أن تسميها طموحاً، وبعدما رفضت التوقف عند أسباب فشلها، وعجزت، خصوصاً، عن إيجاد بوصلة في التاريخ اللبناني تسمح لها بأن تجد طريقها.

«مصير البلد»

«هاي بلد؟»، سأل الغائب الحاضر زياد الرحباني في بداية الثمانينيات، وهو يراقب ما يحدث بالدولة والشعب.

ماذا يمكن أن نقول اليوم، بعد مرور أكثر من قرن على تأسيس الكيان، وأكثر من نصف قرن على بداية الحرب الأهلية؟ الدولة فرطت، والشعب يتفكك.

من هنا، نحتاج إلى رفع الصوت. فلا شيء أكثر إلحاحاً من وجود فاعل لا طائفي دائم، افتقده الكيان حتى اليوم.

والمطلوب من هذا الفاعل أمران مترابطان: إنتاج البرنامج اللاطائفي الكفيل ببناء الدولة الأقوى من الطوائف اليوم، وحمايتها غداً، والعمل المنهجي على ترسيخ ما تبقّى من وحدة الشعب، ثم توسيعها وتعميقها.

دعونا نحاول أن نقول كلاماً مفيداً عن هاتين المهمتين:

أولاً، البرنامج. من المستحيل، بعد اليوم، ألا نتفق على برنامج جذري، أي يذهب إلى جذور المشكلات، لمعالجة أزمة الدولة. بلا تكاذب وبلا تحايل. قد نختلف في تحديد متى بدأ انهيار الدولة: أنا أفهم أنه بدأ في عهد أمين الجميل ولم يتوقف. لكننا نستطيع أن نتفق على أن قيادات أحزاب الطوائف تشاركت في هدمها خلال الحرب، ثم في تقاسمها والتحاصص، وأخيراً، وبعد شحّ مواردها، حلّلت تحللها، بل ساهمت في نهشها.

المهم ألا نضيّع حقيقة أننا جرّبنا تقريباً كل الصيغ من داخل النظام الطائفي، وأنها جميعاً عمّقت أزمتنا، حتى لو كنا لا نزال نحترم الانتظام المؤسساتي والدستور. فالترقيع لم يعد ينفع. وحان الوقت لتوسيع الأفق والبحث عن صيغة جديدة وحديثة، يكون فيها للفتاة الدرزية والشاب الأرثوذكسي الحق نفسه في الحقوق والطموحات التي يتمتع بها أي مواطن أو مواطنة من الطوائف الثلاث الكبرى.

هذا هو معنى الدولة التي تستمدّ شرعيتها من مواطنيها: ألّا تكون حقوق الإنسان وطموحاته رهناً بحجم طائفته، أو بموقعها في ميزان القوى، أو بقدرة زعيمها على انتزاع حصة لها.

ثانياً، وحدة الشعب. صرنا نسمع في الآونة الأخيرة نغمة قبيحة، آتية من كل صوب، بألوان وتعابير وألحان مختلفة، لكن مفادها واحد، ويتلخص في عبارة: «ما بينعاش معن».

ترتفع هذه الأصوات التي تشكّك بقابلية الكيان للعيش، ويقوى صداها، وكأنها مُسيّرات فوق رؤوسنا، تسوّق دون انقطاع أن لدينا حلولاً «أريح للجميع»، حتى لو كانت في الواقع «أقسى على الجميع».

في بلد لم يعد أحد يتكلم فيه باسم الشعب اللبناني، بل صار الجميع يتكلم عن «جماعتنا» و«بيئتنا» وما إلى ذلك، فلنطالب نحن بالعلاقة نفسها بالدولة، وبزواج بعضنا من بعض. أليست هذه أنجع وسيلة لكفّ تدخل الخارج في شؤوننا وتحريضنا على بعضنا؟

وإن كنا محكومين بأن نكون «جماعة» أو «بيئة»، فلنكن جماعة أو بيئة البطاقة الصحية. فالدولة ليست مؤسسات ودستوراً وقوانين فحسب، بل هي علاقة يومية بين مواطنين يتشاركون المكان والمصالح والحقوق، ويقبلون بأن تكون لهم حياة مشتركة أيضاً. ووحدة الشعب ليست شعاراً نرفعه، بل علاقة ينبغي أن نعيد بناءها ونحميها.

هكذا تعلّمنا أن الإصلاح الحقيقي لن يأتينا هبةً من الخارج، عبر تعيين عسكري أو قاضٍ، بل بعد عمل دؤوب لإيجاد هذا الفاعل الداخلي؟ لا شك في أن هذا الطريق أصعب، لكنه أضمن.

فمن يرفع الصوت (معي)؟ ومن يعمل على تجميع كل من صار مُقتنعاً ببناء دولة أقوى من الطوائف، ومستعداً للعمل على تحصين وحدة الشعب؟

إذا عرفنا كيف نتحرك، فأجزم بأن هؤلاء، رجالاً ونساءً، أكثر مما نتصور بكثير.

* صحافي متقاعد

قضية

هل تعلم الحكومة أن الضرائب ترفع الأسعار؟

ماهر سلامة

حين تحتاج الدولة إلى زيادة إيراداتها، يكون الخيار الأسهل أمامها فرض ضرائب إضافية على الاستهلاك. فكل عملية شراء، تصبح مناسبة لتحصيل إيرادات للخزينة، سواء أكانت السلعة ضروريةً أم كمالية، وسواء أكان المستهلك من أصحاب الدخل المرتفع أم المحدود. لكنّ سهولة التحصيل لا تعني بالضرورة سلامة الخيار من الناحية الاقتصادية. بشكل عام، الضرائب تؤثر في الأسعار والطلب والإنتاج وتوزيع الدخل، ويمكن أن تكون أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي أو وسيلة لتمويل الإنفاق العام من دون النظر إلى النتائج المترتّبة عليها. إنما في لبنان، يبدو أن الاعتبار الثاني هو

> **زيادة الضرائب على الاستهلاك لتغطية نفقات جارية تعالج الحاجة المالية المباشرة من دون معالجة الاختلالات الاقتصادية**

الذي يحكم معظم القرارات الضريبية، إذ تنطلق الحكومة من حجم الأموال التي تحتاج إليها لتغطية نفقاتها، ثم تبحث عن الضرائب القادرة على تأمينها بأسرع وقت.

الأسر تدفع الثمن

تُعدّ الضرائب على الاستهلاك، وفي مقدّمتها الضريبة على القيمة المضافة والرسوم على المحروقات، من الضرائب التي تنعكس مباشرة على الأسعار. فعندما ترتفع الضريبة على سلعة معينة، ترتفع كلفة الحصول عليها بالنسبة إلى المستهلك، ما لم يتحمّل المنتج أو التاجر جزءاً من الزيادة عبر خفض هامش ربحه. وتختلف نسبة انتقال الضريبة إلى السعر النهائي بحسب طبيعة السوق ومدى المنافسة ومرونة العرض والطلب. وبحسب ورقة بحثية نشرها صندوق النقد الدولي في كانون الثاني 2023، تحت عنوان «التشوّهات الضريبية الناجمة عن التضخم: ما هي؟ وكيف يمكن التعامل معها؟»، فإن زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وهي ضريبة على الاستهلاك، يمكن أن تؤدّي إلى ارتفاع لمرّة واحدة في مؤشّر أسعار المستهلك، من دون أن تتسبّب بالضرورة في ارتفاع دائم لمعدّل التضخّم. فالزيادة الضريبية ترفع مستوى الأسعار، بينما يتوقّف استمرار التضخّم على عوامل اقتصادية أخرى.

على سبيل المثال، إذا كان سعر سلعة ما قبل الضريبة 100 ألف ليرة، فإن سعرها بعد إضافة ضريبة بنسبة 11% يصبح 111 ألف ليرة. وإذا رُفعت الضريبة إلى 12%، يصبح السعر 112 ألف ليرة، بافتراض انتقال الزيادة بالكامل إلى المستهلك. أي إن رفع الضريبة يؤدي مباشرة إلى زيادة السعر النهائي، وقد تصبح الزيادة أكبر من نسبة الضريبة الإضافية ربطاً بمسار السلعة في السوق وانتقالها من تاجر إلى آخر قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي. وفي كل الأحوال، وبمعزل عن نسبة الزيادة على الضريبة فإنها تمثّل اقتطاعاً إضافياً من القدرة الشرائية للأسر، ويصبح أثرها أكبر كلما اتّسعت قاعدة السلع والخدمات المشمولة بالضريبة، وخصوصاً عندما لا ترتفع المداخيل بالتوازي مع الأسعار. يحاجج بعض الاقتصاديين أنه يمكن استخدام الضرائب على الاستهلاك للتأثير في الطلب، إنما ذلك يجب أن يتم في إطار واضح.

فالرسوم الانتقائية على التبغ، مثلاً، تستهدف جعل استهلاكه أكثر كلفة للحدّ من أضراره الصحية، كما يمكن فرض ضرائب على الأنشطة الملوّثة لتشجيع الانتقال إلى بدائل أقل ضرراً. أما الضريبة على القيمة المضافة، فوظيفتها الأساسية هي تأمين الإيرادات، وإن كان رفعها يؤثر أيضاً في الاستهلاك. وبالتالي، فإن تقييم أي ضريبة يتطلّب معرفة الهدف الذي وُضعت من أجله، وما إذا كانت قادرة على تحقيقه بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة.

الهدف هو الجباية

تظهر المشكلة بصورة أوضح في الضرائب على المحروقات. ففي شباط 2026، قرّرت الحكومة زيادة رسم الاستهلاك على البنزين، بما رفع العبء الضريبي على الصفيحة بنحو 320 ألف ليرة. والبنزين سلعة يصعب الاستغناء عنها في بلد يعتمد بصورة شبه كاملة على السيارات الخاصة، ويعاني نقصاً كبيراً في وسائل النقل العام. لذلك، فإن ارتفاع سعره قد لا يؤدي إلى انخفاض كبير في الكميات المستهلكة، لأن جزءاً واسعاً من الطلب عليه غير مرن تجاه الأسعار. وفي المقابل، تتحمّل الأسر كلفة إضافية للتنقّل، كما ترتفع أكلاف تشغيل المؤسسات ونقل البضائع وتوزيعها.

وهكذا، يمكن أن يمتدّ أثر الرسم إلى أسعار سلع وخدمات لا تخضع هي نفسها لضريبة جديدة.

في هذه الحالة، يصعب اعتبار الرسم أداة فعّالة لضبط الاستهلاك، ما دامت الدولة لا تؤمّن بدائل عملية تتيح للمستهلكين تغيير سلوكهم. ويمكن بالطبع تبرير ضرائب الوقود بأهداف بيئية أو مرورية، لكن ذلك يفترض وجود سياسة متكاملة للنقل والطاقة. أما في الحالة اللبنانية، فقد ارتبط قرار زيادة الرسم بالحاجة إلى تمويل الزيادات على رواتب وأجور القطاع العام والمتقاعدين. والأمر نفسه ينطبق على قرار الحكومة رفع الضريبة على القيمة المضافة من 11% إلى 12%، وهي زيادة لم تدخل حيز التنفيذ. لا يعني ذلك أن تمويل رواتب القطاع العام غير ضروري، وخصوصاً بعد التدهور الحاد في قيمتها الحقيقية منذ عام 2019. لكنّ المسألة تتعلّق بكيفية تأمين التمويل. فعندما تختار الدولة زيادة الضرائب على الاستهلاك لتغطية نفقات جارية، تكون قد عالجت حاجتها المالية المباشرة من دون معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تحدّ من قدرتها على توليد الإيرادات. وقد تؤدي هذه المقاربة إلى إضعاف القدرة الشرائية، وتقليص الطلب على السلع والخدمات، بما ينعكس بدوره على مبيعات المؤسسات ونشاطها الاقتصادي.

ثلث إيرادات الدولة من الضريبة على القيمة المضافة

وتكشف تركيبة الإيرادات العامة حجم اعتماد الدولة على هذا النوع من الضرائب. فبحسب «موازنة المواطن والمواطنة لعام 2026»، الصادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، تشكّل الضريبة على القيمة المضافة وحدها 34,5% من مجمل الإيرادات المقدّرة في الموازنة، مقابل 6,1% للضريبة على الأرباح، و5,6% للرسوم العقارية، و3,8% للضريبة على الرواتب والأجور. وهذا التفاوت يُظهر أن الخزينة تعتمد بصورة كبيرة على تحصيل الضرائب عند الاستهلاك، بينما تبقى مساهمة الضرائب المباشرة على الأرباح والمداخيل والثروة أقل بكثير.

وتكمن أهمية هذا التفاوت في أثره التوزيعي. فضريبة الاستهلاك لا تأخذ في الحسبان دخل الفرد أو ثروته عند شرائه السلعة نفسها. وقد يدفع شخصان المبلغ الضريبي نفسه عند شراء منتج محدّد، لكن العبء على صاحب الدخل المحدود يكون أكبر قياساً إلى دخله. صحيح أن إعفاء بعض السلع الأساسية يمكن أن يخفّف من هذا الأثر، إلا أنه لا يلغيه بالكامل، وخصوصاً حين ترتفع أكلاف النقل والطاقة التي تدخل في إنتاج السلع وتوزيعها.

أين تُنفق الإيرادات الضريبية؟

على أن النقاش الضريبي لا يكتمل عند تحديد الجهات التي تدفع الضرائب، إذ يتعلّق أيضاً بكيفية إنفاق الأموال المحصّلة. فالضريبة التي تُستخدم لتمويل استثمارات عامة منتجة يمكن أن تعود بمنافع وتموّلها أيضاً، بينما لدينا وزارة تربية يُفترض أن تؤمّن تعليماً مجانياً وإلزامياً للجميع. كذلك، تقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية خدمات تعليمية أن لدينا وزارة صحة لديها سياسة صحية. وهذه الازدواجية ناتجة من عدم وجود استراتيجية موحّدة للتنمية الاجتماعية توجّه السياسات القطاعية.

> ■ ثمة من يقول إن الزبائنية تمنع وضع سياسة للتنمية الاجتماعية لتبقى الخدمات تحت سلطة الزعامات والقوى السياسية، وهذا كان واضحاً قبل الانهيار المالي. فهل ما يزال الأمر على حاله بعد الإفلاس والحروب؟

لطالما استُخدم، في توصيف النظام السياسي اللبناني، تعبير «الدولة المزرعة»، وهو يشير إلى نظام تشكّل الزبائنية والواسطة والفساد ركائز أساسية فيه، إذ يرتبط النشاط الاقتصادي بالانتماءات العائلية والزعامات السياسية التقليدية. لكنّ النظام الحالي لم يعد بهذه الصيغة، فالزبائنية والفساد صارا ظاهرتين لطيفتين أمام الواقع الذي نحن فيه. ماكس فيبر يميّز بين الدولة الحديثة المدنية والدولة «الباتريمونيالية» (Patrimonial)، أي الدولة الإرثية التقليدية التي تقوم على توارث السلطة. اليوم، أصبحنا في مرحلة الدولة «النيو باتريمونيالية» (Neo-patrimonial)، أي إنّ جوهرها هو الدولة الإرثية، لكنّ شكلها الخارجي هو شكل الدولة المدنية. فقد كنّا في «دولة مزرعة»، وجرت محاولة للانتقال إلى ما يشبه «الدولة الشركة»، ثم صرنا في ما أسمّيه «الدولة الغنائمية». هي ليست زبائنية بمقدار ما هي تقاسم للغنائم، وهذا ما حصل بالتدريج خلال الحرب وبعدها مع دخول أصحاب الميليشيات والسلاح إلى السلطة، واستمرّ حتى اليوم.

كان هذا التحوّل أحد العوامل التي أدّت إلى تسريع الانهيار المالي عام 2019، والذي ظهرت مقدّماته عامَي 2015 و2016. فالفئة المسيطرة على السلطة في لبنان، خرجت على قواعد عمل الدولة الطبيعية. المصارف مثلاً، يُفترض أن تكون أكثر الأطراف الاقتصادية التزاماً بالقوانين وقواعد الشفافية، نظراً إلى حساسية القطاع تجاه أيّ خروقات يمكن أن تؤدّي فوراً إلى كوارث وإفلاسات، وارتباطه بالنظام الاقتصادي العالمي، لكنها ألغت بالكامل دورها التقليدي المتعارف عليه حتى في النظام الرأسمالي النيوليبرالي، وتحوّلت إلى ما هو أفظع من النظام الريعي: نظام غنائمي. أصبحت تقوم بهندسات مالية تخرق كلّ قواعد اقتصاد السوق، تماماً كما تستولي قبيلة على قبيلة أخرى وتنهب مواردها. وهذا ما حصل. نحن أمام دولة خارجة على القانون بالكامل.

> ■ هل غيّر الانهيار وشجّ التمويل من سلوك هذا النظام؟

التمويل أساسي، لكنّ مدخل التحليل هو المنطق الغنائمي نفسه الذي انتُهج في لبنان، بدليل أن رغم مرور سنوات على الانهيار، ما يزال النظام يرفض أن يخطو أيّ خطوة للخروج من الأزمة، وأصحاب المصارف لا يريدون تحمّل أيّ عبء من الخسائر. رؤيتهم قائمة على التوحّش، وما يزال المتحكّمون بالقرار في لبنان، داخل المؤسّسات وخارجها، يفكّرون بالعقلية نفسها. وأقصى ما تستطيع هذه العقلية فعله هو التوزيع، سواء اتّخذ شكل مساعدات أو رشى أو غير ذلك.

> ■ كيف انعكس غياب السياسة الاجتماعية على التعامل مع الهجرة من لبنان وإليه؟

جرى التعامل مع الهجرة بطريقة تقليدية جداً، في ما خصّ الهجرة إلى الخارج، هناك منطق سائد أن الهجرة تؤدي إلى تقليص معدلات البطالة ولها مقابل مالي هي التحويلات من المهاجرين، «وماشي الحال». لا يتعامل النظام مع هذا الوضع باعتباره مشكلة، رغم أن المجتمع يفقد إمكانات وطاقات قادرة على العمل والتطوير. ونتعامل معها بمنطق محاسبي فقط: هل يرسلون إلينا الأموال أم لا؟ أما بالنسبة إلى الهجرة الوافدة والتوطين، فجرى التعامل معهما بمنطق مماثل، أي باعتبارهما فرصة للحصول على عمالة رخيصة تعوّض النقص في العمالة في لبنان. ولذلك، لا نسمع، مثلاً، أصوات أصحاب الأراضي الزراعية في موضوع اللاجئين السوريين.

هناك مستفيدون، وإلا لكانت قطاعات إنتاجية كثيرة قد انهارت بالكامل. ولا يقتصر ذلك على اللاجئين السوريين، بل يشمل العمال الأجانب من جنسيات مختلفة الذين يعملون اليوم في المصانع والخدمة المنزلية.

> ■ أين يقع برنامج «أمان» ضمن سياسة الحماية الاجتماعية؟

يُفترض أن تكون لدينا استراتيجية للتنمية الاجتماعية، يُنشأ في إطارها نظام للحماية الاجتماعية يتضمّن نظاماً للمساعدات الاجتماعية، ومن ضمنه برنامج للتحويلات النقدية.

الخطأ الذي وقعت فيه الحكومتان (الحالية والسابقة) هو السير بخيار استهداف الفقراء الذي يروّج له البنك الدولي في العالم. فالحماية الاجتماعية ليست للفقراء فقط، بل ينبغي أن تطاول جميع الناس.

وعندما حصل الانهيار، أصبح 75% من الشعب اللبناني بحاجة إلى المساعدة. إذ لم يعد هناك أي معنى للنقاش في من هو فوق خط الفقر ومَن هو تحته. «هذه خزعبلات». نحن أمام إفقار شامل، ولا يمكن الاستمرار في انتقاء الأشخاص وإخضاعهم للفحص لاكتشاف ما إذا كانوا فقراء حتى نساعدهم. وهذا يتعارض، أصلاً، مع منطق الحماية الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان.

مقابلة | أجراها **محمد وهبة، زينب بزّي**

بين غياب الخدمات العامة واتّساع رقعة الفقر، تختصر الحكومة سياستها الاجتماعية ببرامج المساعدات النقدية الممولّة بقروض خارجية، من دون المساس بالأسباب البنيوية التي أدّت إلى إفقار اللبنانيين. لكنّ المشكلة، في رأي الباحث في مجال التنمية وسياسات الفقر أديب نعمة، تتجاوز غياب الرؤية الاجتماعية إلى طبيعة النظام نفسه، الذي تحوّل من «الدولة المزرعة» إلى «الدولة الغنائمية»، وبات عاجزاً عن إنتاج أيّ إصلاح يتعارض مع مصالح القوى المتحكّمة فيه. هكذا يفنّد نعمة جدوى السياسات الاجتماعية المعتمدة، ولا سيّما برنامج «أمان»، الذي يرى أنه تحوّل إلى آلية لتمويل المافيات والكارتيلات

أديب نعمة

- 75٪ هي نسبة الفقر في لبنان
- يتعاملون مع الهجرة بمنطق محاسبي
- نحن أمام دولة خارجة على القانون بالكامل



(هيثم الموسوي)

■ في أكثر من مناسبة صرّح رئيس الحكومة والوزراء بأن هناك سياسة للإنفاق الاجتماعي وغالباً ما يقدمون برنامج «أمان» للدلالة على هذه السياسة. بصفتك باحثاً في الشؤون الاجتماعية، ما هو تقييمك لسياسة الإنفاق الحكومي الاجتماعية؟

أعتقد بأن الانطباع الشائع لدى الناس بأنه لا وجود لسياسة رؤيوية اجتماعية في لبنان هو صحيح. يمكن القول إن هناك سياسات قطاعية غير متسقة مع بعضها في مكافحة الفقر والرعاية الصحية والتعليم والسكن، وكلها تعدّ قضايا أساسية تصنّف اجتماعية، إنما القضية الاجتماعية أبعد من ذلك. فمن منظور تكاملي، لدينا مشكلات ذات طابع اجتماعي مركّب لا يمكن اختصارها بهذه القطاعات، ومنها الهجرة والتفكك الاجتماعي والأسري واللجوء. ليس لدينا سياسة اجتماعية واحدة لها طابع متكامل، بل تدخّلات مجزّأة تؤدّي إلى التضارب والازدواجية. فعلى سبيل المثال، تقدّم وزارة الشؤون الاجتماعية خدمات تعليمية وتموّلها أيضاً، بينما لدينا وزارة تربية يُفترض أن تؤمّن تعليماً مجانياً وإلزامياً للجميع. كذلك، تقدّم وزارة الشؤون خدمات صحية، فيما يُفترض أن لدينا وزارة صحة لديها سياسة صحية. وهذه الازدواجية ناتجة من عدم وجود استراتيجية موحّدة للتنمية الاجتماعية توجّه السياسات القطاعية.

■ ثمة من يقول إن الزبائنية تمنع وضع سياسة للتنمية الاجتماعية لتبقى الخدمات تحت سلطة الزعامات والقوى السياسية، وهذا كان واضحاً قبل الانهيار المالي. فهل ما يزال الأمر على حاله بعد الإفلاس والحروب؟

لطالما استُخدم، في توصيف النظام السياسي اللبناني، تعبير «الدولة المزرعة»، وهو يشير إلى نظام تشكّل الزبائنية والواسطة والفساد ركائز أساسية فيه، إذ يرتبط النشاط الاقتصادي بالانتماءات العائلية والزعامات السياسية التقليدية. لكنّ النظام الحالي لم يعد بهذه الصيغة، فالزبائنية والفساد صارا ظاهرتين لطيفتين أمام الواقع الذي نحن فيه. ماكس فيبر يميّز بين الدولة الحديثة المدنية والدولة «الباتريمونيالية» (Patrimonial)، أي الدولة الإرثية التقليدية التي تقوم على توارث السلطة. اليوم، أصبحنا في مرحلة الدولة «النيو باتريمونيالية» (Neo-patrimonial)، أي إنّ جوهرها هو الدولة الإرثية، لكنّ شكلها الخارجي هو شكل الدولة المدنية. فقد كنّا في «دولة مزرعة»، وجرت محاولة للانتقال إلى ما يشبه «الدولة الشركة»، ثم صرنا في ما أسمّيه «الدولة الغنائمية». هي ليست زبائنية بمقدار ما هي تقاسم للغنائم، وهذا ما حصل بالتدريج خلال الحرب وبعدها مع دخول أصحاب الميليشيات والسلاح إلى السلطة، واستمرّ حتى اليوم.

كان هذا التحوّل أحد العوامل التي أدّت إلى تسريع الانهيار المالي عام 2019، والذي ظهرت مقدّماته عامَي 2015 و2016. فالفئة المسيطرة على السلطة في لبنان، خرجت على قواعد عمل الدولة الطبيعية. المصارف مثلاً، يُفترض أن تكون أكثر الأطراف الاقتصادية التزاماً بالقوانين وقواعد الشفافية، نظراً إلى حساسية القطاع تجاه أيّ خروقات يمكن أن تؤدّي فوراً إلى كوارث وإفلاسات، وارتباطه بالنظام الاقتصادي العالمي، لكنها ألغت بالكامل دورها التقليدي المتعارف عليه حتى في النظام الرأسمالي النيوليبرالي، وتحوّلت إلى ما هو أفظع من النظام الريعي: نظام غنائمي. أصبحت تقوم بهندسات مالية تخرق كلّ قواعد اقتصاد السوق، تماماً كما تستولي قبيلة على قبيلة أخرى وتنهب مواردها. وهذا ما حصل. نحن أمام دولة خارجة على القانون بالكامل.

> ■ هل غيّر الانهيار وشجّ التمويل من سلوك هذا النظام؟

التمويل أساسي، لكنّ مدخل التحليل هو المنطق الغنائمي نفسه الذي انتُهج في لبنان، بدليل أن رغم مرور سنوات على الانهيار، ما يزال النظام يرفض أن يخطو أيّ خطوة للخروج من الأزمة، وأصحاب المصارف لا يريدون تحمّل أيّ عبء من الخسائر. رؤيتهم قائمة على التوحّش، وما يزال المتحكّمون بالقرار في لبنان، داخل المؤسّسات وخارجها، يفكّرون بالعقلية نفسها. وأقصى ما تستطيع هذه العقلية فعله هو التوزيع، سواء اتّخذ شكل مساعدات أو رشى أو غير ذلك.

> ■ كيف انعكس غياب السياسة الاجتماعية على التعامل مع الهجرة من لبنان وإليه؟

جرى التعامل مع الهجرة بطريقة تقليدية جداً، في ما خصّ الهجرة إلى الخارج، هناك منطق سائد أن الهجرة تؤدي إلى تقليص معدلات البطالة ولها مقابل مالي هي التحويلات من المهاجرين، «وماشي الحال». لا يتعامل النظام مع هذا الوضع باعتباره مشكلة، رغم أن المجتمع يفقد إمكانات وطاقات قادرة على العمل والتطوير. ونتعامل معها بمنطق محاسبي فقط: هل يرسلون إلينا الأموال أم لا؟ أما بالنسبة إلى الهجرة الوافدة والتوطين، فجرى التعامل معهما بمنطق مماثل، أي باعتبارهما فرصة للحصول على عمالة رخيصة تعوّض النقص في العمالة في لبنان. ولذلك، لا نسمع، مثلاً، أصوات أصحاب الأراضي الزراعية في موضوع اللاجئين السوريين.

هناك مستفيدون، وإلا لكانت قطاعات إنتاجية كثيرة قد انهارت بالكامل. ولا يقتصر ذلك على اللاجئين السوريين، بل يشمل العمال الأجانب من جنسيات مختلفة الذين يعملون اليوم في المصانع والخدمة المنزلية.

> ■ أين يقع برنامج «أمان» ضمن سياسة الحماية الاجتماعية؟

يُفترض أن تكون لدينا استراتيجية للتنمية الاجتماعية، يُنشأ في إطارها نظام للحماية الاجتماعية يتضمّن نظاماً للمساعدات الاجتماعية، ومن ضمنه برنامج للتحويلات النقدية.

الخطأ الذي وقعت فيه الحكومتان (الحالية والسابقة) هو السير بخيار استهداف الفقراء الذي يروّج له البنك الدولي في العالم. فالحماية الاجتماعية ليست للفقراء فقط، بل ينبغي أن تطاول جميع الناس.

وعندما حصل الانهيار، أصبح 75% من الشعب اللبناني بحاجة إلى المساعدة. إذ لم يعد هناك أي معنى للنقاش في من هو فوق خط الفقر ومَن هو تحته. «هذه خزعبلات». نحن أمام إفقار شامل، ولا يمكن الاستمرار في انتقاء الأشخاص وإخضاعهم للفحص لاكتشاف ما إذا كانوا فقراء حتى نساعدهم. وهذا يتعارض، أصلاً، مع منطق الحماية الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان.

> ■ ما جدوى التحويلات النقدية في ظلّ غياب الخدمات العامة؟

مهما فعلت اليوم في نظام الحماية الاجتماعية، إذا لم توفّر الخدمات الأساسية اليومية فلن تستطيع فعل شيء. فرغم أن مقارنة ما يقدّمه برنامج «أمان» لكلّ أسرة بقيمة 125 دولاراً مع المعايير الدولية، يعدّ كبيراً، لا سيما أن هناك بلاداً أخرى تدفع 7 دولارات أو 10 دولارات أو 50 دولاراً، لكن المقاربة القائمة على احتساب حجم الأموال المتوافرة، ثم اختيار الأفقر وتوزيع الأموال عليهم، هي مقاربة خاطئة.

لتوضيح المسألة، فإن الـ125 دولاراً التي تُعطى للعائلة لا تساوي نصف فاتورة اشتراك مولّد الكهرباء، وقد لا تساوي ضعف فاتورة المياه إذا اضطرت الأسرة إلى شراء صهريجين أو ثلاثة شهرياً. هذا لا يخرج الأسرة من الفقر، بل يعطي الأسر العاجزة عن شراء الخدمات أموالاً لتغطيتها.

هذا تمويل غير مباشر للمافيات. ففي ظلّ غياب شبه كامل للخدمات العامة، أصبح هذا البرنامج، بخصائصه اللبنانية البحتة، آلية لتمويل مافيات المولّدات والصحة والأدوية والمدارس والفانات. عندما تؤمّن الخدمات العامة، تتوفّر على ما بين 60% و70% من الأسر، جزءاً أساسياً من إنفاقها. وهناك أيضاً مشكلة السكن التي لم تنفجر بالكامل بعد، بل تنفجر بالتقسيط، فالإيجارات وأسعار الشقق مرتفعة بطريقة غير طبيعية.

> ■ هل يُستخدم برنامج «أمان» في غير وظيفته؟

سأعطي مثالين. عندما انهارت الأبنية في طرابلس وأُخرج الناس من منازلهم، كان الحلُّ إدخالهم في برنامج «أمان» وإعطاءهم بعض التعويضات ليستأجروا منازل إلى حين الترميم.

هذه مهمّة الهيئة العليا للإغاثة، وليست مهمّة برنامج «أمان». أصلاً لماذا لم يكن هؤلاء مشمولين بالبرنامج؟ أما المثال الثاني، فهو النازحون من الجنوب وبدل الإيواء. يُفترض أن يكون لبرنامج «أمان» معايير ينبغي الالتزام بها بدقّة، فهو برنامج يُفترض أن يستمرّ لأربع أو خمس أو ست سنوات حتى يعطي مفعوله. أما بدل الإيواء، فهو، من حيث المبدأ، مهمّة الهيئة العليا للإغاثة. فلماذا تحمّلون برنامج «أمان» كلّ هذه المهمّات؟

> ■ اللافت في الأمر أن لبنان يقترض لتمويل هذا البرنامج، أي يتم تحميل الأجيال المقبلة كلفة برنامج خارج أي سياسة واضحة؟

برنامج التحويلات النقدية، بالمناسبة، ضروري جداً في ظروفنا، لكن ينبغي أن يطاول ثلاثة أضعاف العدد المستفيد منه حالياً. لكن هل درس أحد إذا كانت الـ800 مليون دولار التي اقترضناها حتى الآن لهذا البرنامج هي أفضل طريقة لمعالجة الفقر والخروج من الأزمة؟

عندما طُرح برنامج «أمان»، كان هناك مشروع آخر لمنظّمة العمل الدولية واليونيسيف، اسمه «أرضية الحماية الاجتماعية». لم تذهب الحكومة السابقة في اتجاه هذا المشروع، لأنّ البنك الدولي كان سيمنحها قرضاً للبرنامج الأول. لماذا لم نأخذ بالبرنامج الآخر، وهو أفضل منه؟

ينبغي أن يأتي التمويل من السياسات العامة وحلّ هذه المشكلات يقتضي ممّن راكموا الثروات والأرباح أن يتخلّوا عن قسم منها. يجب ألا ننسى أنه قبل الانهيار كان هناك نحو 900 حساب مصرفي فيها 23 مليار دولار، وكان 1% من الودائع يستحوذ على نصف الودائع. والواقع أن الأزمة لم تصب الكل، بل هناك مستفيدون منها من صيارفة وجهات لهم علاقة وثيقة بين المصرفيين والسياسيين، وهؤلاء حقّقوا أرباحاً بمليارات الدولارات، التي يمكن أن تكون مصدراً للتمويل. لكن هل يعمل النظام الغنائمي بهذه الطريقة؟ بالطبع لا، ولذلك تبقى الحلول ترقيعية.

> ■ إلى أيّ مدى تعكس نسب الفقر المعلنة واقع اللبنانيين؟

حتى الآن، لا تصدر دراسات دورية عن جهة رسمية لبنانية، كإدارة الإحصاء المركزي، لقياس الفقر في لبنان. وكلّ يوم يخرجون علينا بنسبة مختلفة. والأمر نفسه ينطبق على البطالة.

لماذا لا يشكل المعنيون لجنة للشأن الاجتماعي، تضع اقتراحات لقياس الفقر وأحوال المعيشة في لبنان؟ هناك خبرات لبنانية معروفة، عشرة أو خمسة عشر شخصاً، اجمعوهم واطلبوا منهم تقديم اقتراحات.

اليوم، تُرك الأمر لموظّفي المنظّمات الدولية ليُصدروا الأرقام. يقول البنك الدولي إنّ نسبة الفقر تضاعفت منذ عام 2012 وأصبحت 30%. أنا كنت في وزارة الشؤون الاجتماعية، وأجرينا دراسة عام 1995، كانت نسبة الفقر في لبنان وقتها 35%، وفي عام 2005 كانت في حدود 30%. «شو بتقلّي هلّق 30%». اليوم، نسبة الفقر في لبنان هي 75% وفق تعريف للفقر مرتبط بتغطية الحاجات الأساسية.

الـ125 دولاراً التي تُعطى للعائلة عبر برنامج «أمان» لا تساوي نصف فاتورة اشتراك مولّد الكهرباء

من حيث المبدأ إن بدل الإيواء يقع على عاتق الهيئة العليا للإغاثة فلماذا يحمّل برنامج «أمان» كلّ هذه المهمّات؟

ليس لدينا سياسة اجتماعية واحدة لها طابع متكامل، بل تدخّلات مجزّأة تؤدّي إلى التضارب والازدواجية



(هيثم الموسوي)

بدائل ضريبية أكثر عدالة

تتيح الضرائب المباشرة خيارات أوسع لتحصيل الإيرادات مع مراعاة القدرة على الدفع. فالضرائب التصاعدية على المداخيل، والضرائب على الأرباح الرأسمالية، وتلك المفروضة على بعض أشكال الثروة العقارية، يمكن أن تسهم في إعادة توزيع العبء الضريبي، وهي لا تخلو من تأثيرات اقتصادية على الاستثمار والادخار والأسعار، لكن تصميمها بصورة مدروسة يسمح بتوزيع الكلفة على فئات ومصادر دخل مختلفة، بدلاً من تحميل المستهلك العبء الأكبر بصورة متكرّرة.

واللافت أن البدائل الضريبية ليست غائبة عن الدراسات المتعلقة بلبنان. ففي تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في كانون الثاني 2023 بعنوان «إعادة السياسة الضريبية إلى المسار الصحيح»، أشار الصندوق إلى المعاملة التفضيلية التي تستفيد منها بعض عائدات رأس المال، وأوصى بمعالجة الإعفاءات المتعلقة بتوزيعات أرباح الشركات القابضة والأوفشور، والأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأسهم وبعض العقارات، فضلاً عن إعادة النظر في إعفاء العقارات الشاغرة. كما قدّر التقرير أن تحسين تصميم الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها، من دون رفع معدّلها، كان يمكن أن يؤمّن إيرادات إضافية تعادل نحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق التقديرات التي استند إليها آنذاك.

وهذا يفتح النقاش حول كفاءة الجباية نفسها. فزيادة المعدّل الضريبي على الملتزمين بالدفع قد تكون أسهل إدارياً من توسيع قاعدة المكلّفين أو مكافحة التهرّب، لكنها ليست الخيار الأصحّ. ويمكن لتحسين إدارة الضرائب، وتبادل المعلومات، وتطوير أنظمة التصريح والتحصيل، وإعادة تقييم الإعفاءات غير المبرّرة، أن يزيد الإيرادات من دون الحاجة في كل مرة إلى رفع الضرائب على الاستهلاك.

تقرير

«بيروت ماراثون» تفلت من الملاحقة بالعفو العام!


(طلال سلمان)

نحى أيوب

نجحت جمعية «بيروت ماراثون» في الإفلات من الملاحقة القضائية في قضية وفاة الشاب محمد علي دعبول (17 عاماً)، إثر تعرّضه لتوقف مفاجئ في عضلة القلب خلال مشاركته في سباق نظّمته الجمعية مطلع شباط الماضي. ولم يكن ذلك نتيجة ثبوت التزام الجمعية باتخاذ إجراءات السلامة اللازمة لحماية العدّائين المشاركين، وإنما بفعل استفادتها من مفاعيل قانون العفو العام.

والدة دعبول، إلى جانب مشاركين آخرين في سباق شباط الماضي، أكدوا لـ«الأخبار» أن «محمد علي سقط أرضاً عند الساعة الثامنة والنصف، فيما وصلت سيارة الإسعاف قرابة التاسعة»، وخلال نصف الساعة الفاصلة، لم يكن في مكان الحادثة أي فريق متخصص بالإسعافات الأولية تابع للجمعية، كما لم تكن سيارات إسعاف موزعة على طول مسار السباق لمواكبة العدّائين. وبدلاً من ذلك، جرى الاتصال بالصليب الأحمر الذي أرسل سيارة إسعاف من خارج النطاق الجغرافي للسباق. كذلك، لم تكن الجمعية قد وضعت في التصرف أي جهاز AED (Automated External Defibrillator)، المُستخدم لإعطاء صدمات كهربائية قد تنقذ حياة المُصابين بالتوقف القلبي المفاجئ.

وتقدّمت عائلة دعبول بدعوى ضد «بيروت ماراثون» ورئيستها مي الخليل، متهمةً إياهما بالتقصير في توفير شروط السلامة العامة المفروضة على الجمعية بصفتها الجهة المنظّمة للسباق. وفيما تقدّمت الجمعية والخليل بدفوع شكلية، طلبت العائلة إلقاء الحجز الاحتياطي على أملاكهما. إلا أن الخليل رفضت تنفيذ الحجز الصادر بقرار قضائي، قبل أن تسدّد قيمته بعدما تقدّمت العائلة بطلب ختم مقر الجمعية بالشمع الأحمر، تفادياً لتنفيذ الحجز وإقفال الجمعية.

ففي 17 من الشهر الجاري، رفضت قاضية التحقيق في بيروت رلى صفير الدفوع الشكلية المُقدّمة من «بيروت ماراثون» والخليل، وفرضت عليهما غرامة قدرها ثلاثون مليون ليرة، وحددت جلسة للمحاكمة كان مُقرّراً عقدها في الثالث من الشهر المقبل. لكن في 26 من الشهر نفسه، قررت الهيئة الاتهامية في محكمة استئناف بيروت قبول الاستئناف المُقدّم من الجمعية والخليل، بعدما طلبت الأخيرة الاستفادة من قانون العفو العام. وبناءً عليه، قضت المحكمة بسقوط الحق العام بفعل العفو العام ومنع المحاكمة، وفسخت قرار القاضية صفير. وبذلك، لن تُعقد جلسة المحاكمة، ولن تُدفع الغرامة التي فُرضت على الخليل.

وفيما لا تزال القضية موضع نزاع قضائي، نظّمت «بيروت ماراثون» أمس سباقاً جديداً، شارك فيه وزير الاقتصاد والسياحة الإماراتي، عبد الله بن طوق المري، وأربعة وزراء في الحكومة اللبنانية، هم وزيرة الشباب والرياضة نورا بيرقدريان ووزيرة السياحة لورا لحود، ووزير الاقتصاد عامر البساط، ووزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد، التي اعتادت المشاركة في سباقات الجمعية. وبحسب معلومات، حاولت السيّد التواصل مع أفراد وجمعيات للتأثير عليهم وحثّهم على المشاركة في السباق. كما استقبل رئيس الحكومة نواف سلام الخليل أخيراً ودعا إلى المشاركة في سباق الأمس، رغم أن إسقاط المُلاحقة عن الخليل وجمعيتها لم يستند إلى قرينة البراءة، وإنما إلى مفاعيل قانون العفو العام.

وفي الأساس، اختارت الجمعية مواجهة القضية عبر جولات على عدد من الوزراء، والترويج لرواية تخدم موقفها على منصات التواصل الاجتماعي. وبحسب عائلة دعبول، عمدت الجمعية إلى حظر حسابات أفراد العائلة على منصاتها الإلكترونية، وحذفت تعليقات عدد من المتابعين، ولا سيما تلك التي حمّلتها مسؤولية التقصير.

كذلك، أفاد عدد من الشهود الذين شاركوا في السباق الذي توفي خلاله دعبول بأن ضغوطاً مورست عليهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأنهم سمعوا عبارات من قبيل أن «الكتابة عن الحادثة لن تغيّر شيئاً». وفي السياق نفسه، دعا مدرّب الفريق الذي كان محمد علي يشارك ضمنه في السباق، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى عدم مناقشة القضية عبر المنصات الإلكترونية.

ومن المعروف طبياً أن أبرز الحالات الطارئة التي قد تواجه الرياضيين خلال المنافسات تشمل اضطرابات كهرباء القلب المفاجئة والمشكلات الحادّة في عضلة القلب. لذلك، توصي المعايير المُعتمدة لتنظيم النشاطات الرياضية التي تضم أكثر من مئة مشارك بتوفير أجهزة AED في موقع الحدث، نظراً إلى سهولة استخدامها وعدم حاجتها إلى تدريب طبي متخصص، فضلاً عن دورها الحاسم في رفع فرص النجاة خلال الدقائق الأولى من التوقف القلبي المفاجئ. وبناءً على ذلك، كان يُفترض بـ«بيروت ماراثون» توزيع مسؤولين عن السلامة العامة، مزوّدين بهذه الأجهزة، على امتداد مسار السباق. إلّا أن الجمعية، حين سُئلت عن غياب هذه التجهيزات وهؤلاء العناصر، برّرت ذلك بعدم قدرتها على تأمينهم، رغم تقاضيها ما بين 40 و60 دولاراً عن كل مشارك، ووصول عدد العدّائين أفراد العائلة على منصاتها الإلكترونية، وحذفت تعليقات عدد من المتابعين، ولا سيما تلك التي حمّلتها مسؤولية التقصير.

كذلك، أفاد عدد من الشهود الذين شاركوا في السباق الذي توفي خلاله دعبول بأن ضغوطاً مورست عليهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأنهم سمعوا عبارات من قبيل أن «الكتابة عن الحادثة لن تغيّر شيئاً». وفي السياق نفسه، دعا مدرّب الفريق الذي كان محمد علي يشارك ضمنه في السباق، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى عدم مناقشة القضية عبر المنصات الإلكترونية.

ومن المعروف طبياً أن أبرز الحالات الطارئة التي قد تواجه الرياضيين خلال المنافسات تشمل اضطرابات كهرباء القلب المفاجئة والمشكلات الحادّة في عضلة القلب. لذلك، توصي المعايير المُعتمدة لتنظيم النشاطات الرياضية التي تضم أكثر من مئة مشارك بتوفير أجهزة AED في موقع الحدث، نظراً إلى سهولة استخدامها وعدم حاجتها إلى تدريب طبي متخصص، فضلاً عن دورها الحاسم في رفع فرص النجاة خلال الدقائق الأولى من التوقف القلبي المفاجئ. وبناءً على ذلك، كان يُفترض بـ«بيروت ماراثون» توزيع مسؤولين عن السلامة العامة، مزوّدين بهذه الأجهزة، على امتداد مسار السباق. إلّا أن الجمعية، حين سُئلت عن غياب هذه التجهيزات وهؤلاء العناصر، برّرت ذلك بعدم قدرتها على تأمينهم، رغم تقاضيها ما بين 40 و60 دولاراً عن كل مشارك، ووصول عدد العدّائين أفراد العائلة على منصاتها الإلكترونية، وحذفت تعليقات عدد من المتابعين، ولا سيما تلك التي حمّلتها مسؤولية التقصير.

كذلك، أفاد عدد من الشهود الذين شاركوا في السباق الذي توفي خلاله دعبول بأن ضغوطاً مورست عليهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأنهم سمعوا عبارات من قبيل أن «الكتابة عن الحادثة لن تغيّر شيئاً». وفي السياق نفسه، دعا مدرّب الفريق الذي كان محمد علي يشارك ضمنه في السباق، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى عدم مناقشة القضية عبر المنصات الإلكترونية.

ومن المعروف طبياً أن أبرز الحالات الطارئة التي قد تواجه الرياضيين خلال المنافسات تشمل اضطرابات كهرباء القلب المفاجئة والمشكلات الحادّة في عضلة القلب. لذلك، توصي المعايير المُعتمدة لتنظيم النشاطات الرياضية التي تضم أكثر من مئة مشارك بتوفير أجهزة AED في موقع الحدث، نظراً إلى سهولة استخدامها وعدم حاجتها إلى تدريب طبي متخصص، فضلاً عن دورها الحاسم في رفع فرص النجاة خلال الدقائق الأولى من التوقف القلبي المفاجئ. وبناءً على ذلك، كان يُفترض بـ«بيروت ماراثون» توزيع مسؤولين عن السلامة العامة، مزوّدين بهذه الأجهزة، على امتداد مسار السباق. إلّا أن الجمعية، حين سُئلت عن غياب هذه التجهيزات وهؤلاء العناصر، برّرت ذلك بعدم قدرتها على تأمينهم، رغم تقاضيها ما بين 40 و60 دولاراً عن كل مشارك، ووصول عدد العدّائين أفراد العائلة على منصاتها الإلكترونية، وحذفت تعليقات عدد من المتابعين، ولا سيما تلك التي حمّلتها مسؤولية التقصير.

كذلك، أفاد عدد من الشهود الذين شاركوا في السباق الذي توفي خلاله دعبول بأن ضغوطاً مورست عليهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأنهم سمعوا عبارات من قبيل أن «الكتابة عن الحادثة لن تغيّر شيئاً». وفي السياق نفسه، دعا مدرّب الفريق الذي كان محمد علي يشارك ضمنه في السباق، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى عدم مناقشة القضية عبر المنصات الإلكترونية.

ومن المعروف طبياً أن أبرز الحالات الطارئة التي قد تواجه الرياضيين خلال المنافسات تشمل اضطرابات كهرباء القلب المفاجئة والمشكلات الحادّة في عضلة القلب. لذلك، توصي المعايير المُعتمدة لتنظيم النشاطات الرياضية التي تضم أكثر من مئة مشارك بتوفير أجهزة AED في موقع الحدث، نظراً إلى سهولة استخدامها وعدم حاجتها إلى تدريب طبي متخصص، فضلاً عن دورها الحاسم في رفع فرص النجاة خلال الدقائق الأولى من التوقف القلبي المفاجئ. وبناءً على ذلك، كان يُفترض بـ«بيروت ماراثون» توزيع مسؤولين عن السلامة العامة، مزوّدين بهذه الأجهزة، على امتداد مسار السباق. إلّا أن الجمعية، حين سُئلت عن غياب هذه التجهيزات وهؤلاء العناصر، برّرت ذلك بعدم قدرتها على تأمينهم، رغم تقاضيها ما بين 40 و60 دولاراً عن كل مشارك، ووصول عدد العدّائين أفراد العائلة على منصاتها الإلكترونية، وحذفت تعليقات عدد من المتابعين، ولا سيما تلك التي حمّلتها مسؤولية التقصير.

كذلك، أفاد عدد من الشهود الذين شاركوا في السباق الذي توفي خلاله دعبول بأن ضغوطاً مورست عليهم،

◄ إعلانات رسمية ►

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ نتيجة اعتراض.
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مالية محافظة الجنوب – دائرة الاعتراض والاستئناف، المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ 2026/11/30 إلى مركز الدائرة الكائن في المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي (صيدا) السراي الحكومي. الطابق الثاني لتبلغ نتيجة الاعتراض.
وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/12/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
حسان محمد الزيباوي	2178729	RR232562365LB
نديدة نزيه الإلطي	87534	RR232562351LB

تبدأ مُهلة الطعن بنتيجة الاعتراض المُحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/12/31 وتنتهي في 2027/2/28.
للمراجعة: العنوان صيدا السراي الحكومي – مبنى وزارة المالية – طابق ثاني – دائرة الاعتراضات.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754914
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 249

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ مُقترحات أولية
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مالية محافظة الجنوب (مالية لبنان الجنوبي مُحافظة الجنوب) دائرة الالتزام الضريبي الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه المجهولي مركز العمل أو محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2026/11/30 إلى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ النتيجة الأولية للتدقيق.
وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/12/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

التكلف	الرقم الضريبي
صفا الشيخ حسن	604378
حسن محمد السوسي	224308
وفيق محمد السوسي	79860
مصطفى محمد السوسي	224307
بسام محمد قيرصي	2582305
عصام محمود عرابي	1525224

تبدأ مُهلة إبداء المُلاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المُحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2026/12/31 وتنتهي في 2027/1/29 ضمناً.
للمراجعة: العنوان صيدا السراي الحكومي – مالية لبنان الجنوبي – دائرة الالتزام الضريبي – الطابق الثاني.
الهاتف: 07/724086 – فاكس: 07/721859
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 249

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق) المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2026/11/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي (صيدا) السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي (دائرة التدقيق) الطابق الثاني لتبلغ كتاب المُقترحات الأولية لتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/12/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
خليل زكريا مستو	3335716
محمد يوسف مقلد	1811728
أحمد إبراهيم الكرجية	3030907
سميع عادل عنتر	3189330
علي حسن سرحان	2896835

للمراجعة: العنوان صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 249

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق) المُكلفين الوارد اسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2026/11/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي (صيدا) السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي (دائرة التدقيق) الطابق الثاني لتبلغ إعلام بتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/12/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
حسن علي زين الدين	1701982

تبدأ مُهلة الاعتراض على الضريبة المُحدد بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي 2026/12/31 وتنتهي في 2027/3/3.
للمراجعة: العنوان صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 249

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ إعلام بتعديل التصريح
تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية المالية العامة – مُديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة التدقيق) المُكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2026/11/30 إلى مركز الدائرة الكائن في مُحافظة لبنان الجنوبي (صيدا) السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي (دائرة التدقيق) الطابق الثاني لتبلغ الإعلام بتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحُضور يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2026/12/30 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف
Younes trading – فادي احمد يونس	3659038
Bazzoun	3813948

يحق لكم التقدم برد على المُقترحات الأولية خلال مُهلة ثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم الذي يلي تاريخ التبليغ اي اعتباراً من 2026/12/31 ولغاية 2027/1/30.
للمراجعة: العنوان صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في مُحافظة لبنان الجنوبي بالتكليف
بشار الحجار
التكليف 249

كلمات متقاطعة 5243

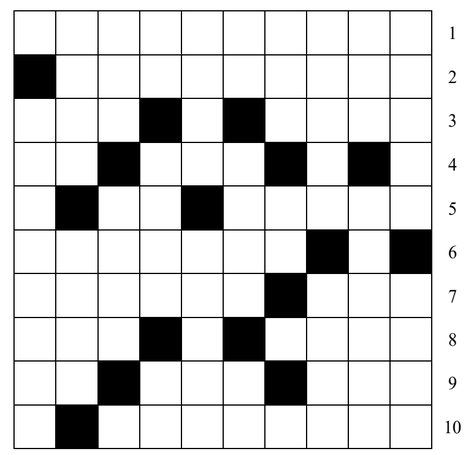

أفقيا
1- رئيس حكومة لبناني سابق – 2- دولة أميركية – 3- مسرحية لشكسبير – عائلة فيلسوف اسكتلندي راحل زعيم مدرسة الإدراك الفطري – 4- حزم – بذر الأرض – 5- مدينة روسية – مرض صدري – 6- رئيس فرنسي راحل – 7- شاب في أول العمر – مصمّم أزياء فرنسي شهير – 8- تهزّ وسطها على الإيقاع – إنتفاخ في الجلد من جراء صدمة – 9- فولاذ – مدينة سورية – متشابهان – 10- مدينة أميركية في كاليفورنيا

عمودياً
1- موسيقى برازيلية – خيط التفجير – 2- مضع – مدينة في بلجيكا – 3- جذهم وتعبهم – يزن بالقنّان – 4- ما يتركه الميت لورثته – شتم ولعن – 5- الحّ في الطلب – آلة في الحياكة – ود – 6- بحّار قرطاجي أوّل من طاف حول أفريقيا بحراً – عائلة فيلسوف ومؤرّخ فرنسي راحل – 7- خنزير برّي – من أسماء النمر – أنجز الوعد – 8- سنة بالأجنبية – جزيرة ايطالية صغيرة – 9- أصوات الأجراس – بيتي – 10- مختصر اسماء متصرفي جبل لبنان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- مجدي مشموشي – 2- رشاد – موريس – 3- شهريار – 4- اروا د – ادنا – 5- نمير – اف – 6- خان – اليم – 7- ون – ألمانيا – 8- واصا – أسك – 9- ينفّ – بياف – 10- ياسين بقوش

عمودياً
1- مروان خوري – 2- جش – رمان – ني – 3- داروين – وفا – 4- يد – آر – ١١ – 5- شدّ – الصبي – 6- شمّه – الماين – 7- مورافيا – اب – 8- وريد – منافق – 9- شيانو – يس – 10- يسرا – شاكوش

sudoku 5243

5	9		8		6			7
		7	9					2
	8					3	6	
2			1					5
		6			9	7		
9			2		8	1		6
7	5						9	
			5		2		4	8
6					1			3

حلول الشبكة السابقة

9	5	2	1	7	6	8	3	4
7	8	6	3	4	9	2	5	1
4	3	1	2	5	8	6	7	9
6	7	5	8	3	4	9	1	2
8	9	4	7	1	2	3	6	5
2	1	3	9	6	5	7	4	8
1	6	9	5	2	3	4	8	7
3	2	7	4	8	1	5	9	6
5	4	8	6	9	7	1	2	3

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

كلمة السر 540

كلمة السر من 6 حروف: من أعظم القادة العسكريين في التاريخ
الاسكندر – باتون – تيمور – ثلة – جوكوف – جيش – رومل – زنكي – صلاح الدين – طارق بن زياد – عز – فوش – قائد – كايتل – مونتغمري – نابليون – نلسون – هتلر

ر	ن	م	ن	ب	ا	ت	و	ن	ه		
د	ك	ر	و	و	ق	ا	ذ	د	ف		
ن	ا	و	ش	ن	ي	ة	ل	ث	و		
ك	ي	م	ي	ي	ت	ل	ع	ز	ك		
س	ت	ي	ج	ر	ر	غ	ب	ب	و		
ا	ل	ت	و	ل	ع	ي	م	ا	ج		
ل	ل	م	ت	ش	و	ف	ك	ر	ن		
ا	ل	ه	ن	ل	س	و	ن	ن	ي		
ن	ي	د	ل	ا	ح	ا	ل	ص	ز		
ط	ا	ر	ق	ب	ن	ز	ي	ا	د		

حلول الشبكة السابقة: الشيخ

عملية حسابية 540

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		٪	5	=	6
٪		X		X		
	X		٪		=	9
٪		+		–		
4	X		٪		=	38
=		=		=		
5		49		23		

حلول الشبكة السابقة

89	–	4	٪	5	=	17
+		X		X		
3	X	6	X	3	=	54
٪		X		X		
4	X	4	+	6	=	22
=		=		=		
23		96		90		

شبكة العنكبوت 540

إعداد نعوم مسعود

1 – 5 من أهم القصور الملكية في فرنسا
4 – 24 فيزيائي إيطالي اشتهر باختراعه الباروميتر
23 – 39 أغنية لإسمهان
38 – 41 قليل الوجود
41 – 54 موسيقي روسي له سيمفونية « شهرزاد »
52 – 59 أمين عام للأمم المتحدة توفي عام 2018
58 – 64 أغنية للسيدة أم كلثوم
63 – 72 أغنية للموسيقار فريد الأطرش
71 – 75 مدينة فلسطينية
75 – 78 لباس هندي
77 – 80 عملة عربية
79 – 84 العملاق
84 – 87 مدينة انكليزية
86 – 90 عاصمة عربية
90 – 98 معسكر ابادة جماعية اقامته المانيا النازية في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية
97 – 102 رئيس كوبي راحل
100 – 107 مفتاح استوائي او داري بالأجنبية
106 – 110 من أهم مراكز التزلج في لبنان

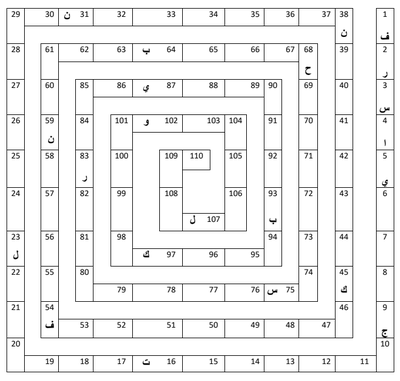

حل شبكة العنكبوت السابقة
مانيلا – لا استطيع ان افكر وانا ارقص – قصر شيرين – رين شارلوت – تايلور سويفت – فتافيت – تخت سليمان – مانغو – غوانتانامو – موزاريلا – لايكا – كابتشينو – نوح الحمام – امامي – ميتز – زنديق – قرطبا – باروميتر

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5243

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب روائي ومخرج عراقي (1933-2022). عمل في الصحافة. له رواية « كانت عذراء »
5+4+3+6+2 = صوت السيوف ■ 9+8+10+7 = لباس الهنديات القومي ■ 1+11 = حرف جر

حل الشبكة الماضية: كارمن فرانكو

الحدث

توسيع نشاط «الباسيج»... وهيكلة وزارة الأمن

إيران تتوقّع اضطرابات جديدة

طهران ـ **محمد خواجوني**

في ظلّ بقاء شبح «الحرب الثالثة» مخيّماً على المشهد الإيراني، لا يبدو أن مساعي طهران تقتصر على استعادة قدراتها العسكرية، ومحاولة الالتفاف على الحصار البحري وكسره، بل يظهر أنها تشمل أيضاً إعادة ترتيب بنية مؤسساتها الأمنية ووظائفها. ويتمثّل الهدف الأبرز من ذلك في الحدّ من قابلية تلك المؤسسات للاختراق، وتعزيز قدراتها على مواجهة اضطرابات داخلية محتملة، ترجّح التقديرات

> **إنشاء مؤسستين جديدتين داخل وزارة الامن هما «منظمة العقيدة» و«منظمة حماية المعلومات»**

الأمنية وقوعها بوصفها جزءاً من «الحرب الهجينة» الأميركية على إيران، إلى جانب الحرب العسكرية والحصار. وفي هذا الإطار، وافق البرلمان الإيراني، أمس، على مشروع قانون لإصلاح هيكل وزارة الأمن. وتُعدّ هذه المرة الأولى، منذ تأسيس الوزارة قبل نحو 43 عاماً، التي يُقرّ فيها البرلمان مشروعاً لتغيير بنيتها وهيكلتها. وبموجب المشروع، سيجري إنشاء مؤسستين جديدتين هما «منظمة العقيدة» و«منظمة حماية المعلومات»، لتكونا تابعتين مباشرة للمرشد، وهو ما يعني تعزيز صلاحيات الأخير المباشرة في إدارة أهم جهاز أمني في البلاد. كما ينص القانون على إلغاء «شرط الاجتهاد» لتولي منصب وزير الأمن، ما يمهّد الطريق لتعيين شخصية غير معمّمة في المنصب.

وتشير التصريحات التي أدلى بها رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، أمس، خلال إقرار المشروع، والتي ذكر فيها أن إصلاح هيكلية وزارة الأمن جاء بناءً على «توجيهات» من مرشد الجمهورية الإسلامية، مجتبى خامنئي، إلى أن مهمّة إعادة هيكلة الجهاز الأمني الإيراني تبلورت على أعلى المستويات في النظام. وبحسب قاليباف، كان من المقرّر في البداية أن تقدّم الحكومة مشروع قانون في هذا الشأن، إلا أنه نظراً إلى «التأخير» في تقديمه، كُلّفت «لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي» في البرلمان بصياغته «بالتنسيق» مع وزارة الأمن. وأشار قاليباف إلى أنه عقد شخصياً اجتماعات استمرت لأكثر من 8 ساعات مع القائم بأعمال الوزارة ومسؤوليها، وذلك لضمان إدراج كافة الآراء التي كان بالإمكان تطبيقها ضمن «إطار توجيهات المرشد».

ومنذ اغتيال الوزير إسماعيل خطيب في غارة جوية إسرائيلية استهدفت منزله في آذار الماضي، طلّت وزارة الأمن لأكثر من 8 أشهر بلا وزير، وتُدار عبر قائم بالأعمال الوزير لم تُعلن رسمياً هويته حتى الآن. وتُعدّ الوزارة، الجهاز الاستخباراتي الرئيس في إيران، وهي تابعة للحكومة. ووفقاً للإجراءات المتّبعة، يرشّح رئيس الجمهورية الوزير، ثم يُعرض ترشيحه على المرشد للموافقة، قبل أن ينال ثقة البرلمان. ومن بعد وزارة الأمن، تأتي «منظمة استخبارات الحرس الثوري» التي أُنشئت قبل نحو 17 عاماً، بوصفها ثاني أكبر جهاز استخباراتي في إيران، يعيّن رئيسه القائد العام لـ«الحرس»، المعيّن من جهته من جانب المرشد. وكانت أثارت بعض الأحداث الأمنية، ولا سيما عمليات الاغتيال المستهدفة التي وقعت خلال الحربين الأخيرتين، وأسفرت عن مقتل العديد من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين، انتقادات واسعة بشأن كفاءة الأجهزة الأمنية الإيرانية.

وأبرزت هذه التطوّرات الرأي القائل بأن إيران، رغم قدراتها العالية في المجال العسكري، وتطوير برنامجَي الصواريخ والمسيّرات، تعاني من نقاط ضعف استخباراتية، وهو ما يستدعي مراجعة بنيوية ووظيفية لأجهزتها الأمنية.

وبالتوازي مع التغييرات الهيكلية في وزارة الأمن، تشهد قوات «الباسيج» (التعبئة)، بدورها، تحوّلات مهمة. وشكّلت الرسالة التي وجّهها خامنئي، الأسبوع الماضي، إلى المنظمة، نقطة تحوّل في هذا المسار؛ إذ شدّد فيها على ضرورة تطوير مهام هذه المنظمة، وتوسيع نشاطها في مختلف قطاعات المجتمع. وكان ورد توسيع نشاط «الباسيج» أيضاً في وقت سابق ضمن قرار تعيين حسين طائب على رأس المنظمة. إذ نصّ القرار، الذي صدر في صيف العام الجاري، على «تعزيز شبكة الاستخبارات الشعبية»، بهدف إعداد «الباسيج»، وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات بالاعتماد على المواطنين. وأثارت تلك التوجيهات، إلى جانب تولّي طائب، وهو من الوجوه الأمنية والاستخباراتية المخضرمة والمقرّبة من خامنئي، رئاسة المنظمة، تساؤلات بشأن احتمال توسيع دورها الاستخباراتي والأمني في المرحلة الجديدة.

وبالفعل، أعلن طائب، الأسبوع الماضي، بدء تنفيذ «وثيقة التحوّل الاستراتيجي» للمنظمة، والهادفة إلى توسيع نطاق نشاطها في مختلف المجالات. وأشار إلى أن الوثيقة حظيت بموافقة المرشد، مبيّناً أن من بين محاورها «تصميم أنماط تنظيمية جديدة لمواجهة التهديدات الناعمة، والأمنية، والدفاعية». ومن بين الأهداف المعلنة للبرنامج أيضاً «تعزيز الإشراف الاستخباراتي على مستوى الأحياء»، وهو نهج يقول مسؤولون في «الباسيج» إنه سيُنفَّذ بمشاركة المواطنين، بهدف رصد «التحرّكات المشبوهة، والأنشطة المنافية للأمن». وتعدّ حملة «الفدائيون» أحد أبرز مصاديق هذا البرنامج، إذ تهدف إلى تنظيم المتطوّعين، وتوفير تدريبات عسكرية وعقائدية لهم، وذلك بهدف حشد القوى الداعمة للنظام، وإشراكها في الأنشطة الدفاعية والردعية.

وتهدف هذه الإجراءات، التي تتزامن مع جهود إيران لإستعادة قوتها الصاروخية والمسيّرات، في المقام الأول، إلى رفع قدرة القوات الأمنية على احتواء أي اضطرابات محتملة في الداخل. إذ يسود لدى المؤسسات الأمنية الإيرانية إدراك مفاده أن الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد فشلهما في تحقيق أهدافهما الاستراتيجية خلال الحرب الأخيرة، تتّجهان نحو التركيز على العمليات الأمنية داخل إيران، انطلاقاً من اعتقادهما بأن الضرر الذي تُلحقه هذه التحرّكات بالنظام السياسي الإيراني أكثر فاعلية وتأثيراً من الهجمات العسكرية، لا سيما أن الحصار البحري وتشديد الضغوط الاقتصادية فاقما الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة للالتفاف على العقوبات، فإن آثار الحصار لا يمكن احتواؤها بالكامل، ومن الطبيعي أن تتزايد يوماً بعد يوم، وادى تجاوز معدل التضخّم السنوي في أسعار السلع الاستهلاكية 100 في المئة، إلى جانب تسجيل العملة الوطنية تراجعاً قياسياً -إذ تجاوز سعر الدولار الأميركي 3 ملايين ريال إيراني-، إلى تنامي المخاوف من اندلاع احتجاجات على خلفية معيشية. وقد يتيح ذلك للولايات المتحدة وإسرائيل فرصة لتكثيف الضغوط على إيران، على غرار ما حدث في كانون الثاني الماضي، حين أسفرت الاضطرابات الداخلية عن مقتل أكثر من 3 آلاف شخص، وعبّدت الطريق أمام الحرب الأميركية - الإسرائيلية في شباط الماضي.



بحارة اميركيون اثناء رفع زورق الى حاملة الطائرات «جورج بوش» المنتشرة في المنطقة (اف ب)

تحرك عراقي لطمأنة إيران

طهران تحذر بغداد من «التأثير الأميركي»

بغداد ـ **فقار فاضل**

جاءت زيارة مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم العبودي، إلى إيران، مبعوثاً من رئيس الوزراء، علي الزيدي، بالتوازي مع الحملة التي أطلقها الأخير لإغلاق المعابر غير الرسمية، وتشديد الرقابة على حركة النفط والتجارة، والتي تمضي على وقع مساعٍ أميركية لتضييق الخناق الاقتصادي على طهران، وبينما تحاول الحكومة العراقية تقديم قراراتها بوصفها استعادة لسلطة الدولة على الحدود والثروات، تنظر نظيرتها الإيرانية بقلق إلى احتمال تحوّل هذه الإجراءات إلى جزء من استراتيجية واشنطن لمحاصرة الجمهورية الإسلامية. وفي اليوم الثاني من الزيارة، أمس، بحث العبودي مع وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، ملف المنافذ الحدودية، وخطط انتشار القوات العراقية، والمواقع غير الخاضعة للسلطة الاتحادية، إلى جانب وجود الجماعات الإيرانية المعارضة داخل الأراضي العراقية. وسبق اللقاءَ اجتماعٌ مع أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، محسن رضائي، الذي شدّد على ضرورة عدم السماح للأطراف الخارجية بالتأثير في التعاون الاقتصادي بين البلدين، والتنفيذ الكامل للاتفاق الأمني المشترك. وفي المقابل، أكّد العبودي أن العراق لن يسمح باستخدام أراضيه أو أجوائه منطلقاً لتهديد أمن دول الجوار، فيما أبدت طهران دعمها للإجراءات الحكومية المتعلّقة بمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار.

لكن هذا التقاطع في المواقف لا يلغي التباين بشأن خلفيات الحملة العراقية وتداعياتها. فقبل وصول الوفد، كان حذّر مستشار المرشد الإيراني، محمد مخبر، بغداد من أن تتحوّل إلى أداة لتنفيذ سياسات الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، في إشارة إلى الدعم الذي أعلنه الأخير لتحرّكات الزيدي في مكافحة تهريب النفط، و«حصر السلاح في يد الدولة». ويأتي ذلك في ظلّ وجود انطباع إيراني بكون تشديد الرقابة على الحدود امتداداً محتملاً للضغوط الأميركية على طهران، ولا سيما في ظلّ المطالب التي نقلها الجانب العراقي بشأن إغلاق غالبية المعابر البرية والإبقاء على عدد محدود منها. وفي هذا السياق، يعتقد النائب السابق، محمد الشمري، في حديث إلى «الأخبار»، أن تحرّك الوفد العراقي «خطوة ضرورية ومسؤولة لاحتواء أيّ سوء فهم أو توتّر طارئ في ملف الحدود»، معتبراً أن إدارة العلاقة مع إيران ينبغي أن تقوم على الشراكة والمصلحة المتبادلة، بعيداً عن الاستقطابات الخارجية التي قد تضع العراق أمام أثمان لا يستطيع تحمّلها. ويشير الشمري إلى أن «المنافذ ليست مجرد نقاط عبور إدارية وأمنية، بل شرايين للتبادل التجاري وتوفير السلع والمواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن دورها في تنشيط

> **أبدت طهران دعمها للإجراءات العراقية المتعلّقة بمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار**

اقتصاد المحافظات الحدودية. لذلك، فإن معالجة التهريب، يجب ألّا تتحوّل إلى تعطيل للتجارة المشروعة أو إضرار بمصالح المواطنين والتجار».

وفي الاتجاه نفسه، يؤكد القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي حسن الفتلاوي، لـ«الأخبار»، دعم القوى المنضوية في «الإطار» خطوات الحكومة لضبط المنافذ ومكافحة التهريب، معتبراً أنها تستند إلى حماية المال العام والسيادة الدستورية. لكنه يرفض ربطها بإملاءات خارجية، ويضع زيارة العبودي في إطار التنسيق المباشر مع طهران.

أما اقتصادياً، فتبدو المعادلة أكثر تعقيداً من قرار إغلاق معبر أو نشر قوة حدودية. فالعراق يستورد من إيران سلعاً ومواد إنشائية وغذائية ومستلزمات إنتاج بمليارات الدولارات سنوياً، وأي اضطراب في حركة الشاحنات يهدد برفع كلف النقل والتخليص، وينعكس على أسعار بعض السلع، خصوصاً في الأسواق التي تعتمد على الإمدادات البرية. في المقابل، فإن استمرار مرور البضائع والنفط خارج القنوات الرسمية يعني خسارة إيرادات جمركية وضريبية، وتوسيع اقتصاد موازٍ يصعب إخضاعه للرقابة. ويعتبر مصدر مطلع، في حديث إلى «الأخبار»، أن نجاح التفاهمات بين بغداد وطهران يتطلّب الفصل بين مكافحة التهريب والتجارة النظامية، محذّراً من أن «الإجراءات الأمنية وحدها لا تكفي ما لم تترافق مع آتمتة المنافذ، وتوحيد التعريفة الجمركية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وتسهيل عمل التجار الملتزمين بالقانون». ويضيف أن «المطلوب هو تحويل الحملة إلى إصلاح مؤسّسي يضمن استعادة الإيرادات وحماية المستهلك، لا إلى إجراءات مفاجئة تربك سلاسل الإمداد».

على أن الإشكالية لا تقف عند الحدود العراقية - الإيرانية. فالحكومة وسّعت قراراتها لتشمل وضع المنافذ في إقليم كردستان تحت إدارة اتحادية، وحصر الموافقات على تصدير النفط ومشتقاته بوزارة النفط العراقية، وإخضاع عدد من الحقول في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى، لإدارة الوزارة. وهي خطوات تصطدم بخلافات قديمة بين بغداد وأربيل حول الصلاحيات والإيرادات والموارد، فيما تثير اعتراضات الإقليم على آليات التنفيذ أسئلة عن قدرة الحكومة على فرض قراراتها من دون تسوية سياسية. ويرى مدير مركز «أفق» للدراسات، محمد المباحي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن تلك القرارات تحمل بعداً داخلياً يتّصل بملف تهريب النفط واستنزاف المال العام، وبعداً خارجياً يرتبط بالضغط الأميركي لتجفيف قنوات الالتفاف على العقوبات المفروضة على إيران. ويلفت إلى أن استمرار عمل معابر وحقول خارج الرقابة الاتحادية، أضعف قدرة بغداد على إدارة موادها، لكنه يحذّر في الوقت نفسه من أن تتحوّل إجراءات استعادة السلطة إلى أداة في صراع إقليمي أوسع، تكون كلفته كبيرة على الأقتصاد العراقي وعلاقاته مع الجوار. ومن جهته، يعوّل الفتلاوي على الحوار المرتقب بين بغداد وأربيل لمعالجة الخلافات وفق الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية.

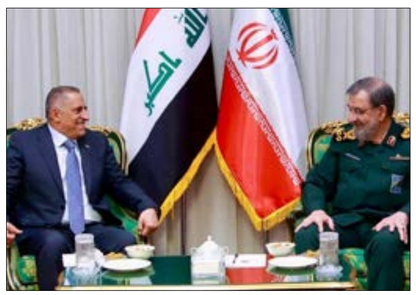

رضائي خلال اجتماعه بمستشار الامن القومي العراقي، قاسم العبودي (من الويب)

«أبقوني رئيساً لأنهي الحرب»

آيزنكوت يُفشِل مناورة نتنياهو

انتهى اجتماع رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، أمس، من دون اتفاق على تشكيل «حكومة وحدة»، بعدما تبيّن أن موافقة الأوّل على تولّي الثاني رئاسة الحكومة في المرحلة الأولى من التناوب، مشروطة ببقاء نتنياهو في منصبه لمدّة غير محدّدة، ريثما يستكمل معالجة عدد من «الملفات الأمنية»، وفي مقدّمها الملف الإيراني. وفي أعقاب الاجتماع، الذي أفادت «القناة 12» بأنه انتهى إلى «تعليق المفاوضات بين الطرفين»، تسارعت الاتصالات بين آيزنكوت ورئيس حزب «يمينا»، نفتالي بينت، فيما سُجّل تقدّم إضافي في الاتصالات مع «يهودات هتوراة». وبحسب موقع «واينت»، طلب حزب «يشار» من رؤساء الكتل في «معسكر التغيير» ضمان حضور نوابهم، والامتناع عن إجراء ترتيبات لموازنة غيابهم مع الكتل الأخرى حتى السابع من كانون الأول، وذلك استعداداً لاحتمال إعلان آيزنكوت نجاحه في تأليف الحكومة خلال الأسبوع الجاري.

وكانت أفادت صحيفة «إسرائيل اليوم» بأن نتنياهو اقترح، خلال اجتماعه بآيزنكوت، «تناوباً سنوياً على رئاسة الحكومة، يبدأ بعد استكمال معالجة الاستحقاقات الأمنية الراهنة، فيما طالب الأخير بتولّي رئاسة الحكومة ثلاث سنوات، رافضاً إرجاء انتقال السلطة إليه إلى حين البتّ في الملف الإيراني». ويجعل شرط نتنياهو موعد انتقال السلطة مرهوناً بتقديره للظروف الأمنية وتطوّراتها، وهو ما يبدو قابلاً للتمديد من دون حدود، علماً أن الرجلَين يختلفان أصلاً على مدى إلحاح استئناف الحرب على إيران، وعلى وجود ضرورة أمنية تستدعي التحرّك العسكري قبل تأليف الحكومة الجديدة. وسبق أن اعتبر مسؤول كبير في «يهودات هتوراة»، في حديث إلى موقع «كيكار هشبات»، مساء السبت، أن «تقدّم مفاوضات حزبه مع آيزنكوت بشأن قانون التجنيد هو ما دفع نتنياهو إلى التنازل عن أولوية التناوب». وفي ضوء ذلك، يمكن فهم إصرار نتنياهو على إشراك «شاس» و«يهودات هتوراة» في «حكومة الوحدة»، على الرغم من رفض آيزنكوت الجمع بين «الليكود» والحزبَين «الحريديَّين» فيها، إذ إن ائتلاف «يهودات هتوراة» إلى ائتلاف برئاسة آيزنكوت، من دون نتنياهو، من شأنه تخسير الأخير أحد المكوّنات الأساسية للمعسكر الذي تزعّمه على مدى سنوات، وإفقاده جزءاً من القوّة التفاوضية التي يستمدّها من تماسك حلفائه. وفي المقابل، من شأن إشراك الأحزاب «الحريدية» في «حكومة الوحدة» أن يحول دون تحوّل تفاهماتها المستقلّة مع آيزنكوت إلى أساس لتحالف سياسي يتجاوز نتنياهو.



آيزنكوت خلال مشاركته في أحد اجتماعات الكنيست (أ ف ب)

> **ينتقل رهان نتنياهو من تعطيل التفاهمات بين الأحزاب إلى تقويض التزام نوابها بها**

وإذ انتهى اجتماع آيزنكوت ونتنياهو إلى تعثّر مسار تشكيل «حكومة الوحدة»، دخلت المفاوضات مع «الحريديم» مرحلة أكثر تعقيداً، تتعلّق بمدى قبول سائر الشركاء المحتملين في الحكومة بالتفاهمات التي أُنجزت مع «يهودات هتوراة». وأفادت «إسرائيل اليوم» بأن ممثلاً عن «الحريديم» انضمّ إلى اجتماعات فرق التفاوض، في أعقاب لقاء مباشر بين آيزنكوت وبينت، أمس. ونقل «كيكار هشبات»، بدوره، عن مسؤولين في «يهودات هتوراة»، تسجيل تقدّم إضافي في الاتصالات مع «يشار»، والتحضير لاجتماع مهمّ بين الطرفين. ويتركّز البحث، في هذه المرحلة، على إمكان التوفيق بين صيغة التجنيد التي يجري التفاوض عليها مع الحزب «الحريدي»، وبين مطالب بينت وشركائه في «معسكر التغيير».

وفي هذا السياق، يضيّق تعثّر مفاوضات الوحدة هامش المناورة المُتاح لبينت، الذي كان قد أمهل نتنياهو حتى أمس لحسم موقفه، ملوّحاً بالتوصّل إلى اتفاق مع آيزنكوت. وكانت الاتصالات التي أجراها بينت مع نتنياهو، خلال الأيام الماضية، قد أتاحت للأول إرجاء البتّ في الخلافات المرتبطة بتشكيل حكومة تستبعد الأخير. إلّا أن استمرار هذه الاتصالات، بعدما اختبر آيزنكوت بنفسه عرض نتنياهو، بات يرتّب على بينت كلفة سياسية متزايدة، سواء في علاقته بشركائه في «معسكر التغيير» أو داخل حزبه نفسه، في ظلّ معارضة شريكه، يائير لابيد، الانضمام إلى حكومة تضمّ نتنياهو.

على أن نتنياهو، الذي تتقلّص فرص نجاحه في استدراج آيزنكوت إلى «حكومة وحدة»، يعمل، بحسب المعلّقة السياسية في «واينت»، موران أزولاي، على منع حصول رئيس «يشار» على أصوات جميع نواب «يهودات هتوراة»، مستفيداً من التباينات بين الأجنحة المكوّنة للحزب. وفيما رحّب عضو «الكنيست»، مئير بوروش، المحسوب على الجناح اليميني في الحزب، بعرض نتنياهو، أبدت أوساط «التيار الليتواني» موقفاً أكثر تحفّظاً إزاءه. كذلك، أصدر «الليكود» بياناً أكّد فيه التزامه بشراكته مع الأحزاب «الحريدية»، بعدما أثارت مفاوضات «الوحدة» شكوكاً في أوساط هذه الأحزاب حيال استعداد نتنياهو للتخلّي عنها في مقابل بقائه في السلطة. ونظراً إلى ضيق هامش الأكثرية المتاحة لآيزنكوت، قد يكون في مقدور نتنياهو تعطيل تنصيب الحكومة، حتى في حال التوصّل إلى اتفاق بين قيادتَي «يهودات هتوراة» و«يشار»، وذلك عبر الحؤول دون التزام بعض نواب الحزب «الحريدي» بالتصويت لمصلحتها.

ومع اقتراب انتهاء مهلة التكليف الأساسية، الأحد المقبل، بات على آيزنكوت حسم الخلافات التي أتاح له التفاوض على مسارات متوازية إرجاء مواجهتها. وفيما كان نتنياهو، حتى الأيام القليلة الماضية، يراهن على التناقضات بين مطالب الأحزاب لمنع التوصّل إلى اتفاق ائتلافي، تتّجه محاولاته، على ما يبدو، نحو استثمار التباينات داخل الأحزاب نفسها، لمنع ترجمة أيّ اتفاق إلى أكثرية في «الكنيست». وفي ضوء ذلك، ستتوقّف فرص آيزنكوت في تنصيب حكومته على قدرته على ضمان التزام نواب الكتل التي يتفاوض معها بالاتفاقات التي يبرمها مع قياداتها.

منصور عباس «مستوفٍ للشروط» الإسرائيلية

أعلن رئيس «القائمة العربية الموحّدة»، منصور عباس، أنه يعتبر حركة «حماس»، «منظمة إرهابية»، مستجيباً بذلك لأحد الشروط التي وضعها رئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، للشراكة الحكومية مع الأحزاب العربية. وفي مقابلة أجرتها معه الصحافية دانا فايس، على «القناة 12»، أول من أمس، أبدى عباس استعداداً للتكيّف مع سائر شروط آيزنكوت، المتعلّقة بـ«هوية إسرائيل اليهودية والديمقراطية»، والالتزام بمبادئ «وثيقة الاستقلال»، و«الخدمة المدنية»، فضلاً عن إنهاء حكم «حماس» ونزع سلاحها في قطاع غزة، محيلاً في ما يتعلّق بهذا الشرط إلى خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. وعزا عباس امتناعه، سابقاً، عن إعلان موقفه من «حماس»، إلى خشيته من «توظيف هذا الموقف لتبرير الاعتداءات على الفلسطينيين في قطاع غزة وتهجيرهم». وفي مقابلة لاحقة مع إذاعة «ناس» العربية، أمس، قال إن «التنازلات التي قدّمها لم تكن مجانية»، وإن نتائجها ستظهر قريباً، رابطاً إيّاها بمساعيه إلى تحقيق «مشاركة حكومية مؤثّرة تتيح له انتزاع مكاسب للمجتمع العربي».

وقبيل تصريح عباس بهجوم من حزب «الليكود» ووزيري الأمن القومي والمالية، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، إذ شكّك هؤلاء، في صدقية موقفه، معتبرين أنّه «يستهدف تسهيل دخوله الحكومة». وذهبت «القناة 14»، بدورها، إلى التشكيك في مضمون التصريح نفسه، معتبرةً أن عباس أقرّ بالتصنيف القانوني لـ«حماس»، من دون أن يتبنّاه صراحةً والالتزام بمبادئ «وثيقة الاستقلال»، و«الخدمة المدنية»، فضلاً عن إنهاء حكم «حماس» ونزع سلاحها في قطاع غزة، محيلاً في ما يتعلّق بهذا الشرط إلى خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. وعزا عباس امتناعه، سابقاً، عن إعلان موقفه من «حماس»، إلى خشيته من «توظيف هذا الموقف لتبرير الاعتداءات على الفلسطينيين في قطاع غزة وتهجيرهم». وفي مقابلة لاحقة مع إذاعة «ناس» العربية، أمس، قال إن «التنازلات التي قدّمها لم تكن مجانية»، وإن نتائجها ستظهر قريباً، رابطاً إيّاها بمساعيه إلى تحقيق «مشاركة حكومية مؤثّرة

فلسطين

استهداف العيادات وأبناء القيادات

حُمّى اغتيالات في غزة

غزة ـ **يوسف فارس**

كسر التصعيد الإسرائيلي الأخير الخطوط الحمراء كافةً، متجاوزاً سقوفاً ظلّت، إلى ما قبل أسابيع، حكراً على سنوات الإبادة؛ إذ أغارت طائرة مسيّرة، ليل الجمعة - السبت، على عيادة طبية تابعة لمنظمة «أطباء بلا حدود - بلجيكا»، ما أدّى إلى استشهاد اثنَين من حرّاس المناوبة الليلية. وجاء هذا الاستهداف تتويجاً لمسار رفع منسوب التصعيد إلى حافة الحرب الشاملة، بعدما عاد جيش الاحتلال، أخيراً، إلى استهداف القيادات السياسية والمدنية وعناصر الشرطية، وحتى العناصر الميدانية من غير القياديين أو المشاركين في عملية «طوفان الأقصى». كما قصف جيش الاحتلال شقة سكنية تقطنها عائلة نجل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، خليل الحية، ما أدّى إلى إصابة أفرادها جميعاً بجروح متفاوتة. وتُضاف إلى ذلك كلّه، عمليات التوغّل والنسف المتواصلة، وتدمير المربّعات السكنية بالقنابل الثقيلة بعد إخلائها، والقصف المدفعي المكثّف الذي يطاول يومياً المناطق الشرقية المحاذية لـ«الخط الأصفر»، ومن بينها، على سبيل المثال، أطراف مخيم المغازي وسط القطاع التي تتعرّض لعملية تدمير ممنهجة عبر إلقاء الصناديق المفخّخة على منازل الأهالي.

وفي تفاصيل استهداف العيادة، طاول القصف المقرّ الدولي نفسه، ما أدّى إلى استشهاد الشابَّين أحمد أبو حصيرة ومعاذ صبح في أثناء وجودهما داخله. وسارع جيش الاحتلال، في بيان، إلى الادّعاء بأن الشابَّين هما من عناصر التخصصات القتالية المنظمة في الجناح العسكري لحركة «حماس». غير أن خميس أبو حصيرة، عمّ الشهيد أحمد، يؤكّد، في حديثه إلى «الأخبار»، أن ابن شقيقه لم ينتمِ يوماً إلى أيّ تنظيم سياسي فلسطيني، وأنه كان يعمل، خلال السنوات التي سبقت الحرب، في مطعم معروف للمأكولات البحرية، ثمّ التحق خلالها بالعمل مع «أطباء بلا حدود». ويضيف: «يقدّم الاحتلال دائماً مبرّرات معلّبة وجاهزة عقب كلّ جريمة، والحقيقة أنه لا شيء يبرّر استهداف عيادة طبية يُمنع فيها حمل السلاح»، مشيراً إلى أن «إسرائيل تكذب دائماً، وهذه ليست المشكلة، بل المشكلة في أن هناك من يستمع إلى أكاذيبها ولا يحاسبها».

بدورها، دانت «أطباء بلا حدود» الجريمة، معربة عن «غضبها الشديد» إزاء مقتل اثنَين من موظّفيها في أثناء عملهما حارسَين غير مسلّحَين داخل عيادة طبية في مدينة غزة. وأشارت المنظمة إلى أن عدد موظّفيها الذين قُتلوا في القطاع منذ تشرين الأول 2023 ارتفع بذلك إلى 17، من دون أن تتحقّق أيّ مساءلة فعلية عن عمليات القتل المتكرّرة للعاملين في المجالَين الإنساني والصحي، أو عن الهجمات على المرافق الطبية، مضيفةً أن جهودها المتكرّرة للحصول على «إسرائيل تكذب دائماً، وهذه ليست المشكلة، بل المشكلة في أن هناك من يستمع إلى أكاذيبها ولا يحاسبها».

توضيحات وتحقيق المساءلة، عبر القنوات العسكرية والإدارية والقانونية الإسرائيلية المتاحة، قوبلت بـ«الرفض والتقاعس المطوّل» من جانب السلطات العسكرية الإسرائيلية. وفي البيان نفسه، فنّدت «أطباء بلا حدود»، التي تمتلك عشرات العيادات والمراكز الإنسانية التي تقدّم الخدمات الإغاثية في القطاع، الرواية الإسرائيلية التي تربط الشهيدَين بـ«حماس»، قائلةً: «شهدنا هذا النمط مراراً في غزة، حيث تُستخدم الادّعاءات ضدّ العاملين في المجال الإنساني بعد الهجمات لتبرير قتل عمّال الإغاثة وضرب المرافق الصحية». وأكّدت أن زميليها «كانا يؤدّيان واجباتهما الإنسانية حين قُتلا»، وأن إسرائيل «نفّذت هجوماً موجّهاً على مقرّ مرفق طبي تابع لأطباء بلا حدود، كان يعمل بكامل طاقته ومعرّفاً بوضوح بوصفه مرفقاً تابعاً للمنظمة».

ويُقرأ الهجوم على الشقق السكنية، ثمّ على منظمة دولية مرخّصة، وتكثيف وتيرة القصف الذي يحصد يومياً ما معدّله عشرة شهداء، في سياق مساعي رئيس حكومة الاحتلال المنتهية ولايته، بنيامين نتنياهو، في أيامه الأخيرة، إلى رفع سقف الفعل الميداني في غزة تحديداً، بما يعقّد المهمّة على خلفه المرتقب، غادي آيزنكوت. إذ يريد نتنياهو وحلفاؤه بناء سردية سيردّدونها، في الأشهر المقبلة، من موقعهم في المعارضة، مفادها أن «بيبي» الوحيد القادر على القضاء على «حماس» وتقويض بنيتها التحتية ومجابهة الضغوط الأميركية والدولية، والوحيد الذي تبنّى سياسة «الهجوم المستمرّ» ونجح في الحفاظ على ديمومتها. وفي هذا الإطار، يرى الباحث السياسي، أحمد الطناني، في حديثه إلى «الأخبار»، أن التصعيد الحالي يخدم، في بعده الاستراتيجي، هدفاً يتبنّاه المستويان السياسي والعسكري في إسرائيل بمختلف توجّهاتهما، وهو «تحويل القطاع إلى بيئة غير صالحة للحياة، وإدامة حال الإلقيق، وتطبيع الرأي العام الدولي مع فكرة القتل». أمّا على صعيد الحسابات الداخلية، فيلفت الطناني إلى أن نتنياهو يضخّم عمليات الاغتيال الحالية ليدّعي أنه بلغ مراحل متقدّمة في مشروع القضاء على «حماس»، وأن ما منعه من استكماله هو تشكيل على سلسلة خطوات لوجستية في إطار تنفيذ خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ذات البنود العشرين. وذكرت وسائل إعلام عبرية أن من بين تلك الخطوات الموافقة على نشر «قوة الاستقرار الدولية» في القطاع، ومغادرة نحو 4000 فلسطيني إلى مصر للتدرّب على العمل الشرطي بعد موافقة جهاز «الشاباك»، فيما يُتوقّع أن يوافق المجلس على إدخال المعدّات والمواد اللازمة لإنشاء قواعد للقوة المتعدّدة الجنسيات، إلى جانب مشاريع إنسانية وأخرى للبنية التحتية.



مشهد يظهر الدمار الذي لحق بالعيادة التابعة لمنظمة «أطباء بلا حدود» جراء القصف الإسرائيلي (APA)

في المقابل، رأى المتحدّث باسم «حماس»، حازم قاسم، أن «مجلس السلام» تُدرَج بالانتخابات الإسرائيلية قبل أشهر من إجرائها لتعطيل تنفيذ خريطة الطريق، ويتذرّع اليوم بانتظار تشكيل حكومة الاحتلال وتبيّن طبيعتها، فيما يتواصل القتل والحصار والتجويع في غزة طوال هذا الوقت. واعتبر أن عجز المجلس عن إلزام الاحتلال بالسماح لـ«لجنة التكنوقراط» برئاسة علي شعث، بدخول القطاع، رغم وجودها في القاهرة منذ أشهر، «يعكس حال الضعف التي يعانيها». ودعا اللجنة إلى توضيح العوائق التي تحول دون دخولها ومباشرة مسؤولياتها أمام الرأي العام الفلسطيني والدولي، مجدّداً المطالبة بتمكينها من دخول غزة لبدء عملَيتَي الإغاثة والإعمار، ومؤكّداً جاهزية الحركة لتسليمها مجالات إدارة القطاع كافة.

> **وجّه مفوّض المجلس، نيكولاي ملادينوف، رسالة حادّة إلى نتنياهو**

وعلى وقع انتقادات متلاحقة من مسؤولَين أميركيين، عقد المجلس الوزاري الأمني المصغّر (الكابينت)، أمس، اجتماعاً ناقش فيه المصادقة على سلسلة خطوات لوجستية في إطار تنفيذ خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ذات البنود العشرين. وذكرت وسائل إعلام عبرية أن من بين الخطوات التي ستُتّخذ خلال الاجتماع، إدخال البضائع بثمانية تجار، مستبعداً أعداداً كبيرة ممّن كانوا يعملون في مجال التوريد. وعرض السنجلاوي على رجال أعمال عقد اجتماع لبحث رفع دعوى أمام المحاكم الإسرائيلية ضد سياسة الاحتكار، غير أن تدخّل السلطة الفلسطينية حال، بحسب مصادر «الأخبار»، دون انعقاد الاجتماع. وفي إثر ذلك، انتقل السنجلاوي إلى اتصالات منفردة مع رجال أعمال وشخصيات عشائرية، في محاولة لاستقطابهم إلى المشاركة في قائمته الانتخابية (قبل إعلان رئيس السلطة تأجيل الانتخابات)، بالتزامن مع مساعيه إلى بناء حضور تنظيمي لحزبه في القطاع.

كذلك، يبرز اسم ديفيد حسن، جرّاح الترتيبات الحكومية، على أن ينتقل إلى مكتب آيزنكوت في حال نجاح الأخير في تشكيل الحكومة.

بالتوازي، تتحرّك شخصيات فلسطينية ناشطة في دوائر سياسية أميركية وإسرائيلية، في محاولة لإعادة تشكيل المشهد داخل قطاع غزة. ويبرز، في هذا الإطار، اسم المقدسي سامر السنجلاوي، رئيس حزب «مسار جديد» - المعروف بانفتاحه على الأوساط السياسية الإسرائيلية والدولية، والوحيد الذي تبنّى سياسة «الهجوم المستمرّ» ونجح في الحفاظ على ديمومتها. وفي هذا الإطار، يرى الباحث السياسي، أحمد الطناني، في حديثه إلى «الأخبار»، أن التصعيد الحالي يخدم، في بعده الاستراتيجي، هدفاً يتبنّاه المستويان السياسي والعسكري في إسرائيل بمختلف توجّهاتهما، وهو «تحويل القطاع إلى بيئة غير صالحة للحياة، وإدامة حال الإلقيق، وتطبيع الرأي العام الدولي مع فكرة القتل». أمّا على صعيد الحسابات الداخلية، فيلفت الطناني إلى أن نتنياهو يضخّم عمليات الاغتيال الحالية ليدّعي أنه بلغ مراحل متقدّمة في مشروع القضاء على «حماس»، وأن ما منعه من استكماله هو تشكيل «حكومة التغيير»، مؤسَّساً بذلك لمادة مزايدة يمكن استخدامها مستقبلاً. ويضيف أن هذا يضع آيزنكوت أمام خيارين؛ «إمّا إشباع رغبة اليمين الإسرائيلي الانتقامية عبر مواصلة سياسة القتل والاغتيال، بما يُغضب الإدارة الأميركية، وإمّا المضيّ في خطة ترامب لوقف الحرب، وخسارة جمهور اليمين».

وتتوازى التطوّرات الميدانية مع مناخ سياسي نشط، وضغط أميركي على الحكومة الإسرائيلية للبدء بتطبيق خطة «مجلس السلام». وبحسب مصادر إسرائيلية، وجّه مفوّض المجلس، نيكولاي ملادينوف، رسالة حادّة إلى نتنياهو، هدّده فيها بإحالة التفويض الممنوح للمجلس في شأن إعادة إعمار غزة إلى إسرائيل أو السلطة الفلسطينية أو «حماس» أو أيّ طرف آخر، لتتحمّل إسرائيل وحدها المسؤولية كاملة، في حال واصل نتنياهو تعطيل تنفيذ الخطة.

العملاء يواكبون الاغتيالات بحملة إعلامية

بالتوازي مع تصعيد الاحتلال الإسرائيلي عمليات الاغتيال والاستهداف بحق مسؤولين في المنظومة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة، يتصاعد نشاط إعلامي تقوده صفحات وحسابات إلكترونية تتهمها مصادر أمنية فلسطينية بالارتباط بشبكات تعمل لمصلحة الاحتلال. وتنشط هذه الصفحات، وفق مصادر في أمن المقاومة تحدّثت إلى «الأخبار»، في ترويج الرواية الإسرائيلية واستهداف الصحافيين والنشطاء الفلسطينيين الذين يتبنّون خطاب المقاومة، فضلاً عن نشر معلومات وادّعاءات تتعلق بالمقاومين والعاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ورغم محدودية انتشارها وحضورها في الأوساط الفلسطينية، فإنها تحظى باهتمام لافت لدى وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي باتت تستند إلى بعض مضامينها في تغطيتها للأحداث داخل قطاع غزة، بما يمنح الرواية الإسرائيلية غطاءً فلسطينياً ظاهرياً.

وبحسب المصادر، فإن عملية إعدام متّهمين بالتخابر مع الاحتلال أخيراً أحدثت «هزّة حقيقية» في الأوساط الأمنية الإسرائيلية، أعقبتها حملة استهداف مُكثّفة طاولت مسؤولين في المنظومة الأمنية للمقاومة، ورافقها حراك إعلامي منظّم، سواء عبر صفحات يديرها الاحتلال مباشرة، أو من خلال حسابات ترتبط بـ«شبكات» تعمل في مناطق «الخط الأصفر»، أو أشخاص يقدّمون أنفسهم على أنهم مقيمون خارج القطاع. وتشير المعلومات إلى أن الاحتلال وجّه، خلال الأيام الماضية، رسائل مباشرة إلى مواطنين فلسطينيين، تحذّرهم من «الساس» بأشخاص تتّهمهم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالعمل لمصلحة الاحتلال، وذلك في مسعى لحماية شبكات المتعاونين معه، معتبرةً أن الحملة الإعلامية هذه تكمّل الاستهداف العسكري للكوادر الأمنية، كونها تسعى إلى «تشويه صورة الأجهزة الأمنية والتشكيك في أدائها والتأثير في حاضنتها المجتمعية». على أن الاغتيالات المتلاحقة، رغم ما تُحيطه من خسائر بشرية ومؤسساتية، لم تؤدّ، بحسب المصادر، إلى تعطيل عمل المنظومة الأمنية بصورة كاملة؛ إذ إن المقاومة «أخذت منذ بداية الحرب احتمالات استهداف كوادرها الأمنية في الحسبان، وعملت على ضمان استمرارية مؤسساتها».



رئيس حزب «مسار جديد» معروف بانفتاحه على الأوساط السياسية الإسرائيلية (من الويب)

شخصيات فلسطينية جديدة على المسرح الغزي

كوشنر لـ«حماس»: نتنياهو يحرج آيزنكوت بالتصعيد

غزة ـ **الأخبار**

في وقت ينتظر فيه الفلسطينيون وقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، ورفع الحصار والشروع في إعادة الإعمار، تتّسع دائرة التحرّكات السياسية الهادفة إلى فرض تصوّرات مختلفة لمستقبل القطاع، لا تقتصر على شكل الإدارة المقبلة، بل تمتدّ إلى ملفات الاقتصاد والتعليم والصحة، في ما يندرج في إطار إعادة تشكيل الواقع السياسي والمجتمعي الفلسطيني. وبحسب المعلومات، يجري العمل الآن على مسارَين متوازيَين: الأول، تقوده الإدارة الأميركية لمعالجة تعثّر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في ضوء التحوّلات السياسية داخل إسرائيل، والثاني تتولّاه شخصيات فلسطينية ومؤسّسات تحظى بدعم أميركي وإسرائيلي، وتسعى إلى إيجاد موطئ قدم داخل القطاع.

وفي هذا الإطار، تفيد مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، بأن مبعوث الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، التقى، خلال الأيام الأخيرة، قيادة حركة «حماس» في العاصمة القطرية الدوحة، حيث أبدى امتعاضه من أداء رئيس حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وعدم وفائه بالتزاماته المتعلّقة بالاتفاق. وأبلغ كوشنر قيادة الحركة بأنه أجرى اتصالات مباشرة مع الرئيس المُكلَّف، غادي آيزنكوت، الذي تعهّد بمنح الفرصة الكاملة لإنجاح خطة الرئيس دونالد ترامب ذات البنود العشرين، بما في ذلك الاستعداد للعودة إلى خطوط الانسحاب المتّفق عليها في اتفاق كانون الثاني 2025، أي إعادة تمركز القوات الإسرائيلية على مسافة تقارب كيلومتراً واحداً من حدود القطاع، فضلاً عن الالتزام بتنفيذ البروتوكول الإنساني الوارد في مُلحق الاتفاق. وقدّر كوشنر، وفق المعطيات ذاتها، أن التصعيد الإسرائيلي الراهن يندرج في «سياق محاولة نتنياهو إحراج آيزنكوت سياسياً، وتصوير أيّ تراجع لاحق في وتيرة العمليات العسكرية على أنه تراجع عن المسار الذي رسمه الأول».

> **يسعى ساهر السنجلاوي إلى بناء حضور تنظيمي لحزبه في القطاع**

وكان الجانب الأميركي أبلغ بالتوازي، تحرّك شخصيات فلسطينية ناشطة في دوائر سياسية أميركية وإسرائيلية، في محاولة لإعادة تشكيل المشهد داخل قطاع غزة. ويبرز، في هذا الإطار، اسم المقدسي سامر السنجلاوي، رئيس حزب «مسار جديد» - المعروف بانفتاحه على الأوساط السياسية الإسرائيلية والدولية، والوحيد الذي تبنّى سياسة «الهجوم المستمرّ» ونجح في الحفاظ على ديمومتها. وفي هذا الإطار، يرى الباحث السياسي، أحمد الطناني، في حديثه إلى «الأخبار»، أن التصعيد الحالي يخدم، في بعده الاستراتيجي، هدفاً يتبنّاه المستويان السياسي والعسكري في إسرائيل بمختلف توجّهاتهما، وهو «تحويل القطاع إلى بيئة غير صالحة للحياة، وإدامة حال الإلقيق، وتطبيع الرأي العام الدولي مع فكرة القتل». أمّا على صعيد الحسابات الداخلية، فيلفت الطناني إلى أن نتنياهو يضخّم عمليات الاغتيال الحالية ليدّعي أنه بلغ مراحل متقدّمة في مشروع القضاء على «حماس»، وأن ما منعه من استكماله هو تشكيل «حكومة التغيير»، مؤسِّساً بذلك لمادة مزايدة يمكن استخدامها مستقبلاً. ويضيف أن هذا يضع آيزنكوت أمام خيارين؛ «إمّا إشباع رغبة اليمين الإسرائيلي الانتقامية عبر مواصلة سياسة القتل والاغتيال، بما يُغضب الإدارة الأميركية، وإمّا المضيّ في خطة ترامب لوقف الحرب، وخسارة جمهور اليمين».

وتتوازى التطوّرات الميدانية مع مناخ سياسي نشط، وضغط أميركي على الحكومة الإسرائيلية للبدء بتطبيق خطة «مجلس السلام». وبحسب مصادر إسرائيلية، وجّه مفوّض المجلس، نيكولاي ملادينوف، رسالة حادّة إلى نتنياهو، هدّده فيها بإحالة التفويض الممنوح للمجلس في شأن إعادة إعمار غزة إلى إسرائيل أو السلطة الفلسطينية أو «حماس» أو أيّ طرف آخر، لتتحمّل إسرائيل وحدها المسؤولية كاملة، في حال واصل نتنياهو تعطيل تنفيذ الخطة.

مناقصة رقم 09/ صيانة عامة / 2026
تلزيم تقديم وتركيب نظام تدفئة وتبريد في مؤسسة الحدث

تجري إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مناقصة عمومية بالظرف المختوم **تلزيم تقديم وتركيب نظام تدفئة وتبريد في مؤسسة الحدث**، وذلك وفق مندرجات دفتر **شروط المناقصة العمومية رقم 09/ صيانة عامة / 2026.**

على الراغبين بالاشتراك الالتزام بجدول المواعيد التالي:
- **الأبعاد الموافق 2027/01/13 – الساعة العاشرة والنصف صباحاً:** موعد زيارة موقع العمل مع المهندس المشرف من قبل إدارة الحصر والإستشاري في مؤسسة الحدث.
- **الأبعاد الموافق 2027/01/20 – الساعة الثانية عشرة ظهراً:** المهلة الأخيرة لإرسال الإستفسارات والإستيضاحات.
- **الأبعاد الموافق 2027/01/27 – الساعة الثانية عشرة ظهراً:** المهلة الأخيرة للإجابة على الإستفسارات والإستيضاحات من قبل الإدارة.
- **الأبعاد الموافق 2027/02/03 – الساعة الثانية عشرة ظهراً:** المهلة الأخيرة لتقديم العروض في أمانة سر المديرية العامة – مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الثالث.
- **الخميس الموافق 2027/02/04 – الساعة العاشرة صباحاً:** فض الغلافات في مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الأول.

يمكن للراغبين بالاشتراك سحب دفتر الشروط من مركز الإدارة في الحدث – مصلحة المشتريات – طوال أيام الأسبوع خلال الدوام الرسمي.
للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على الموقع الإلكتروني: **www.regie.com.lb**

الرئيس – المدير العام
المهندس ناصيف سقلاوي

تقرير

تدريب الجيش وإزالة الألغام

أميركا تبحث طريق العودة إلى سوريا

عامر علي

في خطوة جديدة من شأنها التأسيس لعودة الحضور العسكري الأميركي المباشر إلى سوريا، وبعد نحو سبعة أشهر على إعلان اكتمال انسحاب القوات الأميركية من البلاد، كشفت وكالة «رويترز» عن خطة قيد الدراسة في واشنطن لإرسال جنود وخبراء إلى سوريا، بذريعة تدريب الجيش السوري الناشئ والمساعدة في إزالة الألغام. وأشار تقرير الوكالة، الذي استند إلى خمسة مصادر سورية وأميركية، إلى أن الخطة تتضمّن مقترحاً لمشاركة أفراد من نحو 15 دولة حليفة للولايات المتحدة، من بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا والسعودية والإمارات؛ وهي تهدف، في مرحلتها الأولى، إلى تدريب القوات السورية على إزالة الألغام والتعامل الآمن مع الذخائر غير المنفجرة، مع إمكانية أن تشكّل، في حال نجاحها، نموذجاً لتعاون أوسع بين الجانبين.

وأضاف التقرير أن الجانب السوري أبدى بعض التحفّظات على السماح لعسكريين أميركيين بالوصول إلى مؤسسات وزارة الدفاع، فيما تواجه الخطة عقبات قانونية أميركية، تتّصل أساساً بالخلفية المتشدّدة للسلطات الانتقالية، وبقوانين من بينها «قوانين ليهي» (تشريعان يحملان اسم السيناتور «الديمقراطي» السابق باتريك ليهي)، التي تحظر تقديم المساعدة إلى وحدات أمنية تتوافر معلومات موثوقة عن ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى غياب اتفاق دفاعي مُعلن يحدّد طبيعة الوجود الأميركي وصلاحياته وحدوده. وعلى رغم هذه العقبات، التي يمكن تجاوزها في ظلّ السياسة الأميركية الشديدة الانفتاح على السلطات الانتقالية، يمهّد المقترح فعلاً الطريق لحضور عسكري مباشر على الأرض السورية من نافذة «إنسانية»، وهو ما من شأنه أن يفتح الباب أمام تعاون عسكري أوسع، ولا سيما بعد إزالة كثير من العقبات القانونية التي كانت تحول دون هذا النوع من التعاون، ومن بينها شطب سوريا من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، وانضمام دمشق إلى «التحالف الدولي ضد داعش» - إلى جانب النفوذ السياسي الأميركي الواسع في المشهد السوري، والمعبَّر عنه بالدور الذي يلعبه المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق، توماس برّاك -.

واللافت أن الخطة الأميركية تستند أيضاً إلى مسوّغات مالية وقانونية، في ظلّ وجود بند واضح في الموازنة العسكرية الأميركية لدعم العمليات في سوريا، كان يُستخدم أساساً لدعم «قوات سوريا الديمقراطية» و«جيش سوريا الحرة» - اللذين تمّ حلّهما ودمجهما في مؤسسات السلطات الانتقالية -، بقيمة نحو 130 مليون دولار ضمن «صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة داعش». ويعني هذا توافر تمويل جاهز للخطة، علماً أن الإدارة الأميركية أعادت، في طلب موازنة 2027، توجيه البند المذكور ليشمل «عناصر الفصيلين المندمجين» في المؤسسة الأمنية السورية الجديدة، إلى جانب مجموعات أخرى «قد تخضع للتدقيق مستقبلاً»، وفق وثيقة صادرة عن «البنتاغون» في نيسان 2026.

كذلك، تستند الخطة إلى وجود مركز تنسيق أميركي - سوري للعمليات العسكرية يحمل اسم «مركز تنسيق دمشق» (DCC)، أُنشئ في الأردن خلال النصف الثاني من عام 2025، بإشراف «قوة المهام المشتركة لعملية العزم الصلب». وفي هذا السياق، يدرس المسؤولون الأميركيون إمكانية تمويل البرنامج ممّا تبقّى من مخصّصات عملية «العزم الصلب»، وذلك وفق اثنَين من مصادر «رويترز»، فيما قدّر أحد المصادر الأموال المتاحة بنحو 200 مليون دولار، وهو رقم لم تتمكّن الوكالة من التحقق منه. ويقضي أحد الخيارات المطروحة، بحسب «رويترز»،

> **تحتفظ واشنطن بتمويل جاهز كان مُخصّصاً لدعم «قسد» قبل حلّها**

بـ«تدريب الجنود السوريين في الأردن وسوريا معاً، بدءاً من آذار المقبل، وبمشاركة عسكرية أميركية محدودة». وبالعودة إلى اختيار إزالة الألغام مدخلاً للتعاون العسكري، فهو يأتي في ظلّ استمرار سقوط ضحايا بصورة شبه يومية من جرّاء انفجار مخلّفات الحرب، إذ وثّق «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، منذ مطلع العام وحتى 28 تشرين الثاني، مقتل 306 أشخاص وإصابة 512 آخرين، بينهم 331 طفلاً. وبذلك، تمتلك واشنطن ورقة «إنسانية» يمكن أن توفّر لها الأرضية اللازمة لهذا الوجود، الذي سيتّخذ عنوان الإشراف على تأهيل القوات السورية وتشكيلاتها، إلى جانب أنقرة، صاحبة الحضور العسكري الأكبر في سوريا منذ سقوط النظام السابق - وإسرائيل أيضاً التي تعيد هندسة الجنوب السوري وتسعى إلى تطويق النفوذ التركي -. إلا أن الخطة، في حال تنفيذها، ستخلق حضوراً أميركياً عميقاً داخل المؤسسة العسكرية السورية الناشئة، سيكون على قدم المنافسة مع الحضور التركي؛ إذ لا تزال أنقرة الوجهة الأولى لتسليح القوات السورية، بما فيها قوات وزارة الداخلية التي بدأت تتسلّح ببنادق ورشاشات تركية. كما أن من شأنها أن تعيد رسم مسار المؤسسة العسكرية السورية بعيداً من روسيا، التي أدّت طوال عقود دوراً محورياً في تسليح القوات السورية على مختلف المستويات، وقد يفسّر ذلك التحفّظات التي أبدتها وزارة الدفاع السورية، بحسب «رويترز»، والتي تكشف عن محاولة السلطات الانتقالية الموازنة بين جميع هذه القوى، بما فيها روسيا التي لا تزال تحتفظ بحضور عسكري كبير (قاعدتا «حميميم» الجوية و«طرطوس» البحرية)، والتي تسلّمت دمشق، الخميس الماضي، نسخة من أوراق اعتماد سفيرها الجديد، ديمتري نيكولايفيتش دوغادكين، خلفاً لألكسندر يفيموف.

سينما

انطلاقاً من قصة إليزابيث هولمز، مؤسسة شركة «ثيرانوس» المدانة بالاحتيال، يفكّك ناثان فيلدر ولانس اوبنهايم في فيلمهما الوثائقي «يمكنك رؤية كل شيء»، الذي يُعرض في سينما «متروبوليس» في بيروت، العلاقة الملتبسة بين الكاميرا والحقيقة. تجربة سينمائية تختبر حدود الحميمية والمراقبة والتلاعب بالصورة، وتضع صدقية السرد الوثائقي نفسه موضع مساءلة

من خداع المستثمرين إلى التلاعب بالمشاهدين

إليزابيث هولمز: الحقيقة خارج الكادر



مشهد من You Can See Everything

«يمكنك رؤية كل شيء» تجربة فريدة، تحفة سينمائية جديدة يستعصي وصفها، أشبه بخدعة سحرية لا تدرك فيها لون الأرنب، حتى بعد مرور وقت طويل على إخراجه من القبعة. الفيلم أطروحة متدفقة، متوقدة وغامرة حول التلاعب، فهو أشبه بمسار مليء بالعقبات نحو هدف مستحيل. بفضل الصلاحيات الواسعة التي منحها الزوجان لصنّاع الفيلم، استغل فيلدر وأوبنهايم إمكانات «سينما المراقبة» إلى أقصى حد، وطرحا تساؤلات حول ماهية الصور وما يحدث أمامنا، فلم يكتفيا بها (كما في لقطة خفق البيض)، بل قارنا أيضاً بين الحقيقة كما يصيغها المخرج، وبين أدوات بصرية أخرى مثل الذكاء الاصطناعي، وإعادة تمثل الأحداث. الفيلم عملية إبداعية مستمرة تضع في اعتبارها كيف يتغيّر الواقع بمجرد وجود كاميرا، حتى في فيلم يبدو للوهلة الأولى وثائقياً تقليدياً يرصد ما يحدث. إنه وهم بصري لفكرة الحقيقة في عصر «ما بعد الحقيقة»، وصولاً إلى الشكوك المقلقة التي تثيرها أفلام «الوثائقي الزائف». ما يظهر في الفيلم يتسم بقدر أكبر بكثير من التطرف والجذرية، يستحضر فيلدر وأوبنهايم شعوراً يضاهي تلك القشعريرة المقلقة والمريبة الذي يثيرها فيلم «فعل القتل» (2012)، ذلك الفيلم الذي ظهر فيه مرتكبو المذابح في إندونيسيا وهم يؤدون أدواراً تمثيلية يعيدون من خلالها تجسيد وحشيتهم الخاصة. هذا، ليس سوى مثال واحد، إلى جانب النموذج الجوهري في فيلم «F for Fake» (1973)، الذي تساءل فيه أورسون ويلز عن قدرة السينما على الخداع.

الحقيقة في ما لا تبلغه العين

يرى فريدريك وايزمان، أحد كبار صنّاع السينما الوثائقية، أنّ الواقع يتشكّل في اللحظة التي نرويه فيها. وبهذا المعنى يصير القول إنّ الوثائقي مرآة للعالم وهماً خالصاً. تقول الصيغة الشائعة لمبدأ هايزنبرغ، وقد نال من الاحتفاء (في السينما) أكثر مما يحتمل، إنّ المراقبة تُربك النظام الذي ترصده. أما وايزمان، فيذهب أبعد من ذلك، المراقبة عنده هي الأساس، منها يبدأ كلّ شيء وإليها ينتهي. وهنا بالتحديد ما يختبره الفيلم. إذ ينتقل بين الهزل والجد، وترافقه حملة تسويق صاخبة من A24، تظهر فيه شخصية من شخصياته، ولا مصادفة في ذلك، ليصبح واحداً من أعلى الأفلام الوثائقية تحقيقاً للإيرادات في تاريخ شباك التذاكر. بطرح «يمكنك رؤية كل شيء» تحدياً غير مسبوق لفعل السرد نفسه ولتمثيل العالم، وللسينما كلها بوصفها فناً يطمح إلى أن يرى كل شيء، كما بعد العنوان. فالواقع في الفيلم أدهى مما يبدو، إنه أدق وأكثر التواء، وربما أشد سخرية. لذلك، يقع الفيلم بذكاء كبير على الضفة الأخرى من النظرة، إلى ما لا تبلغه العين. أمّا الحقيقة، فتقيم في مكان آخر تماماً.

You Can See Everything في «متروبوليس» (مار مخايل. بيروت). للاستعلام: 81/069530

شفيف طبارة

«الأمر معقد للغاية»، تقول أماندا سيفريد قرب نهاية فيلم «يمكنك رؤية كل شيء» (2026). في تعليق منها على رد فعل ناثان فيلدر، في واحدة من ألعاب المرايا المتعددة التي تتخلل هذا الوثائقي الممتد على ثلاث ساعات. بجد فيلدر-الذي شارك في كتابة وإخراج الفيلم مع لانس أوبنهايم- نفسه في الموضع الذي يقف فيه الجمهور، حيث ينتابه شعور مقلق ومربك لا ندرك مدى حدته أو طبيعته المزعجة. وهذا بالضبط ما يدرك فيلدر أنه يشعر تجاه إليزابيث هولمز، بطلة القصة التي تؤكد باستمرار أنها صاحبة الشأن والمسؤولة عن صياغة رواياتها الخاصة. تقول هولمز لفيلدر: «يمكنك رؤية كل شيء» في سياق موافقتها على منحه حق الوصول وتصوير ما يدور حولها. وهنا يكمن جوهر المسألة، تلك الحميمية وذلك القرب. ففيلدر، الذي يظهر أمام الكاميرا وأوبنهايم الذي يبقى خلفها، يمتلكان، نظرياً، إمكانية الوصول إلى كل ما تلتقطه العدسات. لكن، هل هذا كل شيء؟ وهل ما يصوّر في فيلم وثائقي يمثل حقاً كل ما يوجد في مكان وزمان معينين؟ الأمر معقد، تحديداً لأن العنوان يوحي ببديهية ليست بديهية في الواقع، ولأنه صادر عن شخص جعل من الغموض عقيدة له. «يمكنك رؤية كل شيء» هو وعد ويقين، بل وابتزاز تقدمه هولمز نفسها لصنّاع الفيلم، بكل ما تحمله شفافيتها من طابع مقلق.

بطلة في عرض دائم

هولمز – التي يمكننا قول عبارات مثل «لا أعرف إن كنت أعلم ذلك» من دون أدنى شعور بالحرج- تبدو منزعجة عندما ينسب إليها الآخرون مواقف لم تعشها، مثل تلك التي أعيد تجسيدها في المسلسل القصير «ذا دروب أوت» (2022)، من بطولة سيفريد، التي تصر هولمز على نطق اسمها «سيفرايد»، أو تصريحات لم تدل بها قط، مثل نقطة الخلاف بينها وبين صحافية في «نيويورك تايمز» حول جملة: «هم لا يمثلون شخصيتي الحقيقية، بل يمثلون شخصية ابتكرتها أنا». هذا الغموض الذي تتقنه هولمز بطريقة فائقة، تبدو فيه كأنها تتلاعب باستمرار بفكرة كونها بطلة في عرض دائم، ويصورها أوبنهايم بلقطات مقربة جداً تبرز نظراتها الثاقبة والمقلقة في آن واحد.

من وادي السيليكون إلى السجن

كانت هولمز، مؤسسة شركة «ثيرانوس» (Theranos) لتكنولوجيا الرعاية الصحية، أصغر مليارديرة عصامية في الولايات المتحدة، احتُفي بها قبل نحو 15 عاماً كنجمة ساطعة في وادي السيليكون، وعبقرية في مجال التكنولوجيا الحيوية، إلى أن تكتشف الحقيقة بأن شركتها عجزت عن الوفاء بوعودها، التي زعمت فيها القدرة على الكشف عن عشرات الأمراض باستخدام قطرة دم واحدة. بدأت رحلة سقوطها في عام 2016، وبعد عامين، وجهت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية إليها اتهامات بالاحتيال، تلتها إجراءات جنائية انتهت بحُكم تضمن دفع تعويضات بمئات الملايين من الدولارات، وأيضاً قضاء أكثر من 11 عاماً في السجن. لقد حظيت القضية وهولمز شخصية بتغطية إعلامية واسعة النطاق، عبر عدد لا يحصى من المقالات والبودكاست، وفيلم وثائقي للمخرج اليكس غيبني، والمسلسل القصير الدرامي. في عام 2023، تواصلت هولمز وشريكها بيلي إيفانز – وهو سليل عائلة ثرية وقع في حبها خلال فترة الفضيحة – مع شركة الإنتاج «A24» لتوثيق الأيام التي سبقت دخولها السجن، ربما بهدف تقديم صورة تجميلية تخدم دفاعها الإعلامي. قبول فيلدر وأوبنهايم وفريق صغير مكون من سبعة أفراد، بكرم بالغ في منزل الزوجين، حيث مُنحوا وصولاً كاملاً وحصرياً إلى حياتهما الخاصة طوال فترة التصوير التي استمرت أربعة وثلاثين يوماً قبل دخولها السجن.

مواجهة على ضفتي الكاميرا

يُعد الفيلم في نصفه الأول مواجهة محفوفة بالمخاطر بين من يصوّر ومن يتم تصويره، بين صانع الفيلم وبطلته، بين الناظر والمنظور إليه. يتضمن هذا الجزء رصداً للمحادثات والمقابلات والتعليقات اليومية

> استغل فيلدر وأوبنهايم إمكانات «سينما المراقبة» إلى أقصى حد

داخل المنزل الذي تعيش فيه هولمز وشريكها وطفليهما. ينتقل فيلدر للعيش معهم، ويشاركهم تفاصيل حياتهم اليومية. الموسيقى، وتقنيات المونتاج، واختيار اللقطات، واللقطات المقربة، وفترات الصمت، عناصر تضفي على هذا الجزء طابعاً يكاد يكون خيالياً، أشبه بأفلام التشويق وبعض الكوميديا الهزيلة. يتناول هذا الجزء الحدودَ الفاصلة بين الحقيقة والزيف، مستعرضاً تفاصيل العلاقة بين الطرفين، والأهم من ذلك، التوترات التي تبدأ في الظهور تدريجياً بين إيفانز وطاقم العمل. لا يدّعي هذا الجزء سوى منحنا نظرة قريبة وشخصية على هولمز، بينما لا حقيقة لتُكشف، ولا سرّ ليُفضح. بدلاً من ذلك، نجد تفسيرات غامضة، وتأويلات، وتناقضات صارخة بين الأقوال والأفعال. مزيج يجمع بين الواقع والخيال، ليس حقيقة محضاً ولا خيالاً محضاً، تبدو فيه كل محاولة هولمز لتقديم نفسها كإنسانة تتمتع بالتعاطف، أشبه بمحاولة كائن فضائي تقليد العادات البشرية.

الحميمية وحدودها الأخلاقية

يبدأ الجزء الثاني بعد عامين من دخول هولمز إلى السجن، وتظهر فيه بوضوح البيات «ما وراء التخييل» (Metafiction) التي يشتهر بها فيلدر. ورغم أن هذا الوصف قد يبدو مبتذلاً وغير كاف، إلا أن الكلمة الوحيدة التي تتبادر إلى الذهن هي «تجاوزي» بمعنى أنه يتجاوز الحدود والأعراف المألوفة. في هذا الجزء يرتقي فيلدر وأوبنهايم بمفهوم «يمكنك رؤية كل شيء» إلى مستوى جديد كلياً ومذهل. وعلى خطى صُنّاع أفلام مثل لانزمان، ووايزمان، وهيتزوغ، وماركر، يشارك فيلدر في الأحداث كطرف فاعل، إذ يصبح جزءاً من القصة بطريقة غير متوقعة. وهو أمر لم يدركه هو نفسه إلا عندما لفت أحدهم انتباهه إليه. وفي هذا السياق، تبدو مساهمة سيفريد استثنائية بطرح «النص الموازي» (Paratext) و«ما وراء النص» (Metatext). تتمحور إحدى قضايا هذا الجزء حول الأخلاقيات التي تحكم – أو ينبغي أن تحكم- إنتاج عمل وثائقي من هذا النوع، ومنها المال، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المعلومات، والأهم من ذلك، ما هي الحدود التي ينبغي ألا تُتجاوز، بعبارة أخرى، متى تصبح الحميمية زائدة عن الحد.

السينما بوصفها أداة للخداع

عجبي!

من شوكولا «كوشر» في لبنان... إلى سموم «البنتاغون»!

شوكولا تحمل شهادة الحاخامية الإسرائيلية تجد طريقها إلى الرفوف اللبنانية، فيما تتفنّن المصادر الرسمية في ابتكار التبريرات. وعلى الشاشات المحلية، تتنافس المحطات على استقطاب المشاهدين، فيما تضيق مساحة التنوّع السياسي في نشرات الأخبار. أما عالمياً، فبينما يُحاسب المواطن على كيس بلاستيكي، يكشف وثائقي جديد حجم الدمار البيئي الذي تخلّفه آلة الحرب الأميركية



شوكولا «كوشر» على الرفوف اللبنانية!

في الأيّام الماضية، خضّت منصّات التواصل الاجتماعي في لبنان صورة لعلبة شوكولا «كيندر» تحمل كتابة عبرية بالكامل، مأخوذة من متجر «لو شاركوتييه» في سنّ الفيل (شرق بيروت). كما يذكر المنتَج اسم مستورد إسرائيلي، بالإضافة إلى شهادة «كوشر» معتمَدة من الحاخامية الكبرى في «إسرائيل». وأفادت صحيفة «النهار» بأنّ المنتجات لم يستوردها الموزّع المعتمد للعلامة التجارية في لبنان، إنّما تاجر من شمال لبنان. هذا ما جعل الناشطين يطرحون فرضيّات مثل الاستيراد الموازي عبر دولة ثالثة، أو إعادة توجيه منتجات كانت مخصّصة للسوق الإسرائيلية، أو الاستيراد غير المباشر من الأراضي المحتلّة، أو الحصول على المنتجات من خارج قنوات التوزيع الرسمية.

من جهتها، نقلت صحيفة «لوريون» عن مصادر رسمية أنّ «وجود كتابة عبرية على منتج أوروبيّ المنشأ لا يُعدّ بحدّ ذاته دليلاً قاطعاً على ارتكاب مخالفة قانونية، إذ قد تصل هذه البضائع أحياناً عبر أسواق ثالثة أو موردين دوليّين يقومون بتصريف فائض الإنتاج المخصّص لأسواق المنطقة». هكذا، اكتفت «المصادر الرسمية» المذكورة بالتكهّنات من دون أيّ تحرّك رسمي، فيما يحظر القانون اللبناني استيراد سلع مصنوعة في الأراضي المحتلّة أو بيعها أو حيازتها أو التعامل ماليّاً وتجاريّاً مع الجهات المرتبطة بها، ويخضع المخالفين للمساءلة القانونية ومصادرة البضائع.

الجيش الأميركي أكبر ملوّث في العالم



في وثائقي «الـدّ أعداء الأرض» (Earth's Greatest Enemy) الصادر أخيراً، تطرح الصحافية الاستقصائية الأميركية آبي مارتن، بالتعاون مع مايك برايزنر ومنصّتها The Empire Files، قضية التلوّث الذي يتسبّب به الجيش الأميركي و«البنتاغون». يُبرز الوثائقي أنّ الجيش الأميركي أكبر ملوّث مؤسّسي في العالم وأحد المحرّكات الأساسية لأزمة المناخ والدمار البيئي العالمي.

يفنّد الوثائقي خطاب «المسؤولية الفردية» السائد الذي يُقنع الأفراد بقدرتهم على حلّ أزمة المناخ عبر تغيير عادات المستهلكين فقط، معتبراً أن هذا الخطاب يصرف الأنظار عن الملوّثين الهيكليّين الكبار، وعلى رأسهم المجمع الصناعي العسكري الأميركي. كذلك، يسلّط الضوء على إعفاء «البنتاغون» من الالتزامات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناخ وغياب المساءلة الإعلامية والسياسية عن حجم انبعاثاته الكربونية الهائلة. ويُعتبر الجيش الأميركي المستهلك الأكبر للوقود الأحفوري في العالم، إذ يستهلك 270 ألف برميل يومياً، ما يعادل 55 مليون طنّ مترّي من ثاني أوكسيد الكربون، أي أكثر من 150 دولة مجتمعة.

يُبرز الوثائقي كذلك إلقاء الجيش الأميركي 14 ألف طنّ من الموادّ السامّة في البيئة سنوياً، بالإضافة إلى التوثيق الميداني لآثار القواعد العسكرية الأميركية المؤقّتة داخل الولايات المتّحدة، وساحات الحروب السامّة في الخارج وتأثيرها المباشر على تلوّث المياه والتربة وذوبان الأنهار الجليدية، إلى جانب شهادات من مجتمعات متضرّرة. يربط العمل أيضاً بين تدمير الطبيعة وتدمير حياة البشر، متناولاً امتداد آثار آلة الحرب لتشمل أجيالاً متعاقبة في مناطق الحروب، بل حتّى الجنود الأميركيّين العائدين منها، داعياً إلى بناء جسر مشترك بين الناشطين البيئيّين وحركات السلام ومناهضة الحرب، مؤكّداً أنّه لا يمكن تفادي الكارثة المناخية من دون محاسبة الإمبراطورية العسكرية العالمية وتفكيك اقتصاد الحرب. وللمشاهد أن يتخيّل عدد البشر الهائل الذي يتسبّب بقتله المجمع الصناعي الأميركي، من أثر الحروب المباشر، إلى الآثار غير المباشرة، والتلوّث الذي تتسبّب به الأسلحة والمعدّات والطائرات وغيرها من تصنيعها حتّى استخدامها وإتلافها، إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستغلّها شركات الإقراض الضخمة والمؤسّسات التي تسيطر على مقدّرات البلدان وتفقرها وغيرها. هذا ولم نتكلّم بعد عمّا تتسبّب به آلة الحرب الإسرائيلية من قتل ودمار وتلوّث يؤثّر على أجيال قادمة، بما في ذلك في لبنان، وعلى كامل مساحته.

«الـدّ أعداء الأرض» على Apple TV و Amazon Prime ــ earthsgreatestenemy.com

نزار نصر

المنافسة بين البرامج الاجتماعية والترفيهية



يشهد المشهد التلفزيوني اللبناني في موسم خريف 2026 تنافساً بين القنوات، في ظلّ ركود تعانيه منذ سنوات واكتفائها ببرامج لا تتطلّب ميزانيّات كبيرة. في السياق، أطلقت قناتا «الجديد» وLBCI عمليّن يندرجان ضمن خانة البرامج الاجتماعية، ولئن يمكن اعتبارهما ضمن السباق العامّ للمحطتين لاستقطاب نسَب المشاهدة، إلّا أنّهما يرسمان خطّين مختلفَين تحريريّاً وإنتاجيّاً.

على شاشة «الجديد»، يراهن برنامج «الرقم الصعب» الذي يُعرض مساء كل سبت على عنصر المواجهة المباشرة والبعد الشخصي والفنّي. تقوم فكرة البرنامج على استضافة شخصية عامّة أو فنّية بارزة (حتّى الآن: نيكول سابا، باميلا الكيك، زياد نجيم) لتجد نفسها أمام عشرين شخصاً يطرحون عليها أسئلة «جريئة».

أمّا LBCI، فتتّجه مساء كلّ أربعاء نحو مقاربة سياسية اجتماعية ثقافية عبر برنامج «جلسة ثقة»، الذي يتولّى تقديمه الممثّل بديع أبو شقرا والإعلامية نيكول الحجل، وتشارك منصّة «درج» في الإعداد والإنتاج، ما يعطيها عاملاً حاسماً في صياغة هويّة البرنامج. ويُعرض «جلسة ثقة» بالتزامن مع «تحقيق» على قناة mtv، ما يعطي بعداً تنافسيّاً رغم الاختلاف في الشكل.

كذلك، يبرز على mtv برنامج «رقص النجوم» مساء كلّ أحد، ما يستقطب المشاهدات بشكل كبير من القنوات الأخرى، في ظلّ إنتاجه الذي يتطلّب ميزانية ضخمة لا يمكن للقنوات الأخرى ملاقاتها، فتنتقل المنافسة بينها إلى البرامج السياسية. وقد شكّل مساء الأحد 22 تشرين الثاني استثناءً مع بثّ LBCI حفلة «الزمن الجميل» التي أقيمت في «كازينو لبنان» لتكريم عدد من الشخصيّات الفنّية مع عروض مرافقة، فاستعادت القناة بعضًا من نسبة المشاهدة.

«اللون الواحد» يطغى على LBCI؟



في نشرات أخبارها في الآونة الأخيرة، تتّجه LBCI أكثر فأكثر نحو إبراز تخندق سياسي واضح، بعدما كانت تمرّره بطرق ملتوية حتّى الأمس القريب حفاظاً على ماء وجهها. التخندق هذا يمكن تشبيهه بتوجّهات السلطة اللبنانية الحالية، ولا سيّما رئاسة الجمهورية. تركّز تقارير القناة على «حصر السلاح» ومقارنات بين الملفّين اللبناني العراقي، آخرها في عرض ضمن نشرة أخبار السبت الماضي. ولئن تقرّ القناة بوجود صراع نفوذ في البلدين بين الولايات المتّحدة وإيران، إلّا أنّها تعود وتوحي بأنّ هناك نفوذاً إيرانياً فقط لا أميركياً، وبأنّ هدف الولايات المتّحدة فقط إبعاد النفوذ الإيراني، معتبرةً أنّ لبنان والعراق «يستعيدان سيادتهما»!

كذلك، تروي LBCI الصراع بين اليمن والسعودية من وجهة نظر سعودية بشكل شبه تامّ، فتعتبر أنّ «الحوثيّين» يستهدفون المدنيّين والمملكة «تتصدّى». ومساء السبت، بثّت القناة عرضاً عن «أزمة دبلوماسية بين لبنان والبحرين» على خلفية مؤتمر عُقد في لبنان اعتراضاً على أحكام على أكثر من 60 من العلماء الشيعة في البحرين، وصلت إلى السجن المؤبّد. تبنّت LBCI وجهة نظر البحرين التي استدعت السفير اللبناني لديها بسبب ما تعتبره تعدّياً عليها من جانب لبنان، فيما اعتبرت الخارجية اللبنانية أنّ ما صدر عن المؤتمر لا يعبّر عن موقف لبنان الرسمي... ولئن من المتوقّع عدم تقبّل البحرين كون لبنان بلداً ديمقراطياً يفترض أنّه يتمتع بحرّيّات سياسية تسوّغ مختلف التوجّهات، إلّا أنّ الغريب تناسي LBCI ذلك، هي التي لطالما تغنّت بالحرّية والتنوّع!

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 30 تشرين الثاني 2026 العدد 5939

zoom

أشعلت تغريدة منسوبة إلى الوليد بن طلال سجالاً سعودياً حول تبرّعات تركي آل الشيخ، أعاد إلى الواجهة التوترات المحيطة برئيس «الهيئة العامة للترفيه». وبين الانتقادات لاستمرار الحفلات الفنية في ظل الحرب، والجدل حول أولويات الإنفاق والتبرعات، يجد «بوناصر» نفسه مجدداً في مرمى النيران الافتراضية، فيما يترقّب الوسط الفني مصير «جوي أووردز»

«بوناصر» يفرفش... ولا يبالي!

زينة حداد

أثارت تغريدة منشورة على صفحة تحمل اسم رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال على منصة «إكس»، موجةً من الجدل، بعدما وُجّهت إلى رئيس «الهيئة العامة للترفيه» في السعودية تركي آل الشيخ رداً على إعلانه عن التبرّع لضحايا حريق الوراق في مصر. وجاءت العبارة اللافتة «مسوي فيها وزير الإنسانية»، لتفتح باباً واسعاً للخلاف بين السعوديين، على خلفية التبرعات التي تُقدَّم في ظل الحرب مع أنصار الله في اليمن.

ورغم الشكوك المحيطة بصحّة صفحة بن طلال التي نُشرت عليها التغريدة، فإن العبارة فجّرت سجالاً يتجاوز مسألة التبرعات، ويعيد إلى الواجهة خلافات قديمة بين شخصيات سعودية بارزة. إذ يتعرض «بوناصر» منذ فترة لحملة انتقادات في الفضاء الافتراضي، على خلفية استمرار الأنشطة الفنية ضمن فعاليات «موسم الرياض»، في وقت تشهد فيه المنطقة حرباً وتداعيات أمنية واقتصادية.

خلاف يتجاوز التبرعات

سواء أكانت الصفحة التي تحمل اسم الوليد بن طلال حقيقية أم مزيفة، فقد أعادت التغريدة إشعال الخلاف بين السعوديين. وهو ما دفع بوناصر إلى نشر تغريدة أخرى عبّر فيها عن موقفه من الانتقادات، قائلاً إنه وصل إلى مرحلة من حياته لم تعد لديه فيها رغبة في



الإطالة بالكلام أو الدخول في الخصومات بحسب قوله، مضيفاً «لم أعد أرهق نفسي بمحاولة التبرير، ولا يهمني إن عاد الود أو لم يعد».

وفي خضم السجال، دخل بوناصر في نقاش بشأن تبرعاته، وسط تعليقات اعتبرت أنّ عائلات ضحايا الحرب بين السعودية وأنصار الله أولى بهذه الأموال، فيما شدد على أن تبرعاته تأتي من ماله الخاص.

خلافات قديمة تعود إلى الواجهة

يعود جانب من الخلاف بين تركي آل الشيخ والوليد بن طلال إلى تداعيات حملة الاعتقالات التي شهدها فندق «الريتز كارلتون» عام 2017، والتي طالت الوليد، وأفضت إلى تسويات مالية وإجراءات قيّدت حركته.

في المقابل، يقود آل الشيخ، مستشار ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، المشهد الترفيهي والفني في المملكة. وقد ظل التباين بين الرجلين مستوراً في بداياته، قبل أن يبدأ بالخروج إلى العلن مع تصاعد نشاط «بوناصر» الفني وتفاخره بالمشاريع والحفلات التي ينظمها.

«موسم الرياض» تحت نيران الانتقادات

لم تبدأ الانتقادات الموجهة إلى «بوناصر» مع أزمة التبرعات، بل تصاعدت منذ الإعلان عن إقامة الحفلات الفنية في الرياض، وكان أحدث فصولها سهرة عودة الفنان فضل شاكر إلى المسرح. يومها، اشتعلت منصة «إكس» بالتعليقات الرافضة لإقامة الاحتفالات، انطلاقاً من اعتبار أن تنظيمها في ظل الحرب يتجاهل الأوضاع الأمنية والإنسانية في المنطقة. وتتجه الأنظار حالياً إلى سهرة «جوي أووردز»، التي تقام سنوياً في كانون الثاني (يناير) المقبل، وتجمع نجوماً من مختلف أنحاء العالم، وسط تساؤلات عما إذا كانت ستلحق بقائمة الفعاليات التي أُلغيت من بينها «أسبوع الموضة في الرياض» و«مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي».

المفكرة

نورين القاضي تنبش ذاكرة الغناء المصري



■ من الإسكندرية إلى بيروت، تحمل المغنية نورين القاضي أغاني سيد درويش والشيخ إمام إلى مساحة «برزخ»، في أمسية موسيقية تقام مساء الأربعاء 2 كانون الأول (ديسمبر)، تستعيد خلالها أعمالاً خرجت من الحارات والمقاهي والشوارع، وردّدها الناس قبل أن تصل إلى الإذاعات.

وتمتد الأمسية إلى البحث في أعمال غابت عن التداول ونُسيت مع الوقت، وإعادة إحيائها بصوت جديد، بمرافقة العود والرق. وتتولى نورين الغناء، فيما يرافقها عمر أبي فراج على العود، ويوسف وهبي على الرق.

علماً أنّ نورين مغنية وكاتبة مصرية شابة تقيم في بيروت، برزت في المشهد الفني المستقل بصوتها الدافئ وشغفها بإحياء التراث الغنائي المصري الأصيل. وتعيد تقديم روائع الطرب الكلاسيكي والأغاني الملتزمة، لا سيما أعمال سيد درويش والشيخ إمام.

«نورين تغني الشيخ إمام والسيد درويش»: الأربعاء 2 كانون الأول (ديسمبر) - الساعة 9:00 مساءً - «برزخ» (الحمرا). للاستعلام: 78/909472

«أرصفة زقاق» تعود إلى بيروت

■ بعد إغلاق مسرح زقاق أبوابه في شباط (فبراير) 2026، وإلغاء دورة المهرجان لعام 2024 بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان، تعود مجموعة «زقاق» إلى تنظيم «مهرجان أرصفة زقاق»، في دورة جديدة تحمل عنوان «فعل خلق مشترك وصمود»، تُقام بين 3 و8 كانون الأول (ديسمبر) في مساحات مختلفة من بيروت.

وتتناول الأعمال المشاركة في الدورة الجديدة، الذاكرة الفردية والجماعية، وآثار العنف، والهوية والانتماء، وعلاقات القوة، كما تفتح المجال لمسألة السرديات السائدة وتخيّل أشكال أخرى للعيش المشترك. ويتضمن البرنامج عدداً



من العروض المسرحية وجلسات الحوار ولقاءات، وورش عمل وحفلات.

كما يتضمّن البرنامج عرضاً مسجّلاً لمسرحية «الموت نوم زغير»، التي قدّمتها «مجموعة زقاق» على خشبة المسرح اليوناني الأثري في سيجيستا بصقلية، والذي يستحضر أسطورة أسكليبيوس، إله الطب في الميثولوجيا اليونانية، ويقيم مقارنات بينها وبين شخصيات معاصرة تعمل في مجال الرعاية وتواجه جراح الحرب في غزة وجنوب لبنان. ويسبق العرض حوار مع أطباء ومسعفين من جنوب لبنان خاطروا بحياتهم لإنقاذ الجرحى وانتشال جثامين القتلى.

«مهرجان أرصفة زقاق»: بين 3 و8 كانون الأول (ديسمبر) - تواقيت وأماكن مختلفة في بيروت - للاستعلام: 76/362624

«داخل غزة»: شهادات من قلب الحرب

■ ينظّم «مركز بيروت لحرية الصحافة - مراسلون بلا حدود» عرضاً للفيلم الوثائقي «داخل غزة»، من إخراج هيلين لام ترونغ، يوم الثلاثاء 1 كانون الأول (ديسمبر)، في سينما «متروبوليس».

يعتمد الفيلم على شهادات ومشاهد مصوّرة لصحافيين من وكالة «فرانس برس» يغطّون الحرب من داخل قطاع غزة، مقدّماً مشاهد من واقع العمل الصحفي في ظروف الحرب الأكثر فتكاً بالصحافيين على الإطلاق.

يشارك في الفيلم مي ياغي وعادل الزعنون ومحمد عبد ومحمود همس ويحيى حسونة، الذين وجدوا أنفسهم بين مطرقة واجبهم المهني في نقل الحقيقة وسندان النزوح المستمر والخطر المحدق بعائلاتهم. يمزج الفيلم بين لقطات حية صُوّرت في الميدان وشهادات مؤثرة سُجّلت لاحقاً، ليقدم صورة صادقة عن ثمن الصحافة في مناطق النزاع، وهو ما أهّله للفوز بجائزتي أفضل فيلم وثائقي واختيار الجمهور في مهرجان «سينيمانيا» السينمائي. والعرض مفتوح للجمهور مجاناً، فيما يتيح المنظّمون التسجيل المسبق لتسهيل الترتيبات اللوجستية، من دون أن يكون شرطاً للحضور.

«داخل غزة»: الثلاثاء 1 كانون الأول (ديسمبر) - الساعة 6:00 مساءً - «سينما متروبوليس» (مار مخايل). للاستعلام: 81/069530



على بالي



أسعد أبو خليك

لا مثيلَ له في دنيا العرب. لم يحكمْ مثله من قبل أو من بعد. زيّهُ العسكري من تصميم بيار كاردان، وعصا الماريشالية، التي نالها من نفسه مكافأةً على سجلّ التهريج، تليقُ به. يستحقّ التكريم والتقدير والإجلال. جادّات وشوارع ستُشاد باسمه. التماثيل النصفيّة والكاملة ستملأ ساحات في الغرب وفي فلسطين المحتلّة. هو نذرَ حياته لخدمة قضيّة شعبه ومحاربة قضيّة الشعب الذي عاداه كلّ حياته. ليس مثله أحد. طه حسين كان يتبرّم من طريقته المسرحيّة في الخطاب. قالوا إنّه يصلحُ للمسارح أكثر ممّا يصلح للسياسة، وإنّ نبرته في الكلام الخطابي تقليد مبتذل لطريقة طه حسين. هو قاتلَ من أجل قضيّة الإسرائيليّين وكان مخلصاً لها. وعدَهم أنّه سيضمن منْع الحرب بين مصر وإسرائيل وأنّها ستتفرّغ لمحاربة العرب. ولهذا شنّ حرباً ضدّ ليبيا إلى أن أمره الأميركيّون بالتوقّف. لم يعد بحاجة لإثبات ولائه الصهيوني، إذ أثبته منذ أن تبوّأ منصب الرئاسة، وكان تعيينه نائباً للرئيس أكبر خطأ وخطيئة لعبد الناصر، أكبر من خطيئة تعيين عبد الحكيم عامر في أيّ منصب. كان مشبوهاً في حرب السويس، وكان مشبوهاً في مشروع الوحدة، وكان مشبوهاً في حرب اليمن، وكان مشبوهاً عندما قام بزيارة إلى واشنطن في 1966. لم يكن يُخفي إعجابه بالأمراء والشيوخ الأثرياء، وعقد روابط وثيقة معهم عندما كان رئيساً للمؤتمر الإسلامي ثم رئيساً لمجلس الأمة المصري. يحقّ لهم ولليبراليّين أن ينظروا إليه بإعجاب، كيف لا: ألا تتذكّرون صوره مع غولدا مئير ومناحيم بيغن وموشي دايان؟ هذا احتفل بكلّ مجرمي الحرب الإسرائيليّين الذين بقَوا على قيد الحياة. من الطبيعي أن يقوم اللّوبي الإسرائيلي بإقامة احتفال خاصّ له في الكونغرس الأميركي وأن يدعوا إليه عائلة السادات لِما له من أيادٍ بيضاء على الحركة الصهيونيّة. لن يدوم الكيان المحتل، لكن لو دام: لكانوا وضعوا صورته إلى جانب هرتزل المؤسّس. كلّ الجرائم الإسرائيليّة منذ 1978 كانت بفضله هو. مئات الآلاف من الضحايا العرب بسببه. وهو تسبّب بخسارة الحرب العربيّة في 1973، وعلى جبهتَين.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com